شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش

ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية

الجزء السابع

قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

شرح المفصل

﴿ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ﴾

﴿ ابن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ﴾

﴿ على صاحبها افضل صلاة واكمل تحية ﴾

الجزء السابع

قرر المجلس الأعلى للازهر تدريس هذا الكتاب

﴿ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ﴾

ادارة الطباعة المنيرية

﴿ لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي ﴾

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور)

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثانى فى الافعال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الفعل مادل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفى الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلى وفعلت ، ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على القسم الاول فى الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثانى فى الافعال وهذا الفصل يشتمل منه على شيئين ماهو فى نفسه وما علاماته (فأما) الفعل فكل كلمة تدل على معنى فى نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم الى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل ويرومون بذلك الفرق بينه و بين المصدر وذلك ان المصدر يدل على زمان اذ الحدث لايكون الافى زمان لكن زمانه غير متعين كما كان فى الفعل والحق انه لايحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهى دلالة مطابقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وضع بازائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هى من خارج لان المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتداد بها فلذلك لايحتاج الى الاحتراز عنه ، وقول

صاحب الكتاب في حده « ما دل على اقتران حدث بزمان ردئ من وجهين (أحدهما) ان الحد ينبغي ان يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي وقوله مادل فما من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد والجيد ان يقال كلمة أولفظة أو نحوهما لانهما أقرب الى الفعل من ما « فان قلت » ما ههنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز قيل حاصل ماذكرتم المجاز والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشئ فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة (والآخر) قوله « على اقتران حدث بزمان » لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعا فلا يؤخذ في الحد على ماتقدم ثم هذا يبطل بقولهم القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ في الحد كلمة حتى يندفع هذا الاشكال ، (وأما) « خصائصه » فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره فهي لذلك من علاماته والفرق بين العلامة والحد ان العلامة تكون بالامور اللازمة والحد بالذاتية والفرق بين الذاتي واللازم ان الذاتي لا نفهم حقيقة الشئ بدونه ولوقدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشئ وليس اللازم كذلك ألا ترى انا لوقدرنا انتفاء الحدث أو الزمان ابطلت حقيقة الفعل وليس كذلك العلامات من نحو قد والسين وسوف فان عدم صحة جواز دخول هذه الاشياء عليها لايقدح في فعليتها ألا ترى ان فعل الامر والنهي لايحسن دخول شئ مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال « فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه » نحو قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد « وحرفي الاستقبال » وهما السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم وانما اختصت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها في الافعال فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الافعال بمنزلة الالف واللام في الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحو ان تقم أقم لان معنى تعليق الشئ على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود والاسماء ثابتة موجودة فلايصح هذا المعنى فيها لانها موجودة ولذلك لايكون الشرط الا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لانهما موجودان ، وقوله « ولحوق المتصل البارز من الضمائر » انما قيد بالبارز تحرزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحسن وشديد فان هذه الاسماء تتحمل الضمائر كتحمل الافعال الا ان الضمير لاتبرز له صورة كما يكون في الافعال نحو ضربت فالتاء فاعلة وهو ضمير المتكلم ويفعلن ضمير جماعة المؤنث وافعلي ضمير المؤنثة المخاطبة وهو بارز غير مستتر كما يكون في ضارب من قولك زيد ضارب ألا ترى ان في ضارب ضميرا يرجع الى زيد الا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوة الافعال في اتصالها بالفاعلين وكونها الاصل في تحمل الضمير وهذه الاسماء انما تحملت الضمير بحكم جريانها على الافعال وكونها من لفظها وأما « تاء التأنيث » فنحو قامت وضربت وانما قيد ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان والتاء اللاحقة بالاسماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال ، « فان قيل » ولم لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلها افعال الله تعالى . قيل انما لقب هذا القبيل

من الكلم بالفعل للفصل بينه و بين الاسم والحرف وخص بهذا اللقب لانه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليه « فان قيل » فانه يدل على الزمان أيضا فهلا لقب به قيل الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقا من لفظ الزمان فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخص به من الزمان ،

ومن أصناف الفعل الماضي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح الا ان يعترضه مايوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير ﴾

قال الشارح : لما كانت الافعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضي ماعدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك اى قبل زمان اخبارك و يريد بالاقتران وقت وجود الحدث لاوقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدا والمستقبل مالم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضي فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده. وقد انكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال ان كان قد وجد فيكون ماضيا والا فهو مستقبل وليس ثم ثالث والحق ماذكرناه وان لطف زمان الحال لما ذكرناه ، وقال وهو مبني على الفتح وللسائل أن يسأل فيقول ثم لم بني الفعل الماضي على الفتح فالجواب أن أصل الافعال كلها أن تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة التي من اجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلة الموجبة لاعراب الاسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك في الافعال الا أن الافعال انقسمت ثلاثة اقسام قسم ضارع الاسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربا وهو الفعل المضارع الذي في اوله الزوائد الاربع وسيوضح امر ذلك: والضرب الثاني من الافعال ماضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي: والضرب الثالث مالم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذا قد ترتبت الافعال ثلاث مراتب (اولها) الفعل المضارع وحقه أن يكون معربا (وآخرها) فعل الامر الذي ليس في اوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على اصله ومقتضى القياس فيه السكون وتوسط حال الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما في المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقع قائم ويكون صفة نحو مررت برجل قام فيقع موقع مررت برجل قائم وقد وقع ايضا موضع الفعل المضارع في الجزاء نحو قولك إن قمت قمت والمراد إن تقم أقم فلما كان فيه ماذكرنا من المضارعة للاسماء والافعال المضارعة ميز بالحركة

على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرك امكن من الساكن ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الامر «فان قيل» ولم كانت الحركة فتحة فالجواب أن الغرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الغرض كما تصل بالضم والكسر والفتح اخف فوجب استعماله ووجه ثان وهو أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض فالكسر اللازم أولى أن يمنع فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر ولم يجزان يبني على الضم لان بعض العرب يجتزىء بالضمة عن الواو فيقول في قاموا قام كما قال

فَلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حوْلي — وكانَ مع الأطبَّاءِ الأُساةُ (١)

فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات فعدل عن الضم مخافة الالتباس والكسر لما ذكرناه فلم يبق الا الفتح فبنى عليه، وقوله «الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال او لحوق بعض الضمائر» اما عند الاعلال فنحو غزا ورمى ونحوهما مما اعتلت لامه من الافعال الماضية والاصل غزو ورمي فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقلبتا الفين والالف لا تكون الا ساكنة فهذا معنى قوله عند الاعلال واما «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز نحو ضربت وضربنا وضربت وضربتما وضربتم فان لام الفعل تسكن عند اتصاله به وذلك ائلا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازم نحو قولك

---

(١) هذا البيت لم يعزه احد الى قائل . وقد رواه جماعة هكذا .

فلو ان الاطبا كان حولى — وكان مع الاطباء الشفاة

وذكروا له بيتا ثانيا وهو

اذن ما اذهبوا ألما بقلبي — وان قيل الشفاة هم الاساة

والطب ـ بالكسر ـ الحذق والطبيب في اللغة الحاذق والاساة جمع آس كقضاة وغزاة في جمع قاض وغاز وكذلك الشفاة جمع شاف وقوله «اذن ما أذهبوا الخ» جواب لو التى فى البيت الاول . والاستشهاد في البيت عند قوله «كان» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير والاصل كانوا حولي فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها. قال الفراء «وليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام اذا كان ما قبلها مكسورا من ذلك قوله تعالى (اكرمن . أهانن) في سورة الفجر وقوله (أتمدونن بمال) وقوله (المناد . الداع) وهو كثير يكتفى من الياء بكسر ما قبلها ومن الواو بضمة ما قبلها ومثل قوله (سندع الزبانية . ويدع الانسان) وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا قد ضرب وفي قالوا قد قال ـ بضم الباء واللام ـ وهي في هوازن وعلياء قيس انشدني بعضهم ٭ اذا ما شاء ضروا من أرادوا ٭ وأنشدني بعضهم ٭ فلو ان الاطبا كان حولي ٭ وتفعل ذلك في ياء التأنيث من تحت كقول عنترة ٭

إن العدو لهم اليك وسيلة — ان يأخذوك تكحلي وتخضب

يحذفون الياء وهي دليل على الانثى اكتفاء بالكسرة » أه وكلام الشارح هنا والفراء يدل على ان هذا الحذف لغة للعرب وليس من قبيل الضرورة لكن الرضى صرح بأن هذا من ضرورة الشعر. هذا وفي البيت شاهد آخر عند قوله «الاطبا» وهو قصر الممدود فانه جاء به في اول البيت مقصورا وفي آخره ممدودا وأصله المد لان الاصل في طبيب أن يجمع على طبباء كشريف وشرفاء الا أنه اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما فنقلوه من فعلاء الى أفعلاء فصار أطبباء فاستثقلوا ايضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فنقلوا كسرة الباء الى الطاء وأدغموا

ضربت لولم تسكن وقولنا لوازم تحرز من ضمير المفعول نحو ضربك وضربه لان ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل وقد تقدم الكلام على ذلك وعلة اختصاص السكون بالآخر: واما ضمه فعند اتصاله بالواو التى هى ضمير جماعة الفاعلين المذكرين نحو ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مدلا يكون ماقبلها الا مضموما «فان قيل» وقد يقال رموا وغزوا فيكون ماقبلها مفتوحا قيل الاصل رميوا وغزووا فتحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما فقلبا الفين ثم وقعت الواو التى هى ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف المحذوفة فالفتح فى الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والضم عارض فيها لما ذكرناه فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل المضارع

«فصل» قال صاحب الكتاب « وهو مايعقب فى صدره الهمزة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم أفعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة نفعل وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين أوسوف للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر »

قال الشارح : هذا القبيل من الافعال يسميه النحويون المضارع ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته اذا صرت مثله واصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان فاشتقاقه اذا من الضرع لامن الرضع والمراد انه ضارع الاسماء اى شابهها بما فى اوله من الزوائد الاربع وهى الهمزة والنون والتاء والياء نحو اقوم ونقوم وتقوم ويقوم فاعرب لذلك وليست الزوائد هى التى اوجبت له الاعراب وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم والمشابهة اوجبت له الاعراب «فان قيل» فمن اين اشبه الاسم فالجواب من جهات (احدها) انا اذا قلنا زيد يقوم فهو يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ثم يدخل على الفعل مايخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك زيد سيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لاغير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فأدخلت على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصراه على واحد بعينه فاشتبها بتعيينهما مادخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اولا مبهمين (ومنها) انه يقع فى مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب وتقول فى الصفة هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد (والثالث) انها تدخل عليه لام التأكيد التي هي فى الاصل اللام لانها فى الحقيقة لام الابتداء نحو قولك ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لقائم ولا يجوز دخولها على الماضى لبعده ابينه وبين الاسم فلا يقال ان زيدا لقام على معنى هذه اللام فلما ضارع الاسم من هذه الاوجه اعرب لمضارعة المعرب واعرابه بالرفع والنصب والجزم ولا جر فيه كما لاجزم فى الاسماء وهذا معنى قوله « والجزم مكان الجر » وسنذكر علة ذلك بعد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجعل في حال النصب كنير المتحرك فقيل لن يفعلا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلا ولم يفعلوا ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الامثلة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ليست تثنية الفعل ولا جمعا له في الحقيقة لان الافعال لاتثني ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير فلم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قولك قام زيد وضرب زيد عمرا فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت تثنية الفعل او جمعه اذا أسند الى فاعلين او جماعة لجازت تثنيته اذا اسند الى واحد وتكرر الفعل منه فكان يقال قاما زيد وقاموا زيد وذلك فاسد فأذا كان الفعل نفسه لايثنى ولا يجمع فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون انما هي للفاعل لا للفعل والالف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالالف في الزيدان لان الالف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم وكذلك الواو في يضربون ونحوه انما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون لان الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين وكان سيبويه يذهب الى ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها اسماء وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فلالف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لاثنين وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بان الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكلوني البراغيث ومنه قوله

يلومونني في اشتراء النخيـــيل قومي فكلهم يعذل (١)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنث اذا قلت الهندات قمن فالنون ضمير فاذا قلت قمن الهندات فالنون حرف مؤذن بان الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في قامت هند ومنه قول الفرزدق

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّـهُ بحَوْرانَ يَعصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ (٢)

وكان ابو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون الى أن الالف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وانك اذا قلت الزيدان قاما والزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو زيد قام الا ان مع الواحد لايحتاج الي علامة اذ قد علم ان الفعل لايخلو من فاعل فاما اذا كان لاثنين أو جماعة افتقر الى علامة اذليس من الضرورة أن يكون الفعل لا كثر من واحد والصحيح المذهب الاول وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الالف محل غلامهما اذا قلت الزيدان قام غلامهما

(١) شرحنا هذا البيت شرحا مستفيضا في باب الضمائر فانظره (ج٣ص٨٧)

(٢) قد مضى قولنا في هذا البيت (ج٣ص٨٩) وافضنا في شرحه فذكرنا كل مايتعلق به فانظره هناك

فلما حلت محل مالا يكون الا اسما قضى بأنها اسم فأما الياء فى اضربى واخرجى ونحو ذلك فأنها اسم ايضا وهو ضمير فاعل مؤنث وكثير من النحويين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعل مستكن كما كان فى المذكر كذلك نحو قم واذهب والصحيح المذهب الاول لانها تسقط فى حال التثنية نحو اضربا واخرجا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط فى قامتا وضربتا والنون لحقت علامة للرفع في هذه الامثلة الخمسة وجعلوا سقوطها علامة للجزم والنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر فى تثنية الاسماء وجمعها لان الجر والجزم نظيران وهذا معنى قوله وجعل فى حال النصب كنظير المتحرك يريد بنظير المتحرك المجزوم فان قيل ولم كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المقتضى لاعراب هذه الافعال قبل اتصال هذه الضمائر بها موجود قائم فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تعذر تحمله حركات الاعراب لاشتغاله بالحركات التي يقتضيها ما بعده الا ترى أن الالف فى نحو يضربان لايكون ما قبلها الا مفتوحا فلا يمكن اعرابه لانك لو اعربته ومن جملة الاعراب الجزم الذى هو سكون فكان يلتقى ساكنان فكان يؤدى الى حذف الالف التى هى ضمير الفاعل فكانت الالف ايضا تنقلب واوا فى حال الرفع لانضمام ماقبلها وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط فى الجزم فلما نبا حرف الاعراب عن تحمل حركات الاعراب ولم يمكن أن تكون فى هذه الحروف التى هى ضمائر لانها اجنبية فى الحقيقة من الفعل فجعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل واذا كان ضميرا متصلا اشتد اتصاله بالفعل وامتزاجه به فلم يعتد به فاصلا وانما خصت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المد واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربان وتضربان وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك فى تثنية الاسماء لافرق بينهما وكانت مع الواو والياء فى مثل يضربون وتضربين مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك فى الجمع نحو الزيدون والعمرين فأذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوعا لامحالة ولا تحذف هذه النون الا لجزم ونصب ولا تثبت الا لرفع فاما ما أنشده ابو الحسن من قول الشاعر

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ ... يومَ الصُلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجار (١)

---

(١) هذا البيت انشده الاخفش والفارسى وابن عصفور وغيرهم ولم يعزه احد الى قائل، وقد انشد ابن عصفور مع هذا الشاهد شاهدا آخر هو قول الشاعر.

وأمسوا بها ليل لو أقسموا ... على الشمس حولين لم تطلع

برفع «تطلع» وقال. حكم لم بدلا من حكمها بحكم ما اذا كانت نافية مثلها فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعدما» اه وقال التبريزى تبعا لابن جنى. «وقد لاتجزم لم حملا على لا» وقال ابن مالك ان رفع المضارع بعد لم لغة لاضرورة ذكره صاحب مغنى اللبيب. هذا ورواية البيت كما فى الشرح تخالف روايته فى كثير من الكتب فقد رووه هكذا.

لولا فوارس من ذهل واسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقوله «فوارس» هو جمع فارس شاذ وذهل – بضم الذال المعجمة – اسم لقبيلتين احداهما ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة والآخر ذهل بن ثعلبة بن عكابة وهما من ربيعة، وروى «من جرم» وهو بفتح الجيم قبيلة ايضا. ونعم فى رواية الشرح

فشاذ

فشاذ فسبيله عندنا على تشبيه لم بلا ومثله قول الآخر

أن تهبطينَ بلادَ قو م يرتعونَ من الطِّلاح (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه واشباهه على انها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد انه تهبطين فاعرفه »

« فصل » قال صاحب الكتاب « واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الالف والواو والياء التي هي ضمائر لانهامنها وذلك قولك لم يضربن ولن يضربن و يبني أيضا مع

تحريف من ذهل. وقوله « وامرتهم » يروى مرفوعا بالعطف على فوارس ومجرورا بالعطف على ذهل وقوله « الصليفاء » فان الذى رواه الشارح بالعين المهملة وهو اسم موضع كانت به وقعة لهم ذكره ياقوت. وروى غير الشارح بالفاء الموحدة ويوم الصليفاء لهوازن على فزارة وعبس واشجع ولم يذكر ياقوت الصلفاء ولا الصليفاء فتدبر والله يرشدك

(١) هذا البيت انشده الفراء عن القاسم بن معن قاضى الكوفة. وقبله :

انى زعيم يانويـ قة ان سلمت من الرزاح

والاستشهاد فى قوله « أن تهبطين » حيث لم يحذف النون للنصب وهذا محمول على تشبيه ان المصدرية بما المصدرية أو بان المخففة من الثقيلة على خلاف فى هذا بين الكوفيين والبصريين وقد أشار اليه الشارح. ومثل البيت المستشهد به قول الشاعر :

ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

ان تحملا حاجة لى خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام والا تشعرا احدا

ومثله ايضا قول ابن الدمينة .

ولى كبد مقروحة من يبيعنى بها كبدا ليست بذات قروح

أبى الناس ويح الناس ان يشترونها ومن يشترى ذا علة بصحيح

ومثلهما ايضا قول الآخر .

اذا كان امر الناس عند عجوزهم فلابد ان يلقون كل يباب

فقول الاول « أن تقرآن » وقول ابن الدمينة « أن يشترونها » وقول الثالث « أن يلقون » كل هذا كقوله فى بيت الشاهد « أن تهبطين » قال ابن جنى : « سألت أبا على رحمه الله عن قول الشاعر * أن تقرآن على أسماء ويحكما * فقال هي مخففة من الثقيلة كانه قال أنكما تقرآن إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيي قال . شبه أن بما فلم يعملها كما لا يعمل ما وهذا مذهب البغداديين. وفي هذا بعد . وذلك أن أن لا تقع اذا وصلت حالا أبداً، إنما هي للمضى أو للاستقبال نحو سرني أن قام و يسرنى أن يقوم ولا تقول يسرنى أن يقوم وهو فى حال القيام. وما اذا وصلت بالفعل وكانت مصدراً فهي للحال أبداً نحو قولك ماتقول حسن . فيبعد تشبيه واحدة منهما بالاخرى وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها . قال أبو على . وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة وهذا على كل حال وان كان فيه بعض الضعف ، أسهل مما ارتكبه الكوفيون » اه وقال في موضع آخر . « سألت أبا على عن أثبات النون في تقرآن بعد ان فقال : ان مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصل ضرورة فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا الا أن الاستعمال اذا ورد بشىء أخذ به وترك القياس لان السماع يبطل القياس . قال ابو على : لان الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونقننه من هذه القوانين انما هو ليلحق من ليس من اهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح . فاذا ورد السماع بشىء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس الى السماع » اه

النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربن ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه النون تلحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك الهندات قمن ويقمن وعلامة للجمع مجردة من الضمير في نحو قمن الهندات على ما تقدم شرحه فاذا تقدم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانه لجماعة مؤنثة الا انها « اذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الاول من البناء على السكون » وان كانت العلة الموجبة للاعراب وهي المضارعة قائمة موجودة حملا له على الفعل الماضي من نحو جلست وضربت فكما أسكن ماقبل الضمير وهو لام الفعل كذلك أسكن في المضارع تشبيها له به لانه فعل كما انه فعل وآخره متحرك كما ان آخر فعل متحرك قال سيبويه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاسماء وليست باسماء يعني انه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاسماء في الاعراب وهما حقيقتان مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك الزيدون والعمرون فاذا قلت هن يضربن كان الفعل في محل رفع واذا قلت لن يضربن كان في موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان في محل مجزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانما وجد مانع منه فحكم على محله بالاعراب « ولا تسقط هذه النون لجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو في يضربون والالف في يضربان » فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى (الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتي في لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتصالها به نون التأكيد الخفيفة والثقيلة في نحو « والله ليقومن وليضربن وليقومن وليضربن » وذلك من قبل ان الاصل في الافعال ان تكون مبنية وانما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكيد أكدت معنى الفعلية ومكنته فغلب جانب الفعل وبعد من الاسم فعاد الى أصله ونحوه ما لا ينصرف انما منع من الصرف لشبه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام أو أضيف بعد من الفعل وتمكنت فيه الاسمية فعاد الى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الاصل هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكن وسيوضح أمر ذلك في الحروف ان شاء الله ،

ذكر وجوه اعراب المضارع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الرفع والنصب والجزم وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه اعراب الاسم لان الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الاعراب وهذا بيان ذلك ،﴾

قال الشارح : لما وجب للافعال المضارعة ان تكون معربة بالحمل على الاسماء والشبه لها وكان الاعراب جنسا تحته أنواع كان القياس ان يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما كان في الاسم كذلك الا ان الجر امتنع من الافعال لامرين (احدهما) ان الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف

الجر والاضافة فحروف الجر لها معان من التبعيض والغاية والملك وغير ذلك مما لا معني له في الافعال وأما الاضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص والافعال في غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالاضافة اليها تعريف ولا تخصيص فلم يكن في الاضافة اليها فائدة (الامر الثاني) ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل في المضاف ومن تمامه وواقع موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوة التنوين ان يقوم مقامه شيئآن قويان « فان قيل » على الوجه الاول كان الجر لا يكون الا بأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب في الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الا بالافعال وحروف يستحيل دخولها على الافعال ومع ذلك فقد دخلا الافعال على غير ذينك الحدين بأدوات غير أدواتهما في الاسماء فهلا كان الجر كذلك يدخل الافعال على غير منهاجه في الاسماء وبأدوات غير ادواته في الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب في الاسماء الاصل فيهما ان يكونا للفاعلين والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشبه بهما ويكون لهما أدوات مجازية ولا يصير المرفوع بها فاعلا حقيقة ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك في نحو كان زيد قائما ألا ترى ان زيدا ههنا ليس بفاعل وقع منه فعل ولا قائما مفعول وقع به فعل وانما ذلك على سبيل التشبيه اللفظي وكذلك ان زيدا قائم مشبهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معني غير لفظ وليس كذلك الجر فانه لا يكون الا بحروف الجر أو بالاضافة فلما كان الرفع والنصب قد توسع فيهما في الاسماء وجاآ على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جاز ان يكونا في الافعال المشابهة للاسماء وجعل لهما أدوات غير أدوات الاسماء ولم يكن الجر كذلك لان أدواته في الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلما لم يتسعوا فيه اتساعهم في الرفع والنصب امتنع دخوله في الافعال ولم يجعل له أدوات غير تلك الادوات فجعل الجزم فيها مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفا وتخفيفا اذ الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثة رفعا ونصبا وجزما وقوله « وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه اعراب الاسم » يعني ان الاعراب في الاسم انما كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمارة على معني فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وليس في الافعال كذلك وانما دخل فيها اضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الاسماء كذلك وقوله « بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف » يعنى ان منزلة دخول الاعراب في الافعال المضارعة بمنزلة الالف والنون في سكران وعطشان لان الالف والنون انما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث في نحو بيضاء وحمراء وان كان منع الصرف في الفي التأنيث انما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف في نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحمل على الفي التأنيث كما كان دخول الاعراب في الاسماء لحاجة الاسماء اليه في الفصل بين المعاني وفي الافعال على غير هذا المنهاج وقوله « وما ارتفع به الفعل والنصب والجزم غير ما استوجب به الاعراب » يريد ان الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم فاما الاعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاعرف الفرق بين موجب الرفع وغيره من أنواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تغلط وسيوضح أمر العوامل بعد ان شاء الله تعالى «

المرفوع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدإ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفعته لان مابعد المبتدإ من مظان صحة وقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لان من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون أول كلمة يفوه بها اسما أوفعلا بل مبدأ كلامه موضع خيرة في أي قبيل شاء ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعه موقع الاسم وموجب الاعراب مضارعة الاسم فيهما غيران والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصح وقوع الاسم الاترى انه يجوز ان تقول يضرب زيد فتفتتح الفعل اذ يجوز ان تقول اخوك زيد لانه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من اراد كلاما ان يكون اول ما ينطق به فعلا أو اسما بل يجوز ان يأتي فيه بايهما شاء ولذلك قال «هو موضع خيرة» اى كان المتكلم بالخيار ان شاء اتى بالاسم وان شاء اتى بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد توهم ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من اصحابه والصحيح من مذهبه ان اعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل في الفعل المضارع الرفع انما هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وذلك ضعيف لان التعرى عدم العامل والعامل ينبغي ان يكون له اختصاص بالمعمول والعدم نسبته الى الاشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء فلا يصح ان يكون عاملا وزعم الفراء من الكوفيين ان العامل فيه الرفع انما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة وهو ايضا ضعيف لامرين (احدهما) انه تعليل بالعدم المحض وقد افسدناه (والثاني) أن ماقاله يقضي بان اول احوال الفعل المضارع النصب والجزم والامر بعكسه وذهب الكسائي منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما في اوله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل اليها ضرورة اذ لاحادث سواها وهو قول واه ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشيء لايعمل في باقيه لانه يكون عاملا في نفسه ووجه ثان ان الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز ان يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب «فان قيل» فانت قد تقول ان لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا فتدخل حرف الشرط على لم وهي جازمة مثله وغلب احدهما على الآخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما ان ان الشرطية بطل عملها بعامل بعدها لقربه من المعمول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظي فبان الفرق بينهما «فان قيل» فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم فما بالكم ترفعونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك زيد يضرب وظننت زيدا يضرب ومررت بزيد يضرب وهلا اختلف اعراب الفعل بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع في الفعل انما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وذلك شيء واحد لايختلف واما اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لاتأثير لها في الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها «فان قيل» ولم كان وقوعه موقع الاسم

يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا فأشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي فعمل مثل عمله فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض وقد استعمل الاصل فيمن روى بيت الحماسة * فأبت الى فهم وما كدت آئبا * ﴾

قال الشارح : كان صاحب الكتاب لما قرر ان الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم « كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل » فان هذه الافعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلا ولا جعل ضاربا ثم اجاب عن ذلك بان قال « الاصل في كاد زيد يقوم ان يقال قائما وفي جعل يضرب ضاربا وفي طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لغرض » وذلك الغرض ارادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فاذا قلت كدت افعل كأنك قلت مقاربا لفعله آخذا في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك و بينه شيء الا مواقعته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذي يدل على صحة ذلك انك تحكم على موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هي في محل نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوبا و نظير ذلك عسى نحو قولك عسى زيد أن يقوم والتقدير عسى زيد القيام وان كان المصدر غير مستعمل ونظائر ذلك كثيرة فأما بيت الحماسة

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً وكم مثلِها فارقتُها وهْيَ تَصْفِرُ (١)

(١) البيت من أبيات لتأبط شرا . و كان بنو لحيان من هذيل قد أخذوا عليه طريقه وقد وجدوه عند جبل يشتار عسلا فقالوا له . استأسر فكره أن يفعل ثم صب ما معه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الارض من غير طريق فنجا منهم . وأول هذه الابيات

اذا المرء لم يحتل وقد جد جده أضاع وقاسى أمره وهو مدبر
ولكن أخو الحزم الذي ليس نازلا به الخطب الا وهو للقصد مبصر
فذاك قريع الدهر ما عاش حول اذا سد منه منخر جاش منخر

ثم يقول :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطابي ويومي ضيق الجحر معور
هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر أجدر
وأخرى أصادي النفس عنها وأنها لمورد حزم ان فعلت ومصدر
فرشت لها صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصر
فخالط سهل الارض لم يكدح الصفا به كدحة والموت خزيان ينظر

فابت الى فهم (البيت)

والاستشهاد في قوله « وما كدت آيبا » فان الاصل في خبر كاد الاسم المفرد ولكنه رفض في الاستعمال. قال ابن جني: واستعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض في الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع وذلك ان قولك كدت اقوم اصله كدت

فالبيت لتأبط شرا ويروى ولم أك آئبا فمن قال ولم أك آئبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم أك آئبا فى نظرهم لانهم كانوا قد احاطوا به ومن روى وما كدت آئبا وهى الرواية الصحيحة المختارة فالشاهد انه استعمل الاسم الذى هو الاصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع وذلك أن قولك كدت اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدت أؤوب الى اهلى وهم بنو فهم لانه احيط بى وأشفيت على التلف وقاربت أن لا أرجع اليهم ومثله فى مراجعة الاصل المرفوض قوله

أَكْثَرْتَ فِى العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لَاتُكْثِرَنْ إِنِّى عَسَيْتُ صَائِمَا (١)

ومن ذلك عسى الغوير ابؤسا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثان فى ارتفاع الفعل بعد كاد أن الاصل فى كاد زيد يقوم زيد يقوم فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم فى خبر المبتدأ ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل ولم يكن لها عمل فى الفعل فبقى على حاله من الرفع،

قائما ولذلك ارتفع المضارع فاخرجه الشاعر على اصله المرفوض كما يضطر الشاعر الى مراجعة الاصول عن مستعمل الفروع نحو صرف مالا ينصرف واظهار التضعيف وتصحيح المعتل وما جرى مجرى ذلك وهذه الرواية الصحيحة فى البيت والمعنى عليها البتة ألا ترى أن معناه قاربت وما كدت اءوب كقولك سلمت وما كدت اسلم وكذلك كل ما يلى هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ماقلناه واكثر النـاس يروى : « ولم أك آيبا » ومنهم من يروى « وما كنت آيبا » والصواب الرواية الاولى اذ لامعنى هنا لقولك وما كنت ولا لقولك ولم أك . وهذا اوضح » اه

(١) نسب قوم هذا البيت الى رؤبة بن العجاج وقال البغدادى « ولم اجده فى ديوان رجزه » والشاهد فيه قوله « صائما » حيث راجع الاصل المرفوض فى الاستعمال وجاء بخبر عسى اسما مفردا ، قال ابن هشام « طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطراح فى كتابه بغية الآمل ومنية السائل فقال هو بيت مجهول ولم ينسبه الشراح الى احد فسقط الاحتجاج به . ولو صح ماقاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين . والشاهد فى قوله صائما فانه اسم مفرد جىء به خبرا لعسى . كذا قالوا والحق خلافه وان عسى هنا فعل تام خبرى لافعل ناقص انشائى يدلك على انه خبرى وقوعه خبرا لان ولا يجوز بالاتفاق ان زيدا هل قام وان هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب وعلى هذا فالمعنى انى رجوت ان اكون صائما وصائما خبر لكان وان والفعل مفعول لعسى وسيبويه يجيز حذف ان والفعل اذا قويت الدلالة على المحذوف الا ترى انه قدر فى قوله « من لدشولا » من لدان كانت شولا . ومن وقوع عسى فعلا خبريا قوله تعالى (هل عَسَيتم ان كتب عليكم القتال الاتقاتلوا) الا ترى ان الاستفهام طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية وان المعنى قد طمعتم ان لا تقاتلوا ان كتب عليكم القتال . ومما يحتاج الى النظر قول القائل عسى زيد ان يقوم فانك ان قدرت عسى فيه فعلا انشائيا كما قاله النحويون اشكل اذ لا يسند فعل الانشاء الا الى منشئه وهو المتكلم كبعت واشتريت واقسمت وقبلت وايضا فمن المعلوم ان زيدا لم يترج وانما المترجى المتكلم وان قدرته خبرا كما فى البيت والآية فليس المعنى على الاخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه فان قلت يخلص من هذا الاشكال انهم نصبوا على ان كان وما اشبهها افعال جارية مجرى الادوات فلا يلزم فيها حكم سائر الافعال . قلت قد اعترفوا مع ذلك بانها مسندة اذ لا ينفك الفعل المركب عن الاسناد الا ان كان زائدا او مؤكدا على خلاف فى هذين ايضا وقالوا ان كان مسندة الى مضمون الجملة وقد بينا ان الفعل الانشائى لا يمكن اسناده لغير المتكلم . وانما الذى يخلص من الاشكال ان يدعى انها هنا حرف بمنزلة لعل كما قال سيبويه والسيرافى بحرفيتها فى نحو عساى وعساك وعساه وقد ذهب ابو بكر وجماعة الى انها حرف دائما واذا حملناها على الحرفية زال الاشكال اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية لا فعلية كما تقول لعل زيدا يقوم فاعرف الحق ودع التقليد » اه

المنصوب

المنصوب

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ انتصابه بأن واخواته كقولك أرجو أن يغفر الله لي ولن ابرح الارض وجئت كي تعطيني واذن اكرمك ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام في اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيت الكلام على رفعه فأما النصب فيه فبعوامل لفظية وهي أن ولن وكي واذن هذه الاربعة تنصب الفعل بأنفسها وما عداها فباضمار أن معها على ماسيأتي بيانه والاصل من هذه الاربعة أن وسائر النواصب محمولة عليها وإنما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجر في الاسماء لاختصاصها بها وأما عمل النصب خاصة فلشبه أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ فهما مثلان وان كان لفظ هذه انقص من تلك ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين فلا يحسن عندهم إنَّ أنْ تقوم خير لك كما يستقبحون إنَّ أنَّ زيدا قائم يعجبني في معنى إن قيام زيد يعجبني وأما المعنى فمن قبل أن أنْ وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أن أن المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل «فان قيل» فهلا ينصبون بما المصدرية في قولك يعجبني ماتصنع وهي مع مابعدها مصدر كما كانت أن كذلك فالجواب أن الفرق بينهما من وجهين (أحدهما) أن أن إنما نصبت لمشابهة أن الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فأما ما فلم تستحق به العمل لانه لا اختصاص لها بالفعل الا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبني ماتصنع بمعنى صنيعك فكذلك يقال يعجبني ما انت صانع في معنى صنيعك ايضا فلما لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس العمل لم يؤثر فيها شبه أن (والوجه الثاني) أن أن المخففة أشبهت أن الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة المعنى على ما تقدم وأما ما فانها أشبهت من جهة واحدة وهي كونها مع مابعدها مصدرا كما ان تلك كذلك فلم تستحق العمل من جهة واحدة على أن من العرب من يلغي عمل أنَ تشبيها بما وعلى هذا قرأ بعضهم أن يتمُ الرضاعة بالرفع ومنه قوله :

أنْ تقرَآنِ على أسماء ويحكما مني السلام وأن لاتشعرا أحدا(١)

والذي يلغي أن عن العمل لمشابهة ما فانه لايعمل ما لمشابهة ان لعدم اختصاصها فاعرفه ، واما « لن » فحرف ناصب عند سيبويه وهو نقيض سوف وذلك أن القائل إذا قال سوف يقوم زيد فنفى هذا لن يقوم زيد ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك زيدا لن اضرب بخلاف أن لان أن وما بعدها مصدر فلا يتقدم عليه ما كان في حيزه وليس كذلك لن لانها انما تنصب لشبهها بأن ووجه الشبه بينهما اختصاصها بالافعال ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت أن كذلك وكان الخليل يذهب في احدى الروايتين عنه إلى أن الاصل في لن لا أن ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قالوا أيش والاصل اي شيء فخففت

(١) قد سبق شرح هذا البيت في اثناء تعليقاتنا أول هذا الباب فانظره (ص٩) من هذا الجزء

وكما قالوا كينونة والاصل كينونة وهو قول يضعف اذ لا دليل يدل عليه والحرف اذا كان مجموعه يدل على معنى فاذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل ورد سيبويه هذه المقالة لجواز تقدم معموله عليه ولو كانت مركبة من لا أن لكان ذلك ممتنعا كامتناع زيدا لا أن اضرب وللخليل أن يقول انهما لما ركبا زال حكمهما عن حال الافراد وكان الفراء يذهب إلى أن الاصل في لن ولم لا وانما ابدل من الف لا النون في لن والميم في لم ولا ادرى كيف اطلع على ذلك اذ ذلك شيء لا يطلع عليه الا بنص من الواضع، واما اذن فحرف ناصب أيضا لاختصاصه ونقله الفعل الى الاستقبال كان وهي جواب وجزاء فيقول القائل انا ازورك فتقول اذن أكرمك فانما اردت اكرامك توقعه في المستقبل وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته ولها ثلاثة احوال (احدها) أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالها لا غير نحو قولك اذن اكرمك في جواب انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمد الضبي

أُرْدُدْ حِمارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنا ... إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ (١)

(والثاني) ان يكون ما قبلها واوا اوفاء فيجوز اعمالها والغاؤها وذلك قولك زيد يقوم واذن يذهب فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عطف على شيء صار واقعا موقعه فكأنك قلت زيد اذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فأعمل لذلك ونصب به قال الله تعالى (واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا) وفي قراءة ابن مسعود واذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى (فاذا لا يؤتون الناس نقيرا) (واما الحالة الثالثة) فأن تقع متوسطة لا محالة معتمدا ما بعدها على ما قبلها اوكان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال انا ازورك أنا اذن اكرمك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو أنا وكذلك لو قلت إن تكرمني أذن اكرمك فتجزم لان الفعل بعد إذن معتمد على حرف الشرط وإنما الغيت في هذه الاحوال لان ما بعد

---

(١) هذا البيت من ابيات رواها أبو تمام والمفضل لعبدالله بن عنمة الضبي وهي:

ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم ... كما تراه بنو كوز ومركوب
ان تسألوا الحق نعطي الحق سائله ... والدرع محقبة والسيف مقروب
وان أبيتم فأنا معشر أنف ... لا نطعم الخسف ان السم مشروب
فازجر حمارك ... (البيت) وبعده،
ان تدع زيد بني ذهل لمغضبة ... نغضب لزرعة ان الفضل محسوب
ولا يكونن كمجرى داحس لكم ... في غطفان غداة الشعب عرقوب

والشاهد في البيت قوله «اذن يرد» حيث نصب الفعل المضارع لوقوع اذن في ابتداء الجواب وقوله «لا يرتع بروضتنا» يجوز عند الكسائي ان يكون مجزوما على اعتبار لا فيه ناهية وليس الجزم لوقوعه في جواب الامر، وعنده ان يرد مجزوم لا منصوب كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرده وعلى ما قررناه اولا اذن منقطع عما قبله مصدر كأن المخاطب قال لا أزجر. فاجاب بقوله اذن يرد

أذن معتمد على ماقبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لاتعمل ألا مبتدأة ولا يصح إن تقدر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ماقبلها وكانت مما قد يلغى فى حال فألغيت هنا فاما قول الشاعر

لا تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا ... إِنِّى إِذًا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا (١)

فانه شاذ وان صحت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبر محذوفا وابتدأ اذن بعد تمام الاول بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة مابعده عليه كأنه قال لاتتركنى فيهم غريبا بعيدا إنى أذل إذا أهلك أو أطير أو يكون شبه اذن هنا بلن فلم يلغها لانهما جميعاً من نواصب الافعال المستقبلة و يشبه اذن من عوامل الافعال بافعال الشك واليقين لأنها أيضا تعمل وتلغى الاان افعال الشك اذا تأخرت أوتوسطت يجوز ان تعمل واذن اذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج الى الآخر لم يجز ان تعمل لانها حرف والحروف أضعف في العمل من الافعال فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الاعمال اذا توسطت أوتأخرت ولم يجز إعمال اذن فى الموضع الذي ذكرناه . وأما « كى » فللعرب فيها مذهبان (أحدهما) ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وتكون مع مابعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك (والآخر) ان تكون حرف جر بمنزلة اللام فينتصب الفعل بعدها باضمار أن كما ينتصب بعد اللام فاذا كانت بمنزلة أن جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى (لكيلا تأسوا على مافاتكم*ولكيلا يعلم بعد علم شيئا) وقياس كى هذه ان تكون بمنزلة أن ولولا ذلك لم يجز دخول اللام عليها لان حرف الجر لا يدخل على مثله فأما قول الشاعر

فلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِى ... ولا لِلِما بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ (٢)

(١) هذا البيت احد الشواهد التى لم ينسبها احدالى قائل . والاستشهاد به فى قوله «اذن اهلك» حيث جاء بالفعل منصوبا باذن مع كونه خبرا عماقبله بتأويل ان الخبر هو مجموع اذن أهلك لااهلك وحده فتكون اذن مصدرة . هكذا قرره العلامة الرضى وهو كما لا يخفى عليك تخلص آخر غير الذى تخلص به الشارح هنا وكلام الشارح هو الذى ذهب اليه السيرافي فى شرح الكتاب حيث قال «وهذا البيت شاذ ولا يحتج به لان قائله مجهول لا يحتج بقوله فان صح فاما ان يقال انه لغة حمل فيها اذن على لن وهى لا تلغى بحال اونقول خبر ان مقدر اى انى لا اقدر على ذلك وجملة اذن اهلك مستأنفة واذن فيها مصدرة » اه وقال الاندلسى « يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اى انى لا احتمل ذلك ثم ابتدأ فقال اذن اهلك . والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا » اه وقدرد العلامة البدر الدمامينى ماذهب اليه الرضى ونقلناه لك فى صدر الكلام بان مقتضاه جواز ان تقول زيد اذن يقوم بنصب يقوم على ان يكون زيد مبتدأ وخبره هو المجموع من اذن يقوم وصريح كلامهم يأباه واجابوا بان توجيه الرضى انما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ فى هذا المسموع فلا يمكن بحال ان يكون مقتضاه جواز النصب فى كل ماسواه مما لم يتحقق فيه شذوذ عن القياس «وقال الفراء » «واذا وقعت اذا على يفعل وقبلها اسم بطلت فلم تنصب فقلت انا اذا اضربك . واذا كانت في اول الكلام ان نصبت يفعل و رفعت فقلت انى اذا أو ذيك والرفع جائز أنشدني بعض العرب *لا تتركنى فيهم شطيرا البيت . . . . وانما جاز فى ان ولم يجز فى المبتدأ بغير ان لان الفعل لايكون مقدما فى ان وقد يكون مقدما لو انها أسقطت» اه والشطير الغريب *

(٢) هذا البيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبى . وكان من امره انه كان غائبا فكتب أبله للمصدق اى لعامل الزكاة وكان رقيع — وهو عمارة بن عبيد الوالبى — عريفا . فظن مسلم ان رقيعا أغراه وكان مسلم بن اخت رقيع وابن عمه فقال .

فشاذ لا يحمل عليه غيره مما كثر وفشا واذا كانت حرف جر جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجر من ذلك قول بعض العرب كيمه فأدخل كي على ما في الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجر نحو لم وبم وعم فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجر وأدخل عليها هاء السكت في الوقف فقال كيمه كما يقال فيمه وعمه فاذا قلت جئت لكي تكرمني لم تكن الا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها واذا قلت جئت كي تكرمني من نحو قوله تعالى (كيلا يكون دولة) جاز فيه الامران جميعاً على انه قد حكي عن الخليل انه لا ينتصب بشيء إلا بأن اما ان تكون ظاهرة أو مقدرة وهذا يقتضي ان يكون النصب بعد كي واذن باضمار أن فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى الى وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك

بكت ابلي وحق لها البكاء ... وفرقها المظالم والعداء
اذا ذكرت عرافة آل بشر ... وعيشا مالاوله انثناء
ودهرا قد مضى ورجال صدق ... سعوا قد كان بعدهم الشقاء
اذا ذكر العريف لها اقشعرت ... ومس جلودها منه ازواء

وقبل البيت الشاهد .

اذا مولى رهبت الله فيه ... وارحاما لها قبلي رعاء
رأى ماقد فعلت به موال ... فقد غمرت صدورهم وداءوا
فكيف بهم ؟ فان احسنت قالوا ... أسأت ، وان غفرت لهم اساؤا
فلا وأبيك لايلفى لما بي ... ولا للما بهم (البيت)

والمظالم جمع مظلمة ـ بكسر اللام ـ وهو ما اخذه الظالم وكذلك الظلامة والظليمة . والعداء ـ بفتح العين ـ الظلم وتجاوز الحد وهو مصدر عدا عليه . وقوله « اذا ذكرت » فاذا ظرف لقوله بكت وفاعل ذكرت ضمير الابل والانثناء أي الانكفاف يقال ثناه اذا كفه وقوله « ورجال صدق » هو منصوب بالعطف على عرافة آل بشر وسعوا معناه تعاطوا اخذ الزكاة والساعي من ولي شيئا على قوم وأكثر ما يقال في ولاة الصدقة . والازواء التقبض وتفادي من كذا اذا تحاماه وانزوى عنه . وقوله « اذا مولى رهبت الله فيه الخ » فان رهبت الله معناه خفت الله في جانبه . وقبلي هو بفتح القاف وسكون الباء الموحدة . والرعاء جمع راع من الرعاية وهي تفقد الشيء وتحفظه . وقوله « رأى ما قد فعلت به الخ » ما موصولة او نكرة موصوفة مفعول اول لرأى والمفعول الثاني محذوف اي رآه شرا اوسوءا أو نحو ذلك . وموال فاعل رأى وهو جمع مولى . وغمرت من الغمر ـ بكسر الغين المعجمة ـ وهو الحقد والغل يقال غمر صدره علي وبابه فرح وتسكن العين في المصدر ايضا وداءوا أي مرضوا وهو فعل ماض من الداء وقوله « فكيف بهم الخ » معناه كيف اصنع بهم وهم جماعة لا يعترفون لي بفضل ما اصنع . وقوله « فلا وابيك » هكذا رواه في ضالة الاديب ابو محمد الاسود الاعرابي وجملة لا يلفى جواب القسم اي لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد . واللام الثانية في « للما » مؤكدة الاولى . ورواه صاحب منتهى الطلب من اشعار العرب هكذا .

فلا والله لا يلفى لما بي ... وشأنهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمني ولألزمنك أو تعطيني حقي ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وإيتني فأكرمك ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تأتينا فتحدثنا وهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ويا ليتني كنت معهم فأفوز وألا تنزل فتصيب خيرا »

قال الشارح : اعلم ان « الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التي ذكرها وهي خمسة » منها اثنان من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف « وهما حتى واللام وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجئتك لتكرمني » فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أن لا بها نفسها « فان قيل » ولم قلتم إن أن مقدرة بعد هذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد اذن وان وكي قيل ان اذن وان وكي في أحد وجهيها تلزم الافعال وتحدث فيها معاني فصارت كأن في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها اياها في ما ذكرنا فأما اللام وحتى فهما حرفا جر وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال فاذا وجد الفعل بعدهما منصوبا كان بغيرهما فاذا قدرت أن صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصلهما لان أن والفعل في تأويل الاسم وانما ساغ حذف ان والنصب بهما لان حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت كالموجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون النصب في قولك جئت لأكرمك وسرت حتى أدخل المدينة انما هو باللام وحتى فاللام هي الناصبة لأكرمك وهي بمنزلة أن وليست هي لام الخفض التي في الاسماء ولكنها لام تفيد الشرط وتستعمل على معنى كي واذا أتت اللام مع كي فالنصب باللام وكي مؤكدة لها واذا انفردت كي فالعمل بها وان جاءت أن مظهرة بعد كي فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جئتك لكي ان تكرمني ولا موضع لان لانها توكيد لكي كما كدتها في قوله

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... وَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ (١)

---

(١) هذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي ومع هذا لم يعرف قائله ، والشاهد فيه مجيء ان المصدرية بعد كي مؤكدة لها والنصب انما هو بكي هكذا قرره الشارح . وقال الاخفش ان كي حرف جر دائما ونصب الفعل بعدها بان مضمرة على حد نصبه بعد اللام وقد تظهر ان في الكلام كما في البيت ونقل قوم عن حيدر الله مؤلف هذا الكتاب انه لما دخل حرف الجر على كي في نحو لكي تقوم تعين انها حرف ناصب للفعل فاذا جاءت كي ومعها ان كان ذلك شاذا للجمع بين المؤكد والتأكيد وذلك كالجمع بين العوض والمعوض . وابن عصفور عد هذا من الضرائر واعتبر ان في البيت زائدة قال . ومنها زيادة ان كقوله * اردت لكيما ان تطير * ان فيه زائدة غير عاملة لان لكيما تنصب الفعل بنفسها ولا يجوز ادخال ناصب على ناصب واما قول حسان .

فقالت . ا كل الناس اصبحت مانحا ... لسانك كيما ان تغر وتخدعا

فان فيه ناصبة لا زائدة اظهرت للضرورة لان كيما اذا لم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصبا باضمار ان ولا يجوز اظهارها في فصيح الكلام اهـ وقال ابن الانباري في كتابه الانصاف ذهب الكوفيون الى انه يجوز اظهار ان بعد كي توكيدا لكي وذهب بعضهم الى ان العامل في نحو جئت لكي ان اكرمك اللام فاما كي وان فتوكيدان لها وقالوا يدل على جواز اظهارها النقل كقوله * اردت لكيما ان تطير * والقياس على تأكيد بعض الكلمات لبعض فقد قالوا لا ما ان رايت مثل زيد فجمعوا بين ثلاثة من احرف الجحد للمبالغة . وقال البصريون لا يخلو اظهار ان بعد كي اما لانها كانت مقدرة فظهرت واما لانها زائدة . والاول باطل لان كي عاملة بنفسها ولو كانت تعمل بتقدير ان لكان ينبغي اذا ظهرت ان يكون العمل لان فلما اضيف العمل الى كي دل على انها العامل . وكذا الثاني باطل لان زيادتها ابتداء ليس بمقيس فوجب ان لا يجوز اظهار

ولذلك أجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كي والنصب عندهم بحتى كالنصب بأن فاذا قلت لاسيرن حتى ان أصبح القادسية فهو جائز والنصب بحتى وأن توكيد لحتى كما كانت توكيدا لكي وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك انه قال في جئت لا كرمك وسرت حتى أدخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامهما مقام أن فخالف أصحابه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الاصالة ولم يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا بمضمر بعدهما وما احتج به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز ان تقول أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم والجواب ان حروف الجر لا تتساوى في ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي شاملة يجوز ان يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت فيقال لكذا لان لكل فاعل غرضا في فعله وباللام يخبر عن جميع ذلك وكي وحتى في معناها فكأنها دخلت على أن والفعل لانهما مصدر لافادة أن ذلك الغرض من ايقاع الفعل المتقدم ثم حذفت أن تخفيفا فصارت هذه الحروف كالعوض منها ولذلك لا يجوز ظهورها وليس ذلك بأول ما حذف لكثرة الاستعمال «فان قيل» ولم كانت أن أولى بالاضمار من سائر الحروف قيل لامرين (أحدهما) ان أن هي الاصل في العمل لما ذكرناه من شبهها بأن المشددة فوجب ان يكون المضمر أن لقوتها في بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف (والامر الآخر) ان لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها ألا ترى انه أن يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها فانها لا يليها الا المستقبل فلما كان لها من التصرف ما ذكر جاءت لها مزية على أخواتها بالاضمار فاعرفه «وأما» «حتى» فاذا نصبت الفعل بعدها فهي فيه حرف جر على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى أدخلها فالفعل منتصب بأن مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر والمصدر في محل مخفوض بحتى وحتى وما بعدها من المصدر في موضع نصب بالفعل كان الجار والمجرور كذلك في قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو ولها في النصب معنيان (أحدهما) ان تكون غاية بمعنى الى أن والمراد بالغاية ان يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه كقولك سرت حتي أدخلها فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا كأنك قلت سرت الى دخولها فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذي يؤدي الى الدخول ومنه قوله تعالي (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالنصب أي زلزلوا الي ان قال الرسول (والثاني) ان تكون بمعنى كي فيكون الفعل الاول في زمان

ان يحال ومنهم من قال انما لم يجز اظهار ان بعد كي وحتى لانهما صارتا بدلا من اللفظ بأن كما صارت ما بدلا عن الفعل في قولهم اما انت منطلقا انطلقت معك والتقدير ان كنت منطلقا الخ فحذف الفعل وجعل ما عوضا عنه . واما قوله «اردت لكيما ان تطير بقربتي» فلا حجة فيه لان قائله مجهول . وان علم فاظهار ان بعد كي لضرورة الشعر أو لان ان بدل من كي لانهما بمعنى واحد . وقال ابن هشام . ولا تظهر ان بعد كي بلا لام الا في الضرورة . وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله «ولا للما بهم ابدا دواء» رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ . واعلم ان قول ابن عصفور فيما نقلناه لا نعنه . «واما قول حسان «فقالت أكل الناس اصبحت مانحا الخ» » مما استدركه عليه الرواة الثقات فان البيت من قصيدة لجميل العذري صاحب بثينة ومطلعها :

عرفت مصيف الحي والمتربعا كما خطت الكف الكتاب المرجما

(والثاني)

والثاني في زمان آخر غير متصل بالاول وذلك نحو قولك كلمته حتى يأمر لي بشيء والمراد كلمته كي يأمر لي بشيء وكذلك أسلمت حتى أدخل الجنة ولحتى مواضع أخر قد ذكر بعضها في العطف وسيذكر الباقي في موضعه ان شاء الله ، « وأما اللام » فهي من حروف الجر ومعناها الغرض وأن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت كي كذلك وقد تقدم الكلام عليها ، « وأما حروف العطف » فأو والواو والفاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها باضمار أن وليست هي الناصبة عند سيبويه وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكل حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يعمل في أحدهما فلذلك وجب ان يقدر أن بعدها ليصح نصب الفعل اذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز ان يعمل في الافعال وذهب الجرمي الى انها هي الناصبة بانفسها وذهب الفراء من الكوفيين الى ان النصب في هذه الافعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف لانها عطفت ما بعدها على غير شكله وذلك انه لما قال لا تظلمني فتندم دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم لو تركت والاسد لاكلك قال وذلك من قبل ان الافعال فروع الاسماء فاذا كان الخلاف في الاصل ناصبا وجب ان يكون في الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب في الاسماء عندهم في أشياء منها نصب الظروف بعد الاسماء نحو زيد عندك وزيد خلفك لما خالفت هذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف والمذهب الاول فاما قول الجرمي انها هي الناصبة فقد أبطله المبرد بانها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت كأن وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن فكان يلزم ان يجوز عنده أن يقال ما أنت بصاحبي فأحدثك وفأكرمك لان الفاء هي الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن لان الواو هي الناصبة ألا ترى ان الواو في القسم لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال والله ووالله ولما كانت واو رب أصلها العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال في مثل

* وبلدة ليس لها أنيس * (١) وو بلدة كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على واو القسم ولما امتنع منها ذلك دل على ان أصلها العطف كواو رب وبذلك احتج سيبويه في دفع هذه المقالة فاما أو فاصلها العطف حيث كانت وتستعمل في النصب على وجهين (أحدهما) ان يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف ثم يعطف عليه بأو كما يعطف بسائر الحروف وذلك نحو مدحت الامير كي يهب لي دينارا أو يحملني على دابة ومعناها أحد الشيئين وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدم مرفوع أو مجزوم وليس بحتم ان يقع فيه منصوب فتقول في المرفوع انا أكرمك أو أخرج وتقول في المجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقم في مكانه (والوجه الآخر) ما نحن بصدده وهو ان يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها الا أن والفرق بين هذا الوجه والاول ان الاول لا تعلق فيه

---

(١) انظر شرح هذا الشاهد (ج ٢ ص ٨٠)

بين ما قبل أو وبين ما بعدها وانما هي لاحد الامرين وليس بينهما ملابسة انما هو إخبار بوجود أحدهما ألاترى انه لاملابسة بين قوله تقاتلونهم أو هم يسلمون فهو كعطف الاسم على الاسم بأو نحو قولك جاءنى زيد أوعمرو (والوجه الثاني) أن يكون الفعل الاول كالعام في كل زمان والثاني كالمخرج له عن عمومه ألاترى انك اذا قلت لألزمنك ان ذلك عام في كل الازمنة فاذاقلت أوتقضيني حقي فقد أخرجت بعض الازمنة المستقبلة من ذلك وجعلته ممتدا في جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففي الاول كان مطلقا وبالثاني صار مقيدا وهو في الوجه الاول عطف ظاهر وفي الثاني عطف متأول لانك في الاول تعطف ما بعدها على ما قبلها وتشركه في اعرابه وظاهر معناه والنصب بعد أوهذه ليس باضمار أن انما هو بالناصب الذي نصب ماقبلها ثم عطف عليه بحرف العطف المشرك بينهما في العامل وأما العطف المتأول فنحو لألزمنك أوتعطيني حقي فهذا لايريد فيه العطف الظاهر لانه لم يرد إيجاب أحدهما انما يريد إيجاب اللزوم ممتدا الى وقت الاعطاء فلما لم يرد فيه العطف الظاهر تأولوه بأن وتوهموا المصدر في الاول لان الفعل يدل على المصدر ونصبوا الثاني باضمار أن لان أن والفعل مصدر وصارت أوقد عطفت مصدرا في التأويل على مصدر في التأويل ولذلك لايجوز اظهار أن لئلا يصير المصدر ملفوظ به فيؤدي الى عطف اسم على فعل وذلك لايجوز ومما يؤكد عندك الفرق بينهما انك اذا قلت ستكلم زيدا أو يقضي حاجتك فتنصب يقضي على معنى الا أن يقضي فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه واذا عطفت فانما تخبر بانه سيقع أحد الامرين من غير أن يدخله هذا المعنى ويوضح ذلك لك ان الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح به المعنى فتقول سيقضي حاجتك زيد أوتكلمه اذا عطفت فأيهما قدمت كان المعنى واحدا واذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك ولا يصح على هذا سيقضي حاجتك زيد أوتكلمه الا ان تريد أن تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضي حاجته إن سكت وان كلمه لم يقضها فان قيل وأي مناسبة بين أو والا أن حتى كانت في معناها قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو العدول عن ما أوجبه اللفظ الاول وذلك انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فاللفظ الاول قد أوجب دخول زيد فيما دخل فيه القوم لانه منهم فاذا قلت الا فقد أبطلت ما أوجبه الاول واذا قلت جاءني زيد أوعمرو فقد أوجبت المجيء لزيد في اللفظ قبل دخول أو فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ولاجل هذه المخالفة احتيج الى تقدير الفعل الاول مصدرا وعطف الثاني عليه على التقدير الذي مضى ومن النحويين من يقدر أو هذه بالى ويجعل ما بعدها غاية لما قبلها وإياه اختار صاحب هذا الكتاب والوجه الاول وهو اختيار سيبويه لان قوله لالزمنك يقتضي التأبيد في جميع الاوقات فوجب ان يستثني الوقت الذي يقع فيه انتهاؤه فلذلك قدروه بالا فيكون المعنى ان الفعل الاول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أو فيكون سببا لارتفاعه وعلى قولهم يكون ممتدا الى غاية وقوع الثاني فمن ذلك قول امرئ القيس

فقلتُ لهُ لا تبكِ عينُكَ إنَّما ... نُحاولُ مُلْكاً أوْ نَموتَ فَنُعْذَرا (١)

---

(١) هذا البيت من كلمة لامرىء القيس بن حجر الكندى يقولها عند ذهابه الى قيصر ملك الروم يستجير به . واولها .

والفوائد

والقوافي منصوبة والتقدير فيه ماقدمناه ولورفع لجاز على تقديرين (أحدهما) على الوجه الاول وهو ان يكون معطوفا على نحاول (أو) يكون مستأنفا كأنه قال أونحن نموت فنعذر ومن ذلك قوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والاول أو على الاستئناف كأنه قال أوهم يسلمون وقدوجد في بعض المصاحف أو يسلموا بحذف النون للنصب على الوجه الثاني والفرق بينهما ان من رفع كان المراد ان الواقع أحد الامرين إما القتال وإما الاسلام وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام ، وأما الواو فتنصب الافعال المستقبلة اذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم لاتأكل السمك وتشرب اللبن أي لاتجمع بينهما ومنه قول الاخطل

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا ... وحلت سليمى بطن ظبي فعرعرا

فدعها وسل الهم عنها بجسرة ... ذمول اذا صام النهار وهجرا

عليها فتى لم تحمل الارض مثله ... أبر بميثاق وأوفى وأصبرا

اذا قلت هذا صاحب قد رضيته ... وقرت به العينان بدلت آخرا

كذلك جدي لا أصاحب صاحبا ... من الناس الا خانني وتغيرا

تذكرت أهلي الصالحين وقد اتت ... على جمل بنا الركاب وأعفرا

وقبل البيت المستشهد به .

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه ... وايقن انا لاحقان بقيصرا

فقلت له لاتبك عينك ... (البيت) وبعده ،

فاني اذين ان رجعت مملكا ... بسير ترى منه الفرانق ازورا

على ظهر عادي تحاربه القطا ... اذا ساقه العود الديا في جرجرا

والشاهد في البيت قوله «او نموت فنعذرا» حيث نصب الفعل المضارع بعد أو وليس معناها هنا الى لانها لو كانت كذلك لكان مابعدها داخلا فيما قبلها وليس ذلك بمعقول فتحتم ان تكون بمعنى الا ويكون مابعدها كانه استثنى مما قبلها ومحصل المعنى انا نبغي الملك فيجب ان نسعى اليه لندركه الا ان يداهمنا الموت فنكون بذلك قد ابلغنا العذر لانفسنا ، هذا مختصر ماقرره الشارح مع بعض ايضاح ، اعلم ان سيبويه قد جوز الرفع في قوله «نموت» اما بالعطف على قوله «نحاول» واما على الاستئناف اى نحن نموت . قال «واعلم ان معنى ماانتصب بعد او على الا ان كما كان معنى ماانتصب بعد الفاء تقول لالزمنك او تقضيني حقي ولاضربنك او تسبقني فالمعنى لالزمنك الا ان تقضيني ولاضربنك الا ان تسبقني هذا معنى النصب قال امرؤ القيس * فقلت له لاتبك عينك * البيت.. والقوافي منصوبة فالتمثيل على ماذكرتلك والمعنى على الا ان نموت فنعذر . ولو رفعت لكان عربيا جيدا على وجهين على ان تشرك بين الاول والآخر وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول يعني او نحن ممن يموت وقال تعالى «ستدعون الى قوم اولى باس شديد تقاتلونهم او يسلمون» ان شئت كان على الاشراك وان شئت كان على او هم يسلمون» اه واما نصب قوله فنعذر فبالعطف على نموت فيمن نصبه . واما على من رفعه فقد وجه الكرماني النصب في «فنعذر» بان الفاء للسببية وبعدها ان مضمرة في جواب النفي الضمني بتأويل نموت بلا نبقى . والالف فيه وقفة ، وقوله فنعذر هو بضم النون وذاله تروى مفتوحة فالفعل حينئذ مبني للمجهول . والمعنى اذا متنا عذرنا الناس وتروى ذاله مكسورة فهو مبني للفاعل من اعذر الرجل اذا بلغ العذر . وسيأتي هذا الشاهد في كلام المؤلف قريبا *

لاتَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ اذا فعلتَ عظيمُ (١)

فالمراد لاتجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ولاتجمع بين نهيك عن شئ وإتيانك مثله والنصب فى ذلك كله باضمار أن بعد الواو عندنا كما كان بعد أو وحمله على الفعل الاول ألاترى انهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن النهى عن أكل السمك منفردا وشرب اللبن منفردا وانما المراد أن ينهاه عن الجمع بينهما لما فى ذلك من الفساد والضرر ولوجزمه بالعطف على ماتقدم لكان داخلا فى حكم الاول وكان التقدير لاتنه عن خلق ولا تأت مثله ولو كان كذلك لكان قد نهاه أن ينهى عن شئ ونهاه أن يأتى شيئا من الاشياء وهو محال فلما استحال حمل الثانى على الاول كانه تخيل مصدر الاول اذ كان الفعل دالا عليه مع موافقة المعنى المراد فصار كأنه قال لايكن منك نهى ثم أضمر أن مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم ثم عطف مصدرا متأولا على مصدر متأول ولذلك لايجوز إظهار أن فيه لئلا يصير المصدر مصرحا به

---

(١) نسب الشارح هذا البيت للاخطل تبعا لسيبويه. ونسبه الزمخشرى للمتوكل الكنانى. ونسبه الحاتمى لسابق البربرى. ونقل السيوطى عن تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح بن حكيم. والمشهور انه من قصيدة لابى الاسود الدؤلى فان صح أن هذا البيت مروى فى كلمة المتوكل الكنانى كما قال الزمخشرى فانما أخذ البيت من أبى الاسود والشعراء كثيرا ما تفعل ذلك. وأول كلمة ابى الاسود.

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فالكل أعداء له وخصوم
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم

وقبل البيت المستشهد به.

واذا جريت مع السفيه كما جرى فكلاكما فى جريه مذموم
واذا عتبت على السفيه ولمته فى مثل ماتأتى فانت ظلوم
لاتنه عن خلق وتاتى مثله (البيت) وبعده
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم

ومن نسب البيت الى المتوكل الكنانى كالزمخشرى روى قبله.

للغانيات بذى المجاز رسوم فببطن مكة عهدهن قديم
فبمنحر البدن المقلد من منى حلل تلوح كأنهن نجوم
لاتنه عن خلق (البيت) وبعده
والهم ان لم تمضه لسبيله داء تضمنه الضلوع قديم

وتأمل فى اتساق الابيات وارتباطها يتبين لك صدق القول. والشاهد فى البيت قوله «وتاتى مثله» حيث نصب تأتى بان مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهى فمعنى النهى انه لايسوغ لك الجمع بين الامر بن فان فعلت واحدا منهما اوفعلتهما لكن من غير ان تجمع بينهما لم تكن خالفت المطلوب منك. قال سيبويه «واعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال * لاتنه عن خلق * البيت فلو دخلت الفاء هنا لافسدت المعنى وانما اراد لا تجمع النهى والاتيان فصار تاتى على اضمار ان» اه ويجوز رفع تأتى على ان جملته خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام وانت تأتى مثله وهذه الواو الحالية لبيان المعنى الذى قصدت اليه حين النصب فان كان الرفع على الخبرية بتقدير الجملة مستأنفة تغير المعنى وضاع ما كنا ذهبنا اليه وهذا واضح بمشيئة الله وعونه..

ثم

ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاول مصدرا صريحا لجاز لك ان تظهر أن فى الثانى نحو قوله

لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتقرَّ عَيْـنى أحَبُّ إلىَّ منْ لُبْسِ الشُّفوفِ(١)

ولو قال وأن تقر عينى لجاز لان الاول مصدر فلبس عباءة مبتدأ وتقر عينى فى موضع رفع بالعطف عليه وأحب الى الخبر عنهما والمعنى ان لبس الخشن من الثياب مع قرة العين أحب الى من لبس الشفوف وهو الرقيق من الملبوس فالتفضيل لهما مجتمعين على لبس الشفوف ولو انفرد أحدهما بطل المعنى الذى أراده اذ لم يكن مراده ان لبس عباءة أحب اليه من لبس الشفوف فلما كان المعنى يعود الى ضم تقر عينى الى لبس عباءة اضطر الى اضمار أن والنصب وقد حكى عن الاصمعى انه قال لم أسمعه الا وتأتى مثله باسكان الياء يجعله مرفوعا على الاستئناف أو يجعله حالا أى لا تنه عن خلق وأنت تأت مثله أى فى حال اتيانك مثله وهذا قريب من معنى النصب فاما قوله تعالى «ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» فقد قرئت على وجهين برفع الفعلين الآخرين وهما لا نكذب ونكون و بنصبهما وأما الرفع فكان عيسى بن عمر يجعلهما متمنيين معطوفين على نرد و يقول ان الله تعالى أكذبهم فى تمنيهم على قول من يرى التمنى خبرا

---

(١) هذا البيت من ابيات لميسونة بنت بحدل الكلبية ، قال اللخمى ، وهى زوج معاوية بن أبى سفيان وام ابنه يزيد وكانت بدوية فضاقت نفسها لما تسرى عليها فعذلها على ذلك وقال لها : انت فى ملك عظيم وما تدرين قدره و كنت قبل اليوم فى العباءة فقالت حيث تقول :

لبيت تخفق الارواح فيه احب الى من قصر منيف
وبكر يتبع الاظعان سقبا احب الى من بغل زفوف
وكلب ينبح الطراق عنى احب الى من قط ألوف
ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
واكل كسيرة فى كسر بيتى احب الى من اكل الرغيف
واصوات الرياح بكل فج احب الى من نقر الدفوف
وخرق من بنى عمى نحيف احب الى من علج عليف
خشونة عيشتى فى البدو أشهى الى نفسى من العيش الطريف
فما ابغى سوى وطنى بديلا فحسبى ذاك من وطن شريف

والخفق الاضطراب وباب فعله ضرب . والارواح جمع ريح كالارياح والرياح ، والبكر الفتى من الابل . والاظعان جمع ظعينة وهى المرأة مادامت فى الهودج ، والسقب الذكر من ولد الناقة وهو حال مؤكدة . والزفوف المسرع وهو بزاى وفاءين ، والطراق جمع طارق وهو الذى يأتى ليلا . والشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق سمى بذلك لانه يستشف ماوراءه . والكسيرة — بالتصغير — القطعة من الخبز . والكسر — بكسر الكاف — طرف الخباء من الارض . والخرق — بكسر الخاء المعجمة = الكريم . والعلج — بالكسر = الصلب الشديد والعليف المسمن بالعلف . روى انه لما سمعها قال . مارضيت ياابنة بحدل حتى جعلتنى علجا عليفا فالحقى باهلك وقال لما كنت فبنت ، قالت والله ماسررنا اذ كنا ولا اسفنا اذ بنا .

وكان أبو عمرو بن العلاء برفعهما لا على هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأول بل ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان رددنا فالفعلان الاخيران خبران غير متمنيين ولذلك أ كذبهم الله ولم يكن يرى التمني خبرا فاما النصب وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع والتقدير يا ليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاول فى دخولهما فى التمني ويكون التكذيب على رأي من يرى التمني خبرا فاعرفه ، فاما الفاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير أن أيضا وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التي ذكرناها «وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض» ومنهم من يضيف اليها الدعاء ويجعلها سبعة ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد فالامر نحو قوله ايتني فأكرمك ومنه

يا ناقَ سيري عَنَقًا فَسيحا ... الى سُلَيمانَ فنَستَريحا (١)

ومثال النهي لا تأت زيدا فيهينك قال الله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقال تعالى (لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب) ومثال النفي ما تأتيني فتحدثني قال زياد

وما أُصاحِبُ من قوم ٍ فأذْكُرَهمْ ... الا يَزيدُهمُ حُبًّا إلَيَّ هُمُ (٢)

---

(١) البيت لابى النجم العجلي والعنق — بفتح العين المهملة والنون وبالقاف — ضرب من السير والفسيح معناه الواسع وسليمان اراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان والشاهد فيه قوله «فنستريحا» حيث جاء منصوبا لانه جواب الامر بالفاء ولا خلاف فى نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سيابة وهو معلم الفراء من انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب كما فى البيت المذكور

(٢) هذا البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث ويقال زياد بن منقذ وكان قد اتى اليمن فحن الى بلاده وهو من بلاد بنى تميم فذلك حيث يقول .

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد ... ولا شعوب هوى منى ولا نقم
ولن احب بلادا قد رايت بها ... عنسا ولا بلدا حلت به قدم
اذا سقى الله ارضا صوب غادية ... فلا سقاهن الا النار تضطرم
وحبذا حين تمسى الريح باردة ... وادى أشي وفتيان به هضم
الحاملون اذا ما جر غيرهم ... على العشيرة والكافون ما جرموا
والمطعمون اذا هبت شآمية ... وباكر الحى من صرادها صرم

وقبل البيت الشاهد .

هم البحور عطاء حين تسألهم ... وفى اللقاء اذا تلقى بهم بهم
وهم اذا الخيل جالوا فى كواثبها ... فوارس الخيل لا ميل ولا قزم
لم الق بعدهم حيا فاخبرهم ... الا يزيدهم حبا الى هم
كم فيهم من فتى حلو شمائله ... جم الرماد اذا ما اخمد البرم

وهي قصيدة طويلة جيدة وفيها شواهد كثيرة ومحل الشاهد فى البيت قوله «فأخبرهم» حيث نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة فى جواب النفي وحرف النفي هو ما فى رواية الشارح ولم فى الرواية التى سقناها لك فتنبه والله يرشدك ✡

وأما الاستفهام فنحو قولك أين بيتك فأزورك قال الله تعالى (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) وقال الشاعر

هل منْ سَبيلٍ الى خَمرٍ فأشْرَبَها أم هلْ سبيلٌ الى نَصْرِ بنِ حَجاجِ (١)

« والتمنى » ليت لى مالا فأنفقه قال الله تعالى (ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) « والعرض » ألاتنزل فتحدث فهذه الافعال تنصب بعد هذه الفاء باضمار أن اذا كانت جوابا وانما أضمرت أن ههنا ونصب بها من قبل انهم تخيلوا فى أول الكلام معنى المصدر فاذا قال زرنى فأزورك فكأنه قال لتكن منك زيارة فلما كان الفعل الاول فى تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسغ عطف الفعل الذى بعده عليه لان الفعل لا يعطف على الاسم فاذا أضمروا أن قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفه على ماقبله وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم وانما تخيلوا فى الاول مصدرا لمخالفة الفعل الثاني الفعل الاول فى المعنى ولذلك اذا قلت ماتزورنى فتحدثنى لم تردان تنفيهما جميعا إذ لو أردت ذاك لرفعت الفعلين معا ولكنك تريد ماتزورنى محدثا أى قد تزورني ولاحديث فأثبت له الزيارة ونفيت الحديث فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على ظاهر الفعل الاول عدلوا عن الظاهر وأضمروا مصدره اذ الفعل يدل على المصدر فاضطروا لذلك الى اضمار أن لما ذكرت لك وأما مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر لانه ليس هناك فعل يجوز عطف هذا الفعل المتأخر عليه ألاترى انك اذا قلت أين بيتك ليس هناك فعل يعطف عليه أزورك فحمل على المعنى لان معناه ليكن تعريف بيتك منك فزيارة مني لان معنى أين بيتك عرفني واعلم ان هذه الفاء التى يجاب بها تعقد الجملة الاخيرة بالاولى فتجعلهما جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط ولو قلت ماتزورنى فتحدثني فرفعت تحدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لان التقدير ماتزورنى وما تحدثنى فقولك ماتزورنى جملة على حيالها وما تحدثنى جملة ثانية كذلك والكوفيون يقولون فى مثل هذا وأشباهه انه منصوب على الصرف وهذا الكلام ان كان المراد به انه لما لم يرد فيه عطف الثانى على لفظ الفعل الاول صرف عن الفعلية الى معني الاسمية بأن أضمروا أن ونصبوا بها فهو كلام صحيح وان كان المراد ان نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل لان المعانى لاتعمل فى الافعال النصب انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذى هو معني عاملا فى الاسم فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولقولك ماتأتينا فتحدثنا معنيان (أحدهما) ماتأتينا فكيف تحدثنا أى لو أتيتنا لحدثتنا (والآخر) ماتأتينا أبدا الالم تحدثنا أى منك اتيان كثير ولاحديث منك وهذا تفسير سيبويه ، ﴾

قال الشارح : اذا قلت « ماتأتينا فتحدثنا » فيجوز فى الفعل الثاني النصب والرفع « فالنصب يشتمل

---

(١) الاستشهاد في هذا البيت لقولها « فاشربها » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو اشرب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام . ولهذا البيت قصة يطول بنا ذكرها وشرحها ونصر بن حجاج رجل كان في عهد أمير المؤمنين ابى حفص عمر بن الخطاب وكان جميلا صبيح الوجه له طرة تنحسر عن مثل فلقة القمر وكان النساء يتمنينه ويتلهفن عليه . وقد نفاه عمر رضى الله تعالى عنه من اجل ذلك خشية الفتنة وضنا بمدينة الرسول ان يقع فيها ما يشين

على معنيين » يجمعهما أن الثاني مخالف للاول « فأحد المعنيين ماتأتينا محدثا أي ماتأتينا الاام تحدثنا» أي قد يكون منك اتيان ولايكون منك حديث« والوجه الآخر ماتأتينافكيف تحدثنا » فهذا معنى غير المعنى الاول لان معناه لوزرتنا لحدثتنا فأنت الآن ناف للزيارة ومعلم ان الزيارة لوكانت لكان الحديث وأما الرفع فعلى وجهين أيضا (أحدهما) ان يكون الفعل الآخر شريكاللاول داخلا معه في النفي كأنك قلت ماتأتينا وما تحدثنا فهما جملتان منفيتان (والوجه الثاني) ان يكون معنى ماتأتينا فتحدثنا أي ماتأتينا فأنت تحدثنا كقولك ماتعطيني فأشكرك أي ماتعطيني فأنا أشكرك على كل حال ومثله في الجزم لم تعطني فأشكرك أراد لم تعطني فيكون شكر فان أراد العطف على الاول قال لم أعطك فتشكرني بالجزم فاما قوله تعالى (لايقضى عليهم فيموتوا) فهو على قولك لاتأتيني فأعطيك على ان تكون لا نافية أي لوأتيتني لأعطيتك فاما قوله تعالى (فانما يقول له كن فيكون)فالرفع لاغير لانه لم يجعل فيكون جوابا من هذا الباب لانه ليس ههنا شرط ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويمتنع إظهار أن مع هذه الاحرف الاالام اذا كانت لام كي فان الاظهار جائز معها وواجب ان كان الفعل الذي تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لئلا تعطيني وأما المؤكدة فليس معها الاالتزام الاضمار ،

قال الشارح : قد تقدم الكلام على هذه الحروف وانها ليست الناصبة بانفسها وإنما النصب باضمار أن بعدها وأتينا على العلة في امتناع ظهور أن بعدها فاما اللام فان الفعل ينتصب بعدها باضمار أن كقوله تعالى (ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأني كلما دعوتهم لتغفرلهم) ويجوز ظهور أن بعدها فتقول جئتك لان تكرمني وقصدتك لان تزورني ولاخلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك ولاأعلمه جاءفي التنزيل وانما جاز ظهور أن بعد اللام في الموجب لان أن والفعل مصدر واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي قابلة أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لمَ فعلت فتقول لكذا لان لكل فاعل غرضا في فعله وباللام يتوصل الى ذلك ولذلك كنت مخيرا بين حذفها واظهارها « وأما مع لا النافية فيجب ظهور أن » ولايحسن حذفها كقوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب) والعلة في ذلك ان هذه اللام هي اللام في قوله (ليعلم أني لم أخنه بالغيب) لكنها في الموجب باشرت لفظ الفعل وأصلها ان تدخل على الاسم اذ كانت حرف جر وحروف الجر مختصة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظ الفعل لان أن حاجز مقدر بينهما مع ان الفعل مشابه للاسم وخصوصا المضارع وتال له في المرتبة فلم يجيزوا دخوله على الحرف لبعده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو انهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظ لا فيؤتوا الى لامان وذلك مستثقل فأظهروا أن ليزول ذلك الثقل لان حذف أن انما كان لضرب من التخفيف فلما أدى الى ثقل من جهة أخرى عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بحذف أن الناصبة « وأما المؤكدة » وهي لام الجحود فهي تكون مع النفي في باب كان الناقصة كقوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) وهذه اللام هي اللام في قولك جئت لتعطيني وهي التي أجازوا معها إظهار أن فلما اعترض الكلام النفي وطال شيئا لزم الاضمار مع النفي لانه جواب ونفي لايجاب فيه حرف

غير

غير عامل في الفعل فوجب ان يكون بازائه حرف غير عامل فقولك سيفعل زيد أوسوف يفعل فان نفيه ما كان زيد ليفعل ومنه قوله تعالى (ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) فيباشر الفعل في حال النفي حرف غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الايجاب ووجه ثان وهو انه انما قبح ظهور أن بعد لام الجحد لانه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم وذلك أنا اذا قلنا ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لان يخرج باظهار أن لكنا قد جعلنا مقابل سوف يخرج وسيخرج اسما فكرهوا اظهار أن لذلك لان النفي يكون على حسب الاثبات وقال الكوفيون لام الجحد هي العاملة بنفسها وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحو قولك ما كنت زيدا لاضرب وأنشدوا

لقد وعدتني أمُّ عمرو ولمْ أكُنْ   مَقالتَها ما كُنْتُ حَيّاً لِأَسْمَعا(١)

ولا دليل فيذلك لانا نقول انه منصوب باضمار فعل كأنه قال ولم أكن لاسمع مقالتها ثم بين ما أضمر بقوله لاسمع كما فيقوله * أبت الأعادي أن تذل رقابها * (٢) التقدير أبت ان تذل رقابها الاعادي ثم كرر الفعل بيانا للمضمر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس بحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل المعول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ فله بعد حتى حالتان هو في أحدهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب وفي الأخرى حال أو في حكم الحال فيرفع وذلك قولك سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها تنصب

---

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكوفيين على ان اللام هي الناصبة بنفسها وليس الناصب ان مضمرة بعدها . قالوا لو كان الناصب ان لما جاز ان يتقدم معمول الفعل على اللام لانه قد علم ان الحروف المصدرية لا يتقدم معمول افعالها عليها . فلما تقدم في هذا البيت قوله «مقالتها» وهو مفعول لقوله «لاسمعا» علم ان الناصب هو اللام لا ان المصدرية .. وقال البصريون . ان محل هذا الكلام ان لو كنا نقول ان « مقالتها » مفعول تقدم على فعله الذي هو « لاسمعا » كما تدعون لكنا لا نقول ذلك ولا ندعيه بل ان قوله مقالتها مفعول لفعل محذوف موقعه في الكلام قبل هذا المفعول فاما هذا الفعل المذكور في الكلام فليس عاملا انما هو مفسر لهذا الفعل المحذوف وتقدير الكلام حينئذ لم اكن لاسمع مقالتها ما كنت حيا لاسمعا وهذا التقدير يشهد بصحته تقديم معمول الفعل المنصوب في اللفظ بان عليه كما في نحو قوله * ابت للاعادي أن تذل وتخضعا * فان قوله « للاعادي » لا يجوز ان يكون معمولا لقوله في البيت «ان تذل» لانه يلزم على هذا تقديم معمول الفعل المعمول لان عليه فوجب ان يكون متعلقا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور ويكون موقعه قبل هذا المعمول فتقدير الكلام على هذا ابت ان تذل للاعادي ان تذل رقابها .... هذا تقرير الكلام على ما ذكره الشارح وغيره من النحويين . ولي فيه وقفة . فانت تعلم انه يغتفر في الجار والمجرور واخيه الظرف ما لا يغتفر في غيرهما من المعمولات وذلك لكثرة دوران الظرف في الكلام فلا يكون قوله للاعادي لازم التعلق بمحذوف لجواز ان يكون متعلقا بهذا الفعل المذكور على الاتساع . واذا كان الامر كذا لم يكن في هذا البيت شاهد فيبقى ادعاء البصريين ان نصب «مقالتها» بفعل آخر غير المذكور من غير دليل . وهذا واضح ان شاء الله فتأمل والله يرشدك

(٢) قد علمت ما في هذا البيت مما أسلفناه لك في الشاهد المتقدم

اذا كان دخولك مترقبا لما يوجد كأنك قلت سرت كي أدخلها ومنه قولهم أسلمت حتى أدخل الجنة وكلمته حتي يأمرلى بشئ أوكان منقضياً الا انه في حكم المستقبل من حيث انه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقبا ، »

قال الشارح : ليس النصب لازما في هذه الاشياء بحيث لايجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم فيشاركه في اعرابه ان رفعا وان جزما ألاترى انك اذا قلت لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الثاني كنت قد عطفت الثاني على الاول ويكون المعني انك نهيته عن كل واحد علي الانفراد حتى لوأكل السمك وحده كان عاصياً ولوشرب اللبن وحده كان عاصياً فاذا أريد النهي عن الجمع لاعن كل واحد منهما عدل الى النصب فهذا معني قوله « بل المعدول به الي غير ذلك من معنىوجهة من الاعراب مساغ » أي اذا أريد غير معنى العطف الصريح وكان له مساغ عدلوا اليه فمن ذلك « حتى » وقدتقدم الكلام عليها والخلاف فيها وهى اذا دخلت على الفعل كانت على مذهبين (أحدهما) ان يقع الفعل بعدها منصوبا(والآخر)انيكون مرفوعا وذلك على تقديرين فاذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أن وكانت حتى هى الجارة للاسم من نحو قوله تعالى (سلام هى حتى مطلع الفجر) كان اللام كذلك وظاهر أمرها الغاية وأصل معنى الغاية لالى وحتى محمولة فىذلك عليها فهى حرف جر مثلها ولذلك جرت كماجرت تلك في قوله تعالى (ثم أتموا الصيام الى الليل) وكلاهما غاية كأرى الاان حتى تدخل الثانى فيما دخل فيه الاول من المعني فمعناها اذا خفضت كمعناها اذانسق بها فلذلك خالفت الى فاذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها بالخفض كان المعنى انني لم أبق منها شيئا كالوكانت العاطفة واذا كانت الجارة على ماقررنا لجار الاسم ليس بناصب للفعل فاذا انتصب الفعل بعدها فيكون باضمار أن وأن والفعل مصدر مجرور بحتى وحتى وماعملت فيه فى موضع نصب بالفعل المتقدم أوماهو فى حكم الفعل مما يتعلق به حتى ويكون النصب بحتى هذه على وجهين (ضرب) يكون الفعل الاول سببا للثانى فتكون حتى بمنزلة كي وذلك قولك أطع (الله حتى يدخلك الجنة) وكلمته حتي يأمرلى بشئ فالصلاة والكلام سببان لدخول الجنة والامرله بالشئ ولايلزم امتداد السبب الى وجود المسبب (والثانى) ان لايكون سببا للثانى فيكون التقدير الى أن وذلك قولك سرت حتي تطلع الشمس فهذه لاتكون الابمعنى الى ان لان طلوع الشمس لايؤديه فعلك ومثله لانتظرنه حتى يقدم فالانتظار متصل بالقدوم لان المعنى الى ان يقدم فكل مااعتوره هذان المعنيان فالنصب له لازم وقول صاحب الكتاب « هو في احداهما مستقبل أوفى حكم المستقبل فينصب يريد أن العوامل الظاهرة لاتعمل فى فعل الحال لانه يشبه الاسماء لدوامه فلم تعمل فيه عوامل الافعال الظاهرة كمالم تعمل فى الاسماء ولا تعمل الافي المستقبل فاذا رأيت الفعل منصوبا كان مستقبلا أوفى حكم المستقبل مثال الاول أطع الله حتي يدخلك الجنة فالسبب والمسبب معا مستقبلان لان الطاعة لم توجد بعد ودخول الجنة لم يتحقق بعد وانما هو منتظر مترقب وقوله « كلمته حتى يأمرلى بشئ » فالسبب قد وجد والمسبب لم يتحقق بعداذقدتحقق منه الكلام والامر بشئ مترقب ومثال الثانى سرت حتى أدخلها فالسبب والمسبب جميعاً وان كانا قد وجدا الاان الاول هو المفعول من أجل وجود الثاني وهو السبب وكان مترقبا منتظرا فهو فى حكم

المستقبل

المستقبل الآن فالسبب فى كلا الوجهين مستقبل إما حقيقة وإما حكما ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وترفع اذا كان الدخول يوجد فى الحال كأنك قلت حتى أنا أدخلها الآن ومنه قولهم مرض حتى لايرجونه وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه أوتقضي الاانك تحكى الحال الماضية وقرئ قوله عزوجل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) منصوبا ومرفوعا ﴾

قال الشارح : اعلم ان حتى يرتفع الفعل بعدها وهى التى تكون حرف ابتداء فيرتفع الاسم بعدها على الابتداء والخبر من نحو قوله ● وحتى الجياد مايقدن بأرسان ● (١) فهى فيه بمنزلة أما وإنما واذا وليست الخافضة كما كانت اذا انتصب الفعل بعدها فالرفع بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعها وذلك أن يكون ماقبلها موجبا لما بعدها ولكن ماوجبه قد يجوز أن يكون عقيباله ومتصلا به وقد يجوز أن لايكون متصلابه ولكن يكون موطأ مسهلا بالفعل الاول وذلك نحو « سرت حتى أدخلها» أى كان منى سير فدخول فليس فى هذا معنى كي ولامعنى الى أن وانما أخبرت بان هذا كذا وقع منك فالسبب والمسبب جميعا قدمضيا والوجه الآخر أن يكون السير متقدما غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤديا الى هذا كقولك « مرض حتى لايرجونه » أى هو الآن كذلك وقالوا « شربت الابل حتى يجئ البعير يجر بطنه » أى وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فهو منقطع من الاول ووجوده انما هو فى الحال كما ذكرت لك بانهما يرجعان الى شئ واحد «فان قيل» وكيف يرجعان الى شئ واحد والفعل الواقع بعد حتى فى الوجه الاول ماض وفى الثانى حال قيل وان كان ماضيا متقضيا الاانك تحكى الحال التى كان عليها فصار وإن كان قد تقضى فى حكم الحال وقولنا إنهما يرجعان الى شئ واحد نعنى به ان الفعل الذى قبل حتى موجب مابعدها والفعل الذى بعدها حال أوفى حكم الحال على مابينا فاذانصبت كانت بمعنى الغاية أو بمعنى كى واذا رفعت كان ماقبلها موجبا لما بعدها فاماقوله تعالى « وزلزلوا حتي يقول الرسول » فقد قرئ برفع الفعل الذى هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو أن يكون القول غاية للزلزال والمعنى وزلزلوا

(١) هذا عجز بيت لامرىء القيس بن حجر الكندى وصدره .

* مطوت بهم حتى تكل مطيهم * وهو من قصيدته التى مطلعها .

قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان ... وربع عفت آياته من ازمان

أتت حجج بعدى عليه فاصبحت ... كخط زبور في مصاحف رهبان

وقبل البيت المستشهد به :

وخرق كجوف العير قفر مضلة ... قطعت بسام ساهم الوجه حسان

يدافع اركان المطايا بركنه ... كما مال غصن ناعم بين أغصان

ومجر كغلان الانيعم بالغ ... ديار العدوذى زهاء واركان

مطوت بهم حتى تكل مطيهم ... (البيت) وبعده

وحتى ترى الجون الذى كان بادنا ... عليه عواف من نسور وعقبان

وقد تقدم شرح البيت المستشهد به ههنا فانظره فيما سبق

فاذا الرسول فى حال قول (والآخر) أن تكون حتى بمعنى كى فتكون الزلزلة علة للقول كأنه لما آل الى ذلك صار كأنه علة له والرفع على وجهين أيضا (أحدهما) أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلا مهلة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غير منقطع (والآخر) أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقع الآن وقد انقطع الزلزال ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كان سيرى حتى أدخلها بالنصب ليس الا فان زدت أمس وعلقته بكان أو قلت سيرا متعبا أو أردت كان التامة جاز فيه الوجهان وتقول أسرت حتى تدخلها بالنصب وأيهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع ، ﴾

قال الشارح : اذا قلت « كان سيرى حتى أدخلها » لم يحسن فيه الا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتى كانت حرف ابتداء كاذا وأما يقع بعدها الجملة والجملة اذا لم يكن فيها عائد الى الاولى وقعت منقطعة منها أجنبية فلا يسوغ أن يكون خبرا كما لو قلت كان سيرى فاذا انا أدخلها لم يجز لانك لم تأت لكان بخبر واذا نصبت كانت حرف جر فى موضع الخبر كما تقول كان زيد من الكرام « فان زدت أمس » وقلت كان سيري أمس حتي أدخلها « جاز النصب والرفع » وذلك على تقديرين إن جعلت أمس خبرا جاز الرفع لحصول الخبر وهذا معنى قوله « وعلقته بكان » أى جعلته خبرا وانما حقيقة تعليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وان علقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب ولم يجز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت « كان سيري سيرا متعبا » حتى أدخلها جاز الرفع لانك جئت لكان بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك « إن جعلت كان التامة » جاز الرفع والنصب لانها لا تفتقر الى خبر اذ كانت المكتفية بفاعلها وأما قولهم « أسرت حتي تدخلها » فلا يجوز فيه الا النصب لانه قد تقدم من قولنا ان الرفع بعد حتي يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بد أن يكون واجبا وأنت اذا استفهمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سببا فبطل الرفع وتعين النصب لان النصب قد يكون الثانى فيه غاية للاول غير مسبب عنه وان كان السبب والغاية يتقاربان فى اشتراكهما فى اتصال ما قبلهما بما بعدهما فاما اذا قلت أيهم سار حتى يدخلها فانه يجوز معه الامران لان السؤال انما وقع عن فاعل السير وتعيينه فاما السير فمتحقق فجاز أن يكون سببا وموجبا فحينئذ يجوز الرفع لانه سبب والنصب على الغاية أو معني كى ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقرئ قوله تعالى (تقاتلونهم أو يسلمون) بالنصب على اضمار أن والرفع علي الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم أو على الابتداء كانه قيل أوهم يسلمون ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان أصل أو العطف ومعناها أحد الامرين .وهي تكون على ضربين (أحدهما) أن تجري على مقتضى العطف فان كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحو قولك انا أكرمك أو أخرج معك أى يكون منى أحد الامرين وكذلك ان كان ما قبلها فعلا منصوبا أو مجزوما فمثال النصب قولك أريد أن تعطيني دينارا أو عشرة دراهم وتقول فى الجزم ليخرج زيد أو يقم عندنا (والثانى) أن يخالف ما قبلها ما بعدها و يكون معناها الا أن والفرق بين الوجه الاول والثانى ان الاول لا يعلق بين ما قبل أو و بين ما بعدها وانما هو دلالة على أحد الامرين كعطف الاسم على الاسم نحو قولك جاءنى زيد أو عمرو

وعلى

وعلى الثانى الفعل الاول كالعام فى كل زمان والثانى كالمخرج له عن عمومه ولذلك صار معناه إلا أن فاما قوله تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون » فالثانى فيه عطف على الاول والذى يقع من ذلك أحد الامرين إما القتال واما الاسلام فهو خبر بوجود أحدهما من غير تعيين وقال الزجاج هو استئناف أى هو خبر مبتدا محذوف تقديره أوهم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى في بعض المصاحف أو يسلموا وقيل هى قراءة لأبى فيسلموا هذا ينتصب على معني الا أن فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام وقال الكسائى معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال سببا للاسلام أو يكون الاسلام غاية ينتهى القتال عند وجوده ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول هو قاتلى أو أفتدى منه وإن شئت ابتدأته على أو أنا أفتدى وقال سيبويه فى قول امرئ القيس

فقلتُ لهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما   نُحاوِلُ مُلْكاً أوْ نموتَ فنُعْذَرَا

ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الاول والآخر كأنك قلت إنما نحاول أو انما نموت وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول بمعنى اونحن ممن يموت ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه المسألة على منهاج الآية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معنى إلا أن والمعنى يقتلني أو أفتدى والمراد ان القتل قد يكون و يرتفع بالفدية ولو رفعت جاز على معنى أو أنا ممن يفتدى» ومثله بيت امرئ القيس » «» فقلت له لاتبك الخ » (١) يجوز فيه الوجهان النصب على معني الا ان نموت فنعذرا ويجوز ان يكون أوههنا بمعنى حتى كأنه قال حتي نموت فنعذرا ويكون المراد بالمحاولة على هذا طلبه قبل الظفر به وسياسته بعد بلوغه فيكون المعنى اننا نجد فى الطلب حتى اذا امتنا على طلب معالى الامور كنا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثانى والاول قال سيبويه هو عربى جيد والمراد لاتبك عينك فانه لابد من أحد هذين الامرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعني أونحن ممن يموت فنعذر الا أن القوافى منصوبة ويروى فنعذرا بكسر الذال أى نبلغ العذر يقال أعذر الرجل اذا أتى بعذر قاله هذا لعمرو بن قميئة(٢) اليشكري حين استصحبه فى سيره الى قيصر ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز فى قوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) أن يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله • ولاتشتم المولى وتبلغ أذاته • وتقول زرنى وأزورك بالنصب تعنى لتجتمع الزيارتان كقول ربيعة بن جشم

فقلتُ ادْعى وأدْعو إنَّ أنْدَى   لصَوتٍ أنْ يُنادِيَ داعِيانِ

و بالرفع تعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة كقولهم دعنى ولاأعود وإن أردت الامر أدخلت اللام فقلت ولازرك والا فلا محل لان تقول زرنى وأزرك لان الاول موقوف ﴾

---

(١) سبق قريبا شرح هذا البيت وذكرنا فيه الوجهين اللذين اشارلهما الشارح هنا نقلا عن سيبويه فارجع اليه (ص ٢٢) من هذا الجزء (٢) المعروف فى ضبط هذا الاسم «قميئة » بزنة سفينة

قال الشارح : أما قوله تعالى « لاتلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق » فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالعطف على لفظ لاتلبسوا فيشاركه فى اعرابه ويكون النهى عن كل واحد منهما وتقديره ولاتلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق و يجوز ان يكون منصوبا وحذف النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حد لاتأ كل السمك وتشرب اللبن أى لاتجمع بينهما وجرت هذه المسئلة يوما فى مجلس قاضى القضاة بحلب فقال أبو الحرم الموصلى لايجوز النصب فى الآية لانه لوكان منصوبا لكان من قبيل لاتأ كل السمك وتشرب اللبن وكان مثله فى الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك فى لاتأ كل السمك وتشرب اللبن فقلت يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهياً عنه بدليل آخر ونحن انما قلنا فى قولهم لاتأ كل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناول كل واحد منهما لانه لادليل الاهذا ولوقدرنا ثم دليلا آخر انهى عن كل واحد منهما منفردا لكان كالآية فانقطع الكلام عند ذلك وأما قول الشاعر

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتهُ فإنَّكَ إنْ تفعلْ تُسفَّهْ وتَجْهَلِ (١)

البيت لجرير والشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله فى النهى والمعنى لاتشتمه ولاتبلغ أذاته والمولى هنا ابن العم وتقول « زرنى وأزورك » بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدم ما تحمله عليه لان الذى تقدم فعل أمر مبنى على السكون فلا يصح عطف المضارع المعرب عليه لان حرف العطف يشرك فى العامل والاول بلاعامل فلم يمكن حمله عليه ولا يصح ارادة الامر فى الثانى لان المتكلم اذا أمر نفسه لم يكن ذلك الا باللام لان أمر المتكلم نفسه كأمر الغائب لايكون الا باللام ولوجاز ان يكون معطوفا على الامر بغير لام لجاز ان تقول مبتدئا أزرك وتريد الامر وذلك مما لايجوز الا فى ضرورة الشعر كقوله

---

(١) البيت لجرير كما ذكر الشارح وهو من شواهد سيبويه . قال . « واعلم ان الواو ومناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال .

لاتنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء ههنا لافسدت المعنى وانما أراد لا يجتمعن النهى والاتيان فصارت تأتى على اضمار ان . ومما يدلك ايضا على أن الفاء ليست كالواو قولك مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو وتريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول . وتقول لاتأ كل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء هنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النهى فى غير هذا الموضع قال جرير :

ولاتشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن تفعل تسفه وتجهل

ومنعك ان تجزم فى الاول لانه انما اراد ان يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهاه ان يأ كل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة فاذا جزم فكأنه نهاه ان يأ كل السمك على كل حال او يشرب اللبن على كل حال ومثل النصب فى هذا الباب قول الحطيئة .

ألم أكُ جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء

كأنه قال ألم اك هكذا وتكون بينى وبينكم وقال دريد بن الصمة .

قتلت بعبد الله خير لداته ذؤابا فلم أفخر بذاك وأجزعا

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ اذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا (١)

واذا امتنع الجزم نصب على تقدير أن ويكون المراد الجمع أي لتجتمع الزيارتان زيارة منك وزيارة مني فيصح المعني واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك على واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة ولم يرد معني الجمع وأما قوله « * فقلت ادعى الخ * » (٢) فالبيت أنشده صاحب الكتاب وعزاه الى ربيعة بن جشم وقيل هو للأعشى وقيل للحطيئة والشاهد فيه انه كالمسئلة المتقدمة لما امتنع عطف الثاني الى الاول لما ذكرناه نصبه باضمار أن والمعنى ليكن منا أن تدعي وأدعو ويروى وأدع على الامر بحذف اللام وأندى أبعد صوتا والندى بعد الصوت ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وذكر سيبويه فى قول كعب الغنوى .

ونقول لا يسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به فى الفاء الا ان الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء وتقول ائتني وآتيك اذا أردت ليكن اتيان منك وان آتيك تعني اتيان منك واتيان مني وان أردت الامر ادخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت ائتني فلاحدثك فتقول ائتني ولآتك » اه ولا تغفل عما ذكرناه لك قريبا في شرح قول الشاعر * لا تنه عن خلق وتأتي مثله . . البيت * من انه ليس للاخطل كما قال رحمه الله ولا للمتوكل الكناني كما زعم الزمخشري ولكنه لابي الاسود الدؤلي

(١) هذا البيت قال عنه ابو العباس . مجهول . ونسبه الرضي لحسان بن ثابت وليس موجودا في ديوانه . وقال ابن هشام في شرح الشذور . قائله أبو طالب عم النبي ﷺ . وقال جماعة هو للاعشى ولم ينسبه سيبويه ولا الاعلم . قال سيبويه « واعلم ان اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الامر وذلك قولك لا يقطع الله يمينك وليجزك الله خيرا . واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بان اذا عملت مضمرة وقال الشاعر * محمد تفد نفسك . البيت * وانما اراد لتفد وقال متمم بن نويرة :

على مثل اصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكى

أراد ليبك ، وقال احيحة بن الجلاح ،

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهد

وقال الاعلم . الشاهد فيه اضمار لام الامر فى قوله « تفد » والمعنى لتفد نفسك وهذا من أقبح الضرورة لان الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمر ، وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل فى الضرورة . . والتبال سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال فكان التاء بدل من الواو اى اذا خفت وبال أمر أعددت له *

(٢) نسب سيبويه هذا البيت للاعشى . وقال الاعلم . « هو للاعشى ويروى للحطيئة » ولم نعثر على منشأ نسبة مؤلف الكتاب هذا البيت الى ربيعة بن جشم . قال سيبويه : « وتقول زرني وأزورك أى أنا ممن قد أوجب على نفسه زيارتك ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وان أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد ان يقول زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة قال الاعشى * فقلت ادعي وأدعو . . البيت * » اه وقال الاعلم . الشاهد في نصب وادعو باضمار ان حملا على معنى ليكن منا ان تدعي وادعو . ويروى « وأدع فان اندى » على معنى لتدعي ولادع على الامر . واندى ابعد صوتا . والندى بعد الصوت » اه

وما أنا للشَّيء الذى ليس نافِعى ويَغضَبُ منهُ صاحِبي بِقَؤُولِ

النصب والرفع وقال الله تعالى (لنبين لكم ونقر فى الارحام مانشاء) أى ونحن نقر ﴾

قال الشارح : روى سيبويه هذا البيت منصوبا ومرفوعا فالنصب باضمار أن عطفا على قوله للشئ الذى ليس نافعى وتقديره وماأنا بقؤول للشئ غير النافعى ولالغضب صاحبي بقؤول والمراد بقؤول لما يكون سببا لغضبه لانه لايقول الغضب وأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لانها من صلة الذى والذى توصل بالجمل الابتدائيه ولا يكون لها موضع من الاعراب فاذا عطفت عليها فعلا مضارعا كان فيحكم المبتدأ به فلايكون الامرفوعا والرفع هنا أوجه الوجهين لانه ظاهر الاعراب صحيح المعنى والنصب على ظاهره غير صحيح لانك تعطفه على الشئ وليس بمصدر فيسهل عطفه عليه واذاعطفته عليه كان فى حكم المخفوض باللام لانه معطوف على ماخفض باللام فيصير التقدير وماأنا لغضب صاحبي بقؤول والغضب ليس مقولا فيفتقر الى التأويل الذى قدرناه وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع هنا وسيبويه لم يقدم النصب لانه أحسن من الرفع وانما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن ، وقوله تعالى « لنبين لكم ونقر فى الارحام مانشاء » لم يأت ونقر الامرفوعا على الابتداء والاستئناف كأنه قال ونحن نقر فى الارحام ولونصب لاختل المعنى اذ كان بعد اذ ذاك لنبين لكم القدرة على البعث لانه اذا كان قادرا على ابتداع هذه الاشياء بعد ان لم تكن كان أقدر على اعادتها الى ما كانت عليه من الحياة لان الاعادة أسهل من الابتداع ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز فى ماتأتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ماتأتينا فما تحدثنا ونظيره قوله تعالى « ولايؤذن لهم فيعتذرون » وعلى الابتداء كأنك قلت ماتأتينا فأنت تجهل أمرنا ومثله قول العنبري

غيرَ أنَّا لمْ يأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكثِرُ التأمِيلاَ

أى فنحن نرجى وقال

ألمْ تسألِ الرَّبعَ القَواءَ فَينطِقُ وهَلْ يُخبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلقُ

قال سيبويه لم يجعل الاول سبب الآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق كماتقول أيتني فأحدثك أى فأنا ممن يحدثك على كل حال وتقول ود لوتأتيه فتحدثه والرفع جيد كقوله تعالى (ودوا لوتدهن فيدهنون) وفى بعض المصاحف فيدهنوا وقال ابن أحمر

يُعالِجُ عاقِرًا أعيَتْ عليهِ ليُلْقِحَها فينتِجُها حُوَارَا

كأنه قال يعالج فينتجها وان شئت على الابتداء ﴾

قال الشارح : قدتقدم القول فى نحو « ماتأتينا فتحدثنا » انه يجوز فى الثانى النصب والرفع فالنصب من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما والرفع أيضا من وجهين « أحدهما » ان تريد بالثانى ما أردت بالاول وتشرك بينهما فتعطف تحدثنى على ماتأتينى ويكون النفى قد شملهما كأنه قال ماتأتينا وماتحدثنا

فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى « هـذا يوم لا ينطقون » « ولا يؤذن لهـم فيعتذرون » أى فلا يعتذرون والوجه « الثانى » ان يكون الاتيان منفياً والحـديث موجبا ويكون فيـه عطف جملة على جملة كأنه قال ماتأتينى فأنت تحدثنى على كل حال وليس أحدهما متعلقا بالآخر ولاهو شرط فيه ومثله قول الشاعر « * غير أنالم الخ * » (١) البيت لبعض الحارثيين والشاهد فيه قطع مابعد الفاء ورفعه ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن فهذا لايكون الا على الوجه الثانى كأنه قال فنحن نرجى ونكثر التأميلا فهو خبر مبتدا ولم يجز الوجـه الاول لان الاول مجزوم ومنـه قول الآخر وهو جميل بن معمر « * ألم تسأل الربع الخ * » (٢) فالشاهد فيـه قطع ينطق مما بعده ورفعه على الاستئناف أى

---

(١) لم أجد من زاد فى نسبة هذا البيت عن كونه لبعض الحارثيين كما قال الشارح رحمه الله . وقد انشده شاهدا على أن مابعد الفاء هنا على القطع والاستئناف اى فنحن نرجى . قال سيبويه ـ عند توجيه النصب فيما تأتينا فتحدثنا ـ . وان شئت رفعت على وجه آخر كانك قلت فانت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين * غير انا لم ياتنا بيقين .... البيت * كانه قال : فنحن نرجى فهذا فى موضع مبنى على المبتدأ . اهـ فالاتيان منفى والرجاء مثبت وهو المراد ولا يجوز نصب نرجى لانه يقتضى نفيه امامع نفى الاتيان وامامع أثباته كما هو مقتضى النصب وكلاهما عكس المراد . قال ابو على . هو بالرفع وكذلك الوجه لانهم انما رجوا واملوا امالم يأتهم بيقين ولو اتاهم بيقين لآل الى الترجى والتأميل بيقينه . وقال ابن هشام . المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه اونصبه لفسد معناه لانه يصير منتفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته . اهـ وانما اراد بقوله « ومنفيا على الجمع اذا نصب » نفى الاتيان والرجاء كليهما ولم يذكر الشق الثانى من النصب لانه لم يتصور نفى الرجاء مع ثبوت الاتيان باليقين ... وقد أخطأ الاعلم فى قوله « ولو امكنه النصب على الجواب لكان أحسن » خطأ فاحشا . وتبعه فى هذا الخطأ الشارح كعادته حيث ينقل دائما فى شواهد كتاب سيبويه . وأنت بعد الذى قررناه لك فى قول أبى على وابن هشام تدرك وجه الخطأ .. ..واعلم ان البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى ماعرف قائلها ولا تتمتها ...

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى وبعده :

بمختلف الارواح بين سـويقة	وأحدب . كادت بعد عهدك تخلق
أضرت بها النكباء كل عشية	ونفخ الصبا والوابل المتبعق
وقفت بها حتى تجلت عمايتى	ومل الوقوف الارحبى المنوق
وقال صديقى إن ذا لصبابة	الا تزجر القلب اللجوج فيلحق
تعز وإن كانت عليك كريمة	لعلك من أسباب بثنة تعتق
فملت له ان البعـاد يشوقنى	وبعض بعاد البين والنأى أشوق

وقد أنشد سيبويه البيت المستشهد به وقال . لم يجعل الاول سبب الآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال : وهو مما ينطق ، كما يقال ائتنى واحدثك فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال . وزعم يونس انه سمع هـذا البيت وانما كتبت ذلك لئلا يقول انسان فلعل الشاعر قال ألا اهـ قال ابن النحاس . تقريره معناه انك سألته فيقبح النصب لان المعنى يكون انك ان تسأله ينطق . ويعنى سيبويه أن يروى « الا تسأل الربع » لانه لو رواه كذا حسن النصب لان معناه فانك ان سألته ينطق . وقال الاعلم . الشاهد فيه رفع ينطق على الاستئناف والقطع على معنى فهو ينطق وايجاب ذلك . ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن . والربع المنزل . والقواء القفر . وجعله ناطقا للاعتبار بدروسه

فهو ينطق على كل حال ولايجوز الوجه الاول لان الفعل الاول مجزوم ولو أمكنه النصب لكان أحسن لكن القوافي مرفوعة والقواء القفر وجعله ناطقا للاعتبار أي بجيب اعتبارا لاحوارا لدروسه وتغيره ثم يراجع كالمنكر على نفسه بأن الربع لايجيب حقيقة فقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق «والبيداء» القفر والسملق التي لاشيء فيها «قال سيبويه لم يجعل الاول سببا للآخر» أي لوأراد ذلك لنصب قال «ولكنه جعله ينطق على كل حال» على ماذكرنا ومثله «إيتني فأحدثك» برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الاتيان سببا للحديث ولكنك أردت إيتني فأني ممن يحدثك البتة جئت أولم تجيء. وتقول «ودلو تأتينا وتحدثنا» بالنصب والرفع فالنصب على معنى التمنى لان معناه ليتك تأتينا فتحدثنا فتنصب مع وددت كما تنصب مع ليت لانها في معناها والرفع جيد أيضا بالعطف على لفظ تأتينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لوتأتينا ووددت لوتحدثنا ومثله «قوله تعالى ودوا لوتدهن فيدهنون» الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الاول لانه شريكه في معناه وحكي سيبويه انها في بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معنى التمنى وأنشد

«• يعالج عاقرا الخ •» (١) البيت لابن أحمر والشاهد فيه رفعه فينتجها إما بالعطف على يعالج كأنه قال يعالج فينتج أوعلى القطع عما قبله والابتداء به كذا الرواية ولونصبت لجاز بالعطف على المنصوب قبله وهو أجود لانه اذا رفع فقد أوجب وجوده ونتاج العاقر والمعنى ان هذا يحاول مضرته ولايقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نتاج مالايلقح والحوار ولد الناقة،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول أريد ان تأتيني ثم تحدثني ويجوز الرفع وخير الخليل في قول عروة العذري،

وما هو إلاَّ أن أرَاها فُجاءَةً فأبْهَتُ حتَّى ما أكادُ أجيبُ

بين النصب والرفع في فأبهت ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحام التغلبي

علَى الحَكَمِ المَأتيِّ يوماً اذا قضَى قَضِيَّتَهُ أنْ لا يجُورَ ويَقْصِدُ

أي عليه غير الجور وهو يقصد كما تقول عليه أن لايجور وينبغي له كذا قال سيبويه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال﴾

وتغيره ثم حقق انه لا يجيب ولا يخبر سائله لعدم القاطنين به. والبيداء القفر. والسملق التي لاشيء بها اهـ. وقال الفراء اي قد سألته فنطق ولوجعلته استفهاما وجعلت الفاء شرطا لنصبت كما قال الآخر.

ألم تسأل فتخبرك الديارا عن الحي المضلل حيث سارا

والجزم في هذا البيت جائز كما قال.

فقلت له صوب ولا تجهدنه فيدرك من أخرى القطاة فتزلق

فجعل الجواب بالفاء كالمنسوق على ماقبله. اهـ

(١) الشاهد فيه رفع ينتجها بالعطف على يعالج او بالابتداء. والعاقر التي لا تلد. واعيت من الاعياء تقول اعياء الامر اذا تعذر عليه. ويلقحها من اللقاح وهو الضراب. وينتجها يولدها. والحوار ولد الناقة والمعنى ان هذه الناقة عاقر لاتلد فالفحل يطرقها مرة بعد أخرى لتحمل فتلد

قال الشارح : اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف أعنى الواو والفاء وثم اذا عطفت أدخلت الثانى فى حكم الاول وأشركته فى معناه فاذا قلت « أريد ان تأتينى ثم تحدثنى » جاز النصب بالعطف على (الاول) و يكون (الثانى) داخلا فى الارادة كالاول كأنك قلت أريد ان تأتينى ثم أريد أن تحدثنى و يجوز الرفع على القطع والاستئناف كأنك قلت أريد ان تأتينى ثم أنت تحدثنى قال سيبويه وسألت الخليل عن قول الشاعر « * وماهو الاان أراها الخ * » « ١ » فقال أنت فى فأبهت بالخيار انشئت حملتها على أن وان شئت لم تحملها عليها فرفعت .. البيت لعروة العذرى وقيل هو لبعض الحارثيين والشاهد فيه جواز الرفع والنصب فالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فما هو الا الرؤية فأبهت على نحو قوله * فان المندى رحلة فركوب * « ٢ » والرفع على القطع والاستئناف والمعنى فاذا أنا مبهوت وأما قول الآخر :

عَلَى الحكَمِ المَـأْتِيِّ يوْماً اذاقَضَى ... قَضِيَّتَهُ أنْ لا يجُورَ ويقْصِدُ (٣)

---

(١) البيت لعروة بن حزام العذرى أحد عشاق العرب المشهورين بذلك وقبله :

وانى لتعرونى لذ كراك روعة ... لها بين جلدى والعظام دبيب
وماهو الا ان أراها فجاءة ... (البيت) وبعده .
واصرف عن رايى الذى كنت ارتئى ... وأنسى الذى اعددت حين تغيب
ويضمر قلبى عذرها ويعينها ... عليه فالى فى الفواد نصيب
وقد علمت نفسى مكان شفائها ... قريبا وهل مالا ينال قريب
حلفت برب الراكعين لربهم ... خشوعا وفوق الراكعين رقيب
لئن كان برد الماء حران صاديا ... الى حبيبا انها لحبيب

وبعض الرواة يذكر بعض هذه الابيات لقيس بن ذريح وقوم ينسبونها الى كثير عزة والصحيح انها لعروة وان ماهو منها فى شعر غيره دخيل . وانشد المؤلف هذا البيت على ان الخليل كان يخير فيه بين الرفع على القطع والنصب على العطف . قال سيبويه . وسألت الخليل رحمه الله عن قول الشاعر * وماهو الا ان اراها فجاءة ... البيت * فقال . انت فى « ابهت » بالخيار ان شئت حملتها على ان وان شئت لم تحملها عليه فرفعت كأنك قلت ماهو الا الرأى فابهت . اهـ .

(٢) قد مضى شرح هذا البيت فى باب المصدر فارجع اليه (ص ٥٤ ج ١)

(٣) البيت لابى اللحام التغلبى وهو بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة واسمه حريث ـ تصغير حرث ـ وقد اورد ابو عمرو الشيبانى قصيدة ابى اللحام التى منها البيت الشاهد فى اشعار تغلب واختار منها ابو تمام خمسة أبيات فى مختار اشعار القبائل . ومن هذه القصيدة

وليس الفتى كما يقول لسانه ... اذا لم يكن فعل مع القول يوجد
عسى سائل ذو حاجة ان سألته ... من اليوم سؤلا ان يكون له غد
وانك لاتدرى بأعطاء سائل ... أأنت بما تعطيه أم هو أسعد

وقد انشد المؤلف بيت الشاهد على ان قوله « ويقصد » قد جاء مقطوعا عما قبله . فان القوافى كلها مرفوعة كما رأيت فيما رويناه ورواه الشارح من ابيات القصيدة . قال سيبويه . ومما جاء منقطعا قول الشاعر * على الحكم المأتى

البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لابي اللحام التغلبي وقبله

عَمِرْتُ وأَكْثَرْتُ التَفَكُّرَ خالِياً ... وساءَلْتُ حتَّى كادَ عُمْرِيَ يَنْفَدُ

فأَضْحَتْ أُمورُ الناسِ يَغْشَيْنَ عالِماً ... بِمَا يُتَّقَى مِنها وما يُتَعَمَّدُ

جَدِيرٌ بأنْ لا أَسْتَكِينَ ولا أُرَى ... اذا حَلَّ أَمْرٌ ساحَتِي أَتَبَلَّدُ

والشاهد فيه رفع يقصد وقطعه عما قبله فهنا لا يصح النصب بالعطف على الاول لانه يفسد المعنى لانه يصير عليه غير الجور وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد والقصد العدل فهو خبر ومعناه الامر على حد قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أي ينبغي لهن ذلك فليفعلن ذلك ومثله أريد ان تأتيني فتشتمني لا يجوز النصب ههنا لانك لم ترد الشتيمة ولكن المراد كلما أردت اتيانك تشتمني فهو منقطع من أن ونحوه قول الراجز

* يريد ان يعربه فيعجمه * فانه رفع على الاستئناف وارادة فهو يعجمه لانه لو نصبه لكان داخلا في الارادة وليس المعنى عليه « قال سيبويه و يجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال » والمراد ان الرفع جائز في كل ما يجوز ان يشركه الاول من نصب أو جزم اذا تقدم ناصب أو جازم على القطع والاستئناف ويكون واجبا فيما لا يجوز حمله على الاول نحو ما ذكرناه «

المجزوم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك لم يخرج ولما يحضر وليضرب ولا تفعل وان تكرمني أكرمك وما تصنع أصنع وأيا تضرب أضرب و بمن تمرر أمرر به ﴾

قال الشارح : اعلم ان عوامل الجزم على ضربين حروف وأسماء كما ذكر فالحروف خمسة وهي ان ولم ولما ولام الامر ولا في النهي فهذه الاصول في عمل الجزم وانما عملت لاختصاصها بالافعال دون الاسماء والحرف اذا اختص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الافعال تأثيرين وذلك أن إن

يوما اذا قضى...(البيت) * كانه قال عليه غير الجور ولكنه يقصدا وهو يقصد اوهو قاصد فابتدأ ولم يحمل الكلام على ان كما تقول عليه ان لا يجور وينبغي له كذا وكذا فالابتداء في هذا أسبق وأعرف فمن ثم لا يكادون يحملون على ان اه ، وقال النحاس ، سألت عنه ابا الحسن فقال ويقصد مقطوع من الاول وهو في معنى الامر وان كان مضارعا كما تقول يقوم زيد فهو خبر وفيه معنى الامر اه وقال الاعلم ، قطعه لان المعنى وينبغي له ان يقصد ولم يحمله على اول الكلام لان فيه معنى الامر كانه قال وليقصد في حكمه ونظيره مما جاء على لفظ الخبر ومعناه امر قوله تعالى « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين » اى ليرضعن اولادهن وينبغي لهن ان يرضعنهم ، وقال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موضع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع . واليه ذهب ابن جني وهذا توجيه لانقطاعه واستئنافه وليس المراد ان يقصد كان منصوبا بان فارتفع لما حذفت كما ذهب اليه الدماميني حيث قال . و يحتمل ان يكون يقصد منصوبا في الاصل باضمار ان والمعنى عليه ان لا يجور وعليه ان يقصد ثم حذفت ان وارتفع الفعل كما في « تسمع بالمعيدي خير من ان تراه » والذي يمنع من توجيه الدماميني ان حذف ان غير مقيس فلا يخرج عليه هذا مع الاعتراف بسداد المعنى الذي ذهب في تقريره اليه

نقلت الفعل الى الاستقبال والشرط ولم نقلته الى الماضي والنفي ولما كذلك الا ان لما نفي فعل معه قد ولم لنفي فعل ليس معه قد فاذا قال القائل قام زيد قلت في نفيه لم يقم واذا قال قد قام قلت في نفيه لما يقم ولام الامر نقلته الى الاستقبال والامر والنهي كذلك «فان قيل» ولم كان عمل بعض الحروف المختصة بالافعال الجزم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك ان ما نقله الى معنى لايكون في الاسم عمل فيه اعرابا لايكون في الاسم ولما كان الشرط والامر والنهي لايكون الا في الافعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لايكون الا في الافعال واما لم ولما فانهما ينقلان الفعل الحاضر الى الماضي على حد لايكون في الاسم لان الحد الذي يكون في الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيد ضارب أمس ولا يجوز زيد يضرب أمس فتنقل الفعل المضارع الى المضي بقرينة كما نقلت في الاسم ويجوز لم يضرب أمس فلما نقلته على حد لايجوز في الاسم عملت فيه اعرابا لايكون في الاسم فلذلك كانت جازمة فان قيل فالحروف الناصبة نحو أن ولن وإذن وكي قد أحدثت في الفعل مالا يكون في الاسماء فهلا كانت جازمة قيل لعمري لقد كان القياس فيها ما ذكرت غير انه عرض فيها شبه من أن الثقيلة فعملت عملها على ما سبق فلذلك تقول لم يخرج زيد فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي ألا ترى انك تقول لم يقم زيد أمس ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا كما لم يجز يقوم زيد أمس وكذلك لما بمنزلة لم في الجزم قال الله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فجزمت كما تجزم لم الا ان الفرق بينهما ان لم لاتكتفي بها في الجواب لو قال قائل قام زيد لم يجز ان تقول في جوابه لم حتى تقول لم يقم واذا قال قد قام جاز أن تقول لما لانها بزيادة ما عليها والتركيب قد خرجت الى شبه الاسماء فجاز ان تكتفي بها في الجواب كما تكتفي بالاسماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضي في قولك لما جئت جئت واما لام الامر فنحو قولك ليضرب زيد عمرا اذا كان للغائب قال الله تعالى (ثم ليقضوا تفثهم) واما اذا كان المأمور حاضرا لم يحتج الى اللام من قبل ان المواجهة تغني عنها وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة أبي (فبذلك فلتفرحوا) وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة لتأخذوا مصافكم وتقول في النهي لاتضرب فهذه الحروف هي الجازمة لما بعدها بلا خلاف واما ان الشرطية فتجزم ما بعدها وهي أم حروف الشرط ولها من التصرف ماليس لغيرها الا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدرة ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الاسماء على الأضمار فاما عملها ظاهرة فنحو قولك إن تكرمني أكرمك قال الله تعالى (إن تنصروا الله ينصركم) واما عملها مقدرة فبعد خمسة أشياء الامر والنهي والاستفهام والعرض والتمني وهو كالجواب بالفاء الا الجحد فانه لايجاب بالجزم وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى.. واعلم انك اذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الاول مجزوم بإن بلا خلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط العلامة والامارة فكان وجود الشرط علامة لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أي علاماتها قال الله تعالى (فقد جاء أشراطها) وأما الجزاء فيختلف فيه فذهب أبو العباس المبرد الى ان الجازم للشرط إن وإن وفعل الشرط جميعا عملا في الجزاء فهو عنده كالمبتدإ والخبر فالعامل في المبتدإ الرافع له الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر وكذلك إن هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعل الشرط وحرف الشرط جميعا عملا في الجزاء لان الجزاء يفتقر الى

تقدمهما افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبة العمل الى أحدهما بأولى من نسبته الى الآخر وهذا القول وان كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا فانه لاينفك من ضعف وذلك لان ان عاملة في الشرط لامحالة وقد ظهر أثر عملها فيه وأما الشرط فليس بعامل هنا لانه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس واذا ثبت انه لاأثر له في العمل فاضافة مالاأثر له الى ماله أثر لاأثرله ويمكن ان يقال ان الشيء قديؤثر بانفراده أثرافاذا انضاف الى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل والذي عليه الاكثر أن إن هي العاملة في الشرط وجوابه لانه قدثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء الاان عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطا في العمل لاجزءا من العامل وكذلك تقول في المبتدأ والخبران الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة وفي الخبر بواسطة المبتدأ وقدشبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال اذا وضعت الماء في قدر وسخنته بالنار فالنار هي المؤثرة في القدر والماء والاسخان الاان تأثيرها في القدر بلاواسطة وفي الماء بواسطة القدر ويحكى عن أبي عثمان انه كان يقول ان فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين وانما هما مبنيان لانهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لايصلح فيه الاسماء فبعدا من شبهها فعادا الى البناء الذي كان يجب للافعال وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يتضح وذلك لانه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم لان الاسماء لاتقع فيها فاعرفه «وأما الاسماء» فأحد عشر اسما فيها معنى إن ولذلك بنيت وقدتقدم الكلام على بنائها في المبنيات من فصل الاسم وهي على ضربين أسماء وظروف فالاسماء من وما ومهما وأي والظروف أنى وأين ومتى وحيثما واذما واذاما فجميعها تجزم مابعدها من الافعال المستقبلة كالجزم ان وانما عملت من أجل تضمنها معنى ان ألاترى انها اذا خرجت عن معنى ان الى الاستفهام أومعنى الذي لم تجزم نحو قولك في الاستفهام من يقوم وأعجبني من تكرمه اذا أردت معنى الذي تكرمه «فأمامن» فهو لمن يعقل من الثقلين والملائكة نحو قوله تعالى «ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا» «وأماما» فلما لايعقل قال الله تعالى «مايفتح الله للناس من رحمة فلاممسك لها» واذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلة والفاء ربطتها بالاول وأما «مهما» فمن أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال ماتقول مهما تفعل أفعل مثله قال الله «وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين» وقداختلفوا فيها فذهب قوم الى انها اسم بكمالها يجازى به قالوا لان التركيب على خلاف الاصل فلايقدم عليه الابدليل فلو وزنت لكانت فعلى وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها والغالب في إفادة المعاني انما هي الحروف فكانت متضمنة لمعنى الحرف وعود الضمير اليها يدل على اسميتها وقال الخليل هي مركبة كان الاصل ما الشرطية التي في قوله تعالى «وماتفعلوا من خير يعلمه الله» زيدت عليها ما أخرى توكيدا وما تزاد كثيرا مع أدوات الشرط ألاترى انها قد زيدت مع ان وأدغمت النون في الميم لسكونها لان النون الساكنة تدغم في الميم فقالوا إما تأتني آتك قال الله تعالى «فإما ترين من البشر أحدا» وزادوها أيضا مع متى وأين فقالوا متى ما تأتني آتك وأينما تكن أكن فصار اللفظ بها ماما وكرهوا توالي المثلين حرفهما واحدة فأبدلوا من الف ما الاولى هاء لقرب الهاء من الالف في المخرج وكانت الف

ما

ماالاولى أجدر بالتغيير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الافعال وقال قوم هي مركبة من مه بمعنى اكفف ومافاللفظ على هذا لم يدخله تغيير لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما وحكي الكوفيون في أدوات الشرط مهمن وهذا يقوى القول الثالث لان هذه مه ضمت الي من كما ان تلك مه ضمت الي ما فاعرفه والوجه قول الخليل لانه يلزم ان يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكف وماأظن القائل * وانك مهما تأمري القلب يفعل * (١) أراد وانك اكفف ماتأمري القلب يفعل ولذلك تكتب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعة كتبت ياء والدليل على ان مهما فيها معنى ما انه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لايعود الا الى الاسم كقولك مهما تعمل من صالح تجاز عليه فالهاء في عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

اذا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْوَاعَةً ومَهْمَا وَكَلْتَ اليهِ كَفَاهُ (٢)

فالهاء في كفاه تعود الى مهما كما تعود الى ما ومما يؤيد قول الخليل انه قد استفهم بمهما كما يستفهم بما نحو قول الشاعر أنشده أبو زيد في نوادره

---

(١) هذا عجز بيت لامرىء القيس وصدره

* اغرك مني ان حبك قاتلي * وهذا بيت من معلقته وقبله *

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فأجملي

وان تك قد ساءتك مني خليقة فسلي ثيابي من ثيابك تنسل

اغرك مني ان حبك (البيت) وبعده

وماذرفت عيناك إلا لتضربي بسهميك في اعشار قلب مقتل

قال التبريزي في شرح المعلقة اغرك اى احملك على الغرة وهو فعل من لم يجرب الامور وان حبك في موضع رفع كأنك قلت اغرك مني حبيك وتأمري في موضع جزم بمهما قال الخليل الاصل في مهما ماما فما الاولى تدخل للشرط في قولك ماتفعل افعل وما الثانية زائدة للتوكيد وقال الفراء كان في مهما ما فحذفت العرب الالف منها وجعلت الهاء خلفا منها ثم وصلت بما فدلت على المعنى وصارت هي كأنها صلة لما وهي في الاصل اسم وكذلك مهمن قال الشاعر

اماوى مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوى يندم

وقيل معنى مه اى كف كما تقول للرجل إذا فعل فعلا لاترضاه منه مه اى كف والمعنى فانك مهما تأمري قلبك يفعل لانك مالكة له وانا لاأملك قلبي وقال قوم المعنى مهما تأمري قلبي يفعل لانه مطيع لك انتهى

(٢) هذا البيت من ابيات للمتنخل الهذلي يرثي بها اباه أولها

لعمرك ماإن ابو مالك بوان ولا بضعيف قواه

ولا بألد له نازع يفارى اخاه إذاما نهاه

ولكنه هين لين كعالية الرمح عرد نساه

اذا سدته سدت (البيت) وبعده :

ألا من ينادي اباماالك أفي امرنا هو ام في سواه

ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ   أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ (١)

يريد مالي وأما أي فانها اسم مبهم منكور وهي بعض ماتضاف اليه إن أضفتها إلي الزمان فهي زمان وان أضفتها الى المكان فهي مكان الى أي شيء أضفتها كانت منه ويجازى بها كأخواتها مضافة ومفردة تقول أيهم يأتني آته وأيهم يحسن الى أحسن اليه ترفع أيا بالابتداء ومابعدها من الشرط والجزاء الخبر لان أيا هنا الفاعل فى المعنى لان المبتدأ اذا تقدم امتنع أن يكون فاعلا صناعيا وارتفع بالابتداء وأسند فعل الشرط الى ضميره وتقول أيهم تضرب أضرب تنصب أيا بتضرب لانه واقع عليه في المعنى والمفعول

وقد انشد الشارح بيت الشاهد على ان مهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه وهو الهاء في كفاه وقد علم ان الضمير لا يعود الا على الاسماء واما الضمير في اليه فراجع الى اي مالك وزعم السهيلي ان مهما تكون حرفا بدليل قول زهير في المعلقة

ومهما تكن عند امرىء من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال هي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله

قد اوتيت كل شيء فهي صاربة   مهما تصب افقا من بارق تشم

قال اذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب انها في البيت الاول إما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانما ضميرها لانها الخليقة فى المعنى ومن خليقة تفسير للضمير وفى البيت الثانى هي مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اي شيء تصب في أفق من البوارق تشم

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط الطائي رواها ابو زيد في نوادره وبعده

إنك قد يكفيك بغي الفتى   ودرأه ان تركض العاليه
بطعنة يجري لها عاند   كالماء من غائلة الجابيه
يا أوس لو نالتك أرماحنا   كنت كمن تهوي به الهاويه
ألفيتا عيناك عند القفا   اولى فاولى لك ذا واقيه
ذاك سنان محلب نصره   كالجمل الاوطف بالراويه
يا أيها الناصر اخواله   أأنت خير ام بنو جاريه
ام اختكم افضل ام اختنا   ام اختنا عن نصرنا وانيه

وقد انشد العلامة الشارح بيت الشاهد على ان مهما فيه بمعنى الاستفهام، وقال ابو علي هذا عندي مثل قول الخليل في مهما في الجزاء انه ماما فقلب الالف هاء وذلك لانه يريد مالي الليلة وما تستعمل في الاستفهام على حد استعمالها في الجزاء اى غير موصولة فيهما وانما غير كراهية التقاء الامثال في اللفظ الا ترى ان قوله تعالى «فيما ان مكناكم فيه» ولم يقل في ماما مكنكم فيه فعدل الى ان لئلا تلتقى الامثال فى اللفظ ومن قال مهما هي مه غير مغيرة فان كان يريد أنها مه التي للامر فليس يخلو من ان يجزم بها او لا يجزم فان كان يجزم فانما قال مه ثم استأنف فقال ما تفعل افعل لم يجز الا ترى ان قوله

* وانك مهما تأمري القلب يفعل * ليس يريد به وانك اكفف ما تأمري القلب يفعل وان كان لا يجزم الفعل بها كانه قال اكفف افعل لم يكن لذكر فعل الشرط وجه وان كان لا يريد الامر بها ولكنها حرف يوافق التي للامر فى اللفظ ويخالفه في المعنى فيكون حرفا للشرط يجزم بمنزلة ان جاز ذلك اه

يجوز

يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لماقبله كما ان مابعد الاستفهام ليس بصلة لماقبله فجاز ان يتقدم معموله والفعل اذا كان مجزوما يعمل عمله غير مجزوم قال الله تعالى (قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن أياماتدعوا فله الاسماء الحسنى) فأيا منصوب بتدعوا وكذلك حكم من وما في العمل « واما الظروف فمنها أنى » وأصلها الاستفهام تأتى تارة بمعني من أين وتارة بمعني كيف قال الله تعالى (أنى لك هذا) أي من أين لك هذا وقال تعالى (أنى يكون لى غلام) وقال (أنى يكون لى ولد) وقال (أني يؤفكون) ويجازي بها فيقال انى تكن اكن قال الشاعر

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تلتَبِسْ بها كلا مَرْكبَيْها تحت رجلَيْك شاجرُ (١)

جزمت تأتى بأنى وهو شرط وتلتبس لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلا قد وقع فى معضلة وقضية صعبة فقال كيف اتيت هذه المعضلة من قدام او من خلف وشاجر داخل تحت الرجل ويروى رحلك بالحاء ورجلاك بالجيم وكل شى دخل بين شيئين فرجهما فقد شجرهما ومركبيها يعنى المعضلة * واما اين فاسم من اسماء الامكنة مبهم يقع على الجهات الست وكل مكان يستفهم بها عنه فيقال اين بيتك اين زيد وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن أكن والمراد إن تكن في مكان كذا اكن فيه والاكثر فى استعمالها ان تكون مضمومة اليها ما نحو قوله تعالى (اينما تكونوا يدرككم الموت) وليس ذلك فيها بلازم بل انت مخير فيها قال الشاعر

أينَ تصْرِفْ بها العُداةَ تجِدْنا نصْرِفُ العِيسَ نحوَها للتلاقى (٢)

واما متى فاسم من أسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحو قولك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى (ويقولون متى هذا الوعد ان كنتم صادقين) فهى فى الزمان بمنزلة أين فى المكان وتنقل الى الجزاء كأين قال الشاعر

متى تأتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ تجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ (٣)

(١) البيت للبيد . والشاهد فيه جزم تاتها بأنى لان معناها معنى اين ومتى وكلاهما للجزاء وتلتبس جزم على جوابها وصف داهية شنيعة معضلة وقضية عويصة دقيقة من اتاها ورام ركوبها التبس بها او نشب واستعار لها مركبين وانما يريد ناحيتيها اللتين ترام منهما والشاجر من شجرت بين الشيئين اذا فرقت بينهما او شجر بين القوم اى اختلف وتفرق اى من ركبها شجرت بين رجليه فهوت به وتقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١١٠) *

(٢) (البيت) لابن همام السلولى والشاهد فيه مجازاته باين وجزم مابعدها لان معناها ان تصرف بنا العداة فى موضع من الارض نصرف العيس نحوها الاغاه والعيس البيض من الابل وكانوا يرحلون على الابل فاذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس وقد تقدم شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ١٠٥)

(٣) البيت من قصيدة طويلة للحطيئة مدح بها بغيض بن عامر بن شماس بن لاى بن أنف الناقة . وقبله .

فازالت الوجناء تجرى ضفورها اليك ابن شماس تروح وتغتدى
تزور امرأ يرثى على الحمد ماله ومن يعط أثمان المحامد يحمد
يرى البخل لايبقى على المرء ماله ويعلم ان الشح غير مخلد

وقال طرفة

متى تأتِنا أُصبِحْكَ كاساً رَوِيّةً   وإنْ كُنْتَ عنها غانياً فاغْنَ وازْدَدِ (١)

ولك استعمالها فى الجزاء مضموما اليها ما وغير مضموم اليها ان شئت قلت متى تذهب اذهب ومتى ماتذهب اذهب ، واما « حيث واذ واذا » فظروف أيضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الست واذ واذا ظرفا زمان فاذ لما مضى واذا لما يستقبل وكل الظروف التى يجازي بها يجوز أن يجازى بها من غير أن يضم اليها ما ماخلا حيثما واختيها وذلك لانها مبهمة تفتقر الى جملة بعدها توضحها وتبينها فتنزلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت فى موضع جر باضافتها اليها متنزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها و إسقاط مايوضحها فألزموها ما كما ألزموا إنما وكأنما وربما وجعلوا الزوم مادلالة على إبطال مذهبها الاول فجعلوا حيثما بمنزلة أين فى الجزاء ولم تزل عن معناها الاول فتقول حيثما تكن أكن كما تقول أين تكن أكن وحيثما تقم يحببك أهلها قال الله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فكنتم فى موضع مجزوم ولذلك أجابه بالفاء وجعلوا اذ ما واذا ما بمنزلة متى فقالوا اذ ما تأتني آتك واذا ما تحسن الى أشكرك قال العباس بن مرداس

اذ ما أتيتَ على الرّسولِ فقُلْ له   حقًّا عليكَ اذا اطْمأَنَّ المَجْلِسُ (٢)

وقال عبد الله السلولى

كسوب ومتلاف اذا ماسألته   تهلل واهتز اهتزاز المهند

متى تأته تعشو (البيت) وبعده :

تزور امرا إن يعطك اليوم نائلا   بكفيه لايمنعك من نائل الغد

هو الواهب الكوم الصفايا لجاره   يروحها العبدان في عازب ند

وقد سبق شرح ابيات كثيرة من هذه القصيدة والشاهد هنا جزم تأته وتجد على ان الاول فعل الشرط والثانى جوابه واداة الشرط هي متى .

(١) البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى. قال التبريزى : ويروى « وان تأتني اصبحك كاسا الخ » اصبحك من الصبوح . والصبوح شرب الغداة . والكاس مؤنثة . قال الفراء . الكاس الاناء الذى فيه لبن او ماء او خمر اوغير ذلك وان كان فارغا لم يقل له كاس كما ان المهدى الطبق الذى يكون للهدية . فاذا اخذت منه الهدية قيل له طبق ولم يقل له مهدى . وأ كثر اهل اللغة يقول . لايقال للاناء كاس حتى يكون فيها الخمر . وقال بعضهم . قد يقال للزجاجة كاس وللخمر كاس كقوله تعالى . « يطاف عليهم بكاس من معين بيضاء لذة للشاربين » فاللذة هنا الخمر . وان كنت غانيا اى غنيا . والمعنى . متى تأتني تجدنى قد اخذت خمرا كثيرا مروية لمن يحضرنى . ومعنى فاغن وازدد فاغن بما عندك وازدد . ا هـ والاستشهاد بهذا البيت للجزاء بمتى وجزم تأتنا على انه فعل الشرط واصبحك على انه جوابه وقد قررنا ذلك فى البيت الذى قبله

(٢) البيت من قصيدة للعباس بن مرداس وقد تقدمت (ج ٤ ص ٩٨) فانظرها هناك

اذ ماتَرَيْنِي اليومَ أُزْجِي مطيَّتي أُصَعِّدُ سيْرًا في البلادِ فأُفْرِعُ (١)

فأتيت في موضع جزم باذ ما الا انه مبني اذ كان ماضيا فلا يظهر فيه الاعراب وتقول في اذا ما اذا ما تأتني أحسن اليك قال ذو الرمة

تُصغِي اذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً حتَّى اذا مااستَوَى في غرْزِها تَثِبُ (٢)

وربما جوزى باذا من غير ما وهو قليل لايكون الا في الشعر قال قيس بن الخطيم

اذا قصُرَتْ أسيافُنا كان وصلُها خُطانا الى أعدائنا فنُضارِبِ (٣)

وقال الفرزدق

يرفَعُ لي خِنْدَفٌ واللهُ يرفَعُ لي نارًا اذا خَمَدتْ نيرانُهم تَقِدِ (٤)

فان قيل إذ ظرف زمان ماض والشرط لايكون الا بالمستقبل فكيف تصح المجازاة بها فالجواب من وجهين (أحدهما) ان اذ هذه التي تستعمل في الجزاء مع ماليست الظرفية وانما هي حرف غيرها ضمت اليها ما فركبا للدلالة على هذا المعنى كانما (والثاني) انها الظرف الا انها بالعقد والتركيب غيرت ونقلت عن معناها بلزوم ما اياها الى المستقبل وخرجت بذلك الى حيز الحروف ولذلك قال سيبويه ولا يكون الجزاء في حيث ولا في اذ حتي يضم الى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع مابمنزلة انما وكانما وليست ما فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد فاما إذاما فان سيبويه لم يذكرها في الحروف والقياس ان تكون حرفا كاذ ما ولذلك لايعود اليها ضمير ممابعدها كما يعود الى غيرها ممايجازى به من نحو من وما ومهما فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا لامر أونهي أواستفهام أوتمن أو عرض نحو قولك أكرمني أكرمك ولاتفعل يكن خيرا لك والاتأتيني أحدثك وأين بيتك أزرك والاماء أشربه وليته عندنا يحدثنا والاتنزل تصب خيرا وجواز إضمارها لدلالة هذه الاشياء عليها قال

---

(١) البيت لعبدالله بن همام السلوى . وبعده

فانى من قوم سواكم وانما رجالى فهم بالحجاز واشجع

والشاهد في قوله «اذما» والفاء في اول البيت الثاني الذي رويناه جوابها والمزجى من ازجيته اذاسقته برفق . والظعينة كما في رواية سيبويه المرأة في الهودج . والفرع هنا المنحدر وهو من الاضداد وانتمى في النسب الى فهم واشجع وهو من سلول بن عامر لانهم كلهم من قيس عيلان بن مضر

(٢) تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا (ج ٤ ص ٩٧) فانظره هناك

(٣) سبق استشهاد الشارح بهذا البيت (ج ٤ ص ٩٧) وشرحناه هناك شرحا وافيا فلانعود اليه

(٤) البيت للفرزدق كما قال الشارح . والشاهد فيه جزم «تقد» على جواب اذا لانه قدرها عاملة عمل إن ضرورة قال سيبويه وقدجازوا باذا مضطرين شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وانه لابدلها من جواب . اهـ يقول الفرزدق ترفع لي قبيلتي من أشرف ماهو في الشهرة كالنار التي توقد اذاقعدت بغيري قبيلته . وخندف أم مدركة وطابخة ابني الياس بن مضر وتميم من ولد طابخة بن الياس فلذلك فخر بخندف على قيس عيلان بن مضر :

الخليل إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ، »

قال الشارح : اعلم ان « الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الامر والاشياء التى ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف فى الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفتقرة الى الجواب والكلام بها تام ألاترى انك اذا أمرت فانما تطلب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لايقتضى جوابا لانك لاتريد وقوف وجود غيره على وجوده ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فاذا قلت فى الامر إيتني أكرمك وأحسن الى أشكرك فتقديره بعد قولك ايتنى إن تأتنى أكرمك كانك ضمنت الاكرام عند وجود الاتيان ووعدت بايجاد الاكرام عند وجود الاتيان وليس ذلك ضمانا مطلقا ولاوعدا واجبا انما معناه إن لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء والنهى قولك لاتزرزيدا يهنك على تقدير إن لاتزره يهنك ولذلك قال النحويون انه لايجوز ان تقول لاتدن من الاسد يأكلك لان التقدير لاتدن من الاسد إن لاتدن من الاسد يأكلك وهذا محال لان تباعده لايكون سببا لأكله لانه يعاد لفظ الامر والنهى ويجعل شرطا وجوابه ماذكر بعد الامر والنهى واذا قلنا أكرم زيدا يكرمك فالذى تضمره من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت لاتدن من الاسد يأكلك بالرفع جاز لان معناه يأكلك إن دنوت منه وكذلك لوقلت لاتدن من الاسد فيأكلك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لايكن دنو فأكل « والاستفهام أين بيتك أزرك » كانه قال أين بيتك إن أعلم مكان بيتك أزرك وتقول أأتيتنا أمس نعطك اليوم معناه أأتيتنا أمس ان كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم وان كان قولك اأتيتنا أمس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الاتيان وانما الجزاء فى غير الواجب قال الله تعالى(ياأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم)ولما انقضى ذكرها قال(يغفرلكم ذنوبكم)جزم لانه جواب هل وقال الزجاج يغفرلكم جواب قوله تؤمنون بالله ورسوله الآية فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل لان المغفرة لاتحصل بالدلالة على الايمان انما تحصل بنفس الايمان والجهاد ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمنوا بالله مكان تؤمنون والاظهر الوجه الاول وهو أن يكون جواب هل لان تؤمنون انما هو تفسير للتجارة على معناها لاعلى لفظه ولو فسرها على لفظها لقال أن تؤمنوا لان أن تؤمنوا اسم وتجارة اسم والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد فمن حيث كان تفسيرا للتجارة فهو من جملة ماوقع عليه الاستفهام بهل والاعتماد فى الجواب على هل وهل فى معنى الامر لانه لم يقصد الى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون أولا يدلون عليها وانما المراد الامر والدعاء والحث على ماينجيهم ومثله قوله تعالى(فهل أنتم منتهون) فان المراد انتهوا لانفس الاستفهام « وأما التمنى فقولك ليت زيدا عندنا يحدثنا » فيحدثنا جزم لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه قولهم ألا ماء أشربه فهذا أيضا معناه التمنى وهى لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت فى النكرة فأحدث دخولها معنى التمنى فلامع مابعدها فى موضع نصب بما دل عليه ألا من معنى التمنى وقال

ابو

أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء وثمرة الخلاف تظهر فى الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء باردا بنصب الصفة لان موضعها نصب وأبو العباس يرفع النعت و يقول الا ماء بارد واذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني جاز ان يجاب بالجزم فيقال أشرب به كالو صرحت بالتمنى وقلت ليت لى ماء أشرب به « واما العرض فقولك ألا تنزل عندنا تصب خيرا » فقولك الا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر ألا تفعل كذا وكذا يعرضه عليه وتصب خيرا جوابه وهو داخل فى جواب الاستفهام الا انه لما كان القصد فيه الى العرض وان كان لفظه استفهاما سماه عرضا وتقديره ان تنزل عندنا تصب خيرا وهذه الاشياء انما أضمر حرف الشرط بعدها لانها تغني عن ذكره و تكتفى بذكرها عن ذكره اذ كانت غير واجبة وصار الثانى مضمون الوجود اذا وجد الاول فلذلك قال الخليل هذه الاوائل كلها فيها معنى ان ولذلك انجزم الجواب ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه معنى الامر والنهى بمنزلتهما فى ذلك تقول اتقى الله أمرؤ وفعل خيرا يثب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيرا وحسبك ينم الناس ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم من كلامنا ان الامر والنهى قد يجابان بالجزم على تقدير اضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة « فكذلك ما كان فى معنى الامر والنهى اذا أجيب يكون مجزوما » لان العلة فى جزم جواب الامر انما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ واذا كان من جهة المعنى لزم فى كل ما كان معناه معنى الامر فمن ذلك قولهم « اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه » لان المعنى ليتق الله وليفعل خيرا وليس المراد الاخبار بأن انسانا قد اتقى الله وانما يقوله مثلا الواعظ حاثا على التقى والعمل الصالح ويقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الامر الصريح والخبر قد يستعمل بمعنى الامر نحو قوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ أى ليرضعن ومن ذلك قولهم فى الدعاء رحمه الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الامر ومن ذلك قولهم « حسبك ينم الناس » معنى حسبك هنا الامر أى اكتف واقطع ومثله كيفك وشرعك كلها بمعنى واحد وكذلك قدك وقطك كله بمعنى حسب وقولهم حسبك ينم الناس كأن انسانا قد كان يكثر الكلام ليلا و يصيح بحيث يقلق من يسمعه فقيل له ذلك أى اكتف واقطع من هذا الحديث فان تفعل ينم الناس ولا يسهروا وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لعلم المخاطب به وذلك انه لا يقال شئ من ذلك الا لمن كان فى أمر قد بلغ منه مبلغا فيه كفاية فيقال له هذا ليكف و يكتفى بما قد علمه المخاطب وتقدير الخبر حسبك هذا أو حسبك ما قد علمته ونحو ذلك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان النفى لا يدل على الاثبات ولذلك امتنع الاضمار فى النفى فلم يقل ما تأتينا تحدثنا ولكنك ترفع على القطع كأنك قلت لا تدن منه فانه يأكلك وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان المعنى اذا كان مرادا لم يجز حذف اللفظ الدال عليه لانه يكون اخلالا بالمقصود اللهم الا أن يكون ثم ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بازاء ذلك المعنى فيحصل العلم

بالمعنى ضرورة العلم بافقله وههنا انما ساغ حذف الشرط وأداته لتقـدم مايدل عليـه من الامر والنهى والاستفهام والتمني والعرض فيلزم أن يكون المضمر من جنس الظاهر اذلوخالفه لمادل عليه فاذا كان الظاهر موجبا كان المضمر موجبا واذا كان نفيا كان المضمر مثله والامر كالموجب من حيث كان طلب ايجاب والنهي كالنفي من حيث كان طلب نفي فلذلك كان حكم الامر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وبغير اداة نحو إن زيدا قائم وزيد قائم كذلك يكون الامر باداة وبغير اداة نحو ليقم زيد وقم يا زيد وكما لايكون النفي الا باداة كان النهى كذلك نحو لاتقم فاذا كان الظاهر أمرا كان المضمر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أكرمني أكرمك كان التقـدير إن تكرمني أكرمك واذا قلت لاتعص الله يدخلك الجنة كان المعنى ان لاتعصه يدخلك الجنة قال النحويون « انه لايجوز ان تقول لاتدن من الاسد يأكلك » بالجزم لان التقدير عندهم ان يعاد لفظ الامر والنهى فيجعل شرطا جوابه ماذكر بعد الامر والنهى فيصير التقدير ان لاتدن من الاسد يأكلك وهذا محال « قال ولذلك امتنع ماتأتينا تحدثنا » بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهى لانه يصير التقدير ماتأتينا ان لاتأتنا تحدثنا وذلك محال وليس الامر على ماظن لان النهى يجوز في موضع ويمتنع في آخر ألاترى انك اذا قلت لاتعص الله يدخلك الجنة كان صحيحا لان التقدير إن لاتعصه وهذا كلام سديد ولوقلت لاتعص الله يدخلك النار كان محالا لان عدم المعصية لايوجب النار وأنت في طرف النفي لاتجوز الجواب بالجزم بحال فعلم ان العلة المانعة في طرف النفي غير العلة المانعة في طرف النهى وانما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفي فيه يقع على القطع نحو قولك مايقوم زيد فقد قطع بانه ليس يقوم فالامر والنهى والاستفهام والتمني والعرض فليس فيه قطع بوقوع الفعل فمن هنا تضمن معنى الشرط قال « ولكنك ترفع على القطع » يريد اذا رفعت الفعل في جواب النهى جاز على الاستئناف لاعلى انه جواب « كأنك قلت لاتدن من الاسد انه مما يأكلك فاحذره » ومثله لاتذهب به تغلب عليه الجزم فاسد والرفع جيد « فان جئت بالفاء ونصبت كان حسنا » لان الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف فكانه قال لايكن منك دنو فأكل وكذلك الرفع فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله عزوجل (فهب لي من لدنك وليا يرثني) أوحالا كقوله (فذرهم في طغيانهم يعمهون) أوقطعا واستئنافا كقولك لاتذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه بيت الكتاب * وقال رائدهم أرسوا نزاولها * ومما يحتمل الامرين الحال والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره يحفرها وقول الاخطل

* كروا الى حرتيكم تعمرونهما * وقوله عزوجل (فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لاتخاف دركا ولاتخشى)، ﴾

قال الشارح : يريد ان هذه الاشياء التي تجزم على الجواب في الامر والنهى وأخواتهما « اذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة » ان كان قبله ما يصح وصفه به « وإما حالا ان كان قبله معرفة « وإما على القطع والاستئناف » مثال الاول قولك أعطني درهما أنفقه اذا لم تقصد الجزاء

رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى « فهب لى من لدنك وليا يرثنى » فقرى بالجزم والرفع فالجزم على الجواب والرفع على الصفة أي هب لى من لدنك وليا وارثا والرفع هنا أحسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أما المعنى فلانه اذا رفع فقد سأل وليا وارثا لان من الاولياء من لا يرث واذا جزم كان المعنى ان وهبته لى ورثنى فكيف يخبر الله سبحانه بما هو أعلم بهمنه ومثله قوله تعالى (ردءاً يصدقنى) بالرفع والجزم « ومثال الثانى » خل زيدا يمزحُ أى مازحا لانه لا يصلح ان يكون وصفا لما قبله لكونه معرفة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى (ذرهم فى خوضهم يلعبون) فهو حال من المفعول فى ذرهم ولا يكون حالا من المضمر فى خوضهم لانه مضاف والحال لا يكون من المضاف اليه (والثالث) ان يكون مقطوعا عما قبله مستأنفا كقولك « لا تذهب به تغلب عليه » وذلك ان الجزم ههنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى اذ يصير التقدير إن لا تذهب به تغلب عليه فيصير عدم الذهاب بهسبب الغلب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفا كأنك أخبرت انه ممن يغلب عليه على كل حال وكذلك « قم يدعوك » أى انه يدعوك فأمرته بالقيام وأخبرته انه يدعوه البتة ولم ترد الجواب على انه ان قام دعاه وأما بيت الكتاب وهو

وقال رائدُهم أرْسوا نُزاولُها فكلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يُقْضَى بمقدارِ (١)

البيت للاخطل والشاهد فيه رفع نزاولها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز يصف

(١) نسب الشارح هذا البيت للاخطل تبعا لشراح كتاب سيبويه . قال البغدادى . وراجعت ديوان الاخطل مرارا فلم اظفر به فيه . والاستشهاد به على ان تزاولها استئناف ولذلك وجب رفعه قال سيبويه . وتقول ائتنى آتك فتجزم على ما وصفنا وان شئت رفعت على ان لا تجعله معلقا بالاول ولكنك تبتدئه و تجعل الاول مستغنيا عنه كانه يقول ائتنى أنا آتيك ومثل ذلك قول الاخطل * وقال رائدهم ارسوا نزاولها .... (البيت) اه واجاز العلامة الرضى ان يكون تزاولها حالا . فان قلت الحال قيد لعاملها فكيف يكون الارساء فى حال المزاولة والمزاولة تكون بعد الارساء . قلنا اول المزاولة مقارن للارساء وان كانت لا تتم الا بعده ...... واعلم انه يجب فى هذا البيت ترك العطف لما بين جملتى ارسوا ونزاولها من كمال الانقطاع فان الاولى انشائية لفظا ومعنى والثانية خبرية لفظا ومعنى ولهذا يستشهد به علماء المعانى وكما لا يجوز العطف فكذلك لا يجوز ان يجزم نزاولها فى جواب الامر وهو ارسوا لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة . والامر فى الجزم على عكس هذا المعنى فانه يصير الارساء علة المزاولة كما فى قولك أسلم تدخل الجنة . ومن هذا تدرك خطأ الشارح فى تقريره تبعا للاعلم . والرائد الذى يتقدم القوم ليطلب الكلأ والماء واصله من الرود وهو التردد فى طلب الشىء برفق . وارسوا — بفتح الهمزة — امر من الارساء اى اقيموا ماخوذ من ارسيت السفينة ارساء اى حبستها بالرساة . ونزاولها مضارع زاول الشىء اى حاوله وعالجه . والحتف الهلاك . والضمير فى نزاولها للحرب كما قرره العلامة سعد الدين التفتازانى . اى قال رائد القوم ومقدمهم أقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه . ويدل لصحة هذا المعنى بيت يذكرون انه بعد البيت الشاهد وهو .

اما نموت كراما أو نفوز بها لنسلم الدهر من كد واسفار

ومن هذا التقرير تفهم خطأ الشارح في تقريره ان هذا البيت فى وصف شرب . وقد انساق اليه هذا الخطأ من كونه تابعا للاعلم حيث حط اوارتحل . فتأمل هذا والله يعصمك ويرشدك

شربا ذهب رائدهم فى طلب الخمر فظفر بها فقال لهم أرسوا أى انزلوا نشرب بها نزاولها أى نخاتل صاحبها عنها فكل حتف امرئ يمضى بمقدار أى الموت لابد منه فلنحصل على لذة النفس قبل الموت قال « ومما يحتمل الامرين الحال والقطع ذره يقول ذاك » يجوز الرفع فى يقول على الحال أى ذره قائلا ويجوز ان يكون مستأنفا كأنه قال ذره فانه ممن يقول ذاك وأما قولهم « مره يحفرها » فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كأنه قال ان أمرته يحفرها وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه (أحدها) ان يكون يحفرها على معنى فانه ممن يحفرها كما كان فى لاتدنُ من الاسد يأكلك (والثانى) ان يكون على الحال كأنه قال مره فى حال حفرها ولو كان اسما لظهر النصب فيه فكنت تقول مره حافرا لها (والثالث) أقلها وذلك ان تريد مره ان يحفرها فتحذف أن وترفع الفعل لان عامله لا يضمر وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أن وعليه قوله

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى ... وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلِدِى (١)

والجزم أظهر ومنه قول الاخطل

كُرُّوا الى حَرَّتَيكُمْ تَعمُرونهما ... كما تَكُرُّ الى أوطانها البقرُ (٢)

الشاهد فيه رفع تعمرونهما إما على الاستئناف وقطعه عما قبله وإما على الحال كأنه قال عامرين أي مقدرين ذلك وصائرين اليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .. الحرة أرض ذات حجارة سود وكأنه يعيرهم بنزولهم فى الحرة لحصانتها وهى حرة بنى سليم وثناها لحرة أخرى تجاورها وأما قوله تعالى « فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لاتخاف دركا ولا تخشى » فيجوز ان يكون رفع لاتخاف ولاتخشى على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقا فى البحر غير خائف دركا ولا خاشيا و يقوى رفع لاتخاف اجماع القراء على رفع ولاتخشى وهو معطوف على الاول و يجوز ان يكون رفعه على القطع و الاستئناف أى أنت لاتخاف

---

(١) البيت لطرفة بن العبد من معلقته . وبعده :

فان كنت لاتستطيع دفع منيتى ... فدعنى ابادرها بما ملكت يدى

والاستشهاد به على ان أحضر منصوب بان مضمرة بدليل قوله وأن اشهد وهذه رواية الكوفيين .. والبصريون يروونه برفع احضر ويقولون ان عوامل الافعال ضعيفة لاتعمل مع الحذف واذا حذفت ارتفع الفعل ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمرونى أعبد) وقد اختلف البصريون فى اصل روايتهم بعد اتفاقهم على الرفع فى أحضر فقال سيبويه أصل الكلام أن احضر فلما حذفت أن ارتفع الفعل وأن احضر مجرور بمن محذوفا وأن اشهد معطوف عليه . وقال المبرد جملة احضر حال من الياء وان اشهد معطوف على المعنى لانه لما قال احضر دل على الحضور كما تقول من كذب كان شرا له اى كان الكذب شرا له . وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت مرارا

(٢) البيت للاخطل . والاستشهاد به فى قوله «تعمرونهما» لوقوعه موقع الحال . والتقدير كروا عامرين اى مقدرين لهذه الحال صائرين اليها قال سيبويه: واما قول الاخطل * كروا الى حرتيكم .... (البيت) * فعلى قوله كروا عامرين وان شئت رفعت على الابتداء * اه وقال الاعلم : ولو امكنه الجزم على جواب الامر لجاز وحمله على القطع جائز ايضا . يقول هذا لبنى سليم فى هجائه لقيس ، وبنو سليم منهم . وحرة بنى سليم معروفة وثناها بحرة اخرى تجاورها . والحرة الارض ذات الحجارة السود واشتقاقها من حر النار كانها احرقت لسوادها وعيرهم بالنزول فى الحرة لحصانتها ولامتناع الذليل بها . اه

دركا ويجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركا ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل فنصب الضمير الذي كان مجرورا ثم حذف المفعول اتساعا كقوله تعالى « واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده » والتقدير لا يجزى فيه ومن جزم لا تخاف جعله جوابا لقوله واضرب لهم على تقدير ان تضرب لا تخف دركا ممن خلفك ويرفع تخشى على القطع أى وأنت غير خاش فاعرفه ،

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ان تأتنى تسألنى أعطك وان تأتنى تمشى أمش معـك ترفع المتوسط ومنه قول الحطيئة ﴾

مَتى تأتِهِ تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِهِ　　تجِدْ خيْرَ نارٍ عندها خيْرُ مُوقِدِ

وقال عبيد الله بن الحر

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا فى دِيارِنا　　تَجِدْ حطَبًا جَزْلاً ونارًا تأجَّجا

فجزمه على البدل ﴾

قال الشارح : اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربين (أحدهما) مرفوع لا غير (والآخر) يدخل بين المجزومين وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البدل من الاول وبين الرفع على الحال فأما مايكون رفعا لا غير فان يكون الفـعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل فلا يكون بدلا منه وذلك « ان تأتنا تسألنا نعطك » وان يأتنى زيد يضحك أكرمـه لا يحسن فى ذاك غير الرفع لان يضحـك وتسأل ليس من الاتيان فى شيء فهو فى موضع الحال كأنه قال ان يأتنى زيد ضاحكا وان تأتنى سائلا فان أبدلته منـه على انه بدل غلط لم يمتنع كأنك أردت الثانى فسـبق لسانك الى الاول فابدلته منه وجعلت الاول كاللغو على حد مررت برجل حمار ولا يكون فى الفعل من البـدل الا بدل الكل وبدل الغلط ولا يكون فيه بدل بعض ولا اشتمال ولو قلت ان تأتنى تمشى أمش معك جاز ان ترفع تمشى فيكون معناه ان تأتنى ماشيا أمش معك وجاز ان تجزم على البدل من الاول لان تأتنى فى معنى تمشى لان المشى ضرب من الاتيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الاتيان فأما قوله

« * متى تأته تعشو الخ » « ١ » الشاهد فيـه رفع تعشو على انه حال والمراد متى تأته عاشيا أى قاصدا فى الظلام يقال عشوته أى قصدته ليلا ثم اتسع فقيل لكل قاصد عاش وعشوت النار أعشو اليها اذا استدللت عليها ببصر ضعيف تجد خير نار أي تجدها معدة للضيف الطارق.. وأما قول الآخر

« * متى تأتنا تلمم الخ * » « ٢ » فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتنا لان الالمام ضرب

---

(١) سبق شرح هذا البيت قريبا فانظره

(٢) هذا البيت من قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا لعبدالله بن الحر قالها وهو فى حبس مصعب بن الزبير فى الكوفة وكان ابن الحر لشهامته لا يطيع احدا فقال الناس لمصعب .إن عبيد الله بن الحر كان قد ابى على المختار غير مرة وخالفه وقاتله وفعل مثل ذلك بعبيد الله بن زياد من قبل فليس عليه طاعة لاحد ونحن نتخوف ان يثور فى السواد فيكسر عليك الخراج كما كان يفعل وقـد طار طرقا من الخلاف فالطف له حتى تحبسه . فلم يزل مصعب يتلطف به ويعده ويمنيه الامانى حتى أتاه . فلما أتاه امر به فحبس وكان معه فى الحبس عطية بن عمرو البكرى و كان عطية شديد الجزع .

من الآتيان فهو على حد قولك في الاسماء مررت برجل عبد الله فسر الاتيان بالالمام كما فسر الاسم الاول بالاسم الثاني ولو رفع على الحال لجاز في العربية لولا انكسار وزن البيت وقوله تأججا يجوز ان يكون تثنية على الصفة للحطب والنار وذكر الراجع لان الحطب مذكر فغلب جانبه و يجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أهم اذالنار به تكون و يجوز ان يكون من صفة النار وذكر على معنى شهاب أو على ارادة النون الخفيفة وأبدل منها الفا في الوقف يمدح في هذا البيت بغيضا وهو من بني سعد بن زيد مناة وبعد هذا البيت

اذا خرَجوا منْ غمْرةٍ رَجَعوا لها ... بأسيافهم والطعنُ حينَ تفرجا

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ان تأتني آتك فأحدثك بالجزم و يجوز الرفع على الابتداء

ومطلع هذه القصيدة .

اقول له صبرا عطي فانما ... هو السجن حتى يجعل الله مخرجا

وقبل البيت المستشهد به .

ومنزلة — يابن الزبير — كريهة ... شددت لها من آخر الليل اسرجا

لفتيان صدق فوق جرد كانها ... قداح براها الماسخي وسحجا

اذا خرجوا من غمرة رجعوا لها ... باسيافهم والطعن حتى تفرجا

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا (البيت)

ومن هذا الذي ذكرنا لك تعلم خلط العلامة الشارح حيث يقول « يمدح في هذا البيت بغيضا الخ » فان البيت الذي يقال في مديح بغيض هو الشاهد الذي قبل هذا وهو قول الحطيئة ● متى تأته تعشو الى ضوء ناره ..... البيت * والحمد لله الذي يلهم الصواب من شاء من عباده .. وقوله « عطي » هو منادى مرخم عطية . والواو في قوله « ومنزلة » واو رب وابن الزبير هو مصعب . واسرج جمع سرج . والجرد جمع اجرد وهو القصير الشعر من الخيل . والقداح جمع قدح — بكسر القاف فيهما — وهو عود السهم قبل ان يجعل له نصل . والماسخي — بالخاء المعجمة — الذي يصنع السهام . وسحجا — بتشديد الحاء المهملة وقبلها سين مهملة — اى نحته وملسه . والغمرة — بفتح الغين المعجمة — الشدة والطعن معطوف على الاسياف . وتفرجا اصله تتفرجن بنون التوكيد خفيفة فقلبت الفا وحذفت التاء من اوله ومعناه تتكشف والفرجة الثلمة وفاعله ضمير الغمرة وقوله « متى تأتنا الخ » فان تلمم فيه بدل من تأتنا لان الثاني من جنس الاول فانه يقال ألم الرجل بالقوم الماما اتاهم فنزل بهم ومنه قيل ألم بالمعنى اذا عرفه وألم بالذنب اذا فعله . وتعشو كذلك في البيت السابق من جنس الاتيان فلولا انه في شعر لجاز جزمه . قال اللخمي . ولو كان تعشو في موضع يقوم بالجزم فيه وزن الفعل لجاز ان يبدل من تأته لان معناهما واحد لانه كثر في كلامهم حتى صار كل قاصد عاشيا . اه . والحطب الجزل — بفتح الجيم — الغليظ منه يريد انهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر اليها الضيوف على بعد ويقصدوها والتأجج توقد النار . وتأججا في البيت فعل ماض والالف فيه للاطلاق وفاعله ضمير النار وانما رد الضمير مذكرا لانه اراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لان تأنيث النار غير حقيقي فيكون على حد قول عامر بن جوين الطائي ● ولا ارض ابقل ابقالها * وقيل ليست الالف للاطلاق وانما هي ضمير الاثنين وهما الحطب والنار وانما ذكر الضمير لتغليب الحطب على النار . وقال قوم تاججا فعل مضارع حذفت منه تاء والفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة

وكذلك الواو وثم قال الله تعالى « من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم »وقرئ ويذرهم وقال«وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لايكونوا أمثالكم » وقال « وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لاينصرون» ، ﴾

قال الشارح : اعلم انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالعطف على المجزوم على اشراك (الثانى) مع (الاول) فى الجواب والرفع على القطع والاستئناف وذلك قولك « ان تأتني آتك فأحدثك »كأنه وعده ان أتاه فانه يأتيه فيحدثه عقيبه ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده كما قال

* يريد ان يعربه فيعجمه * (١) أي فهو يعجمه على كل حال ومثله قوله تعالى « ان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء » قرئ فيغفر جزما ورفعا على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين الفاء والواو وثم من حروف العطف حكم الجميع واحد فى ذلك وأما قوله تعالى «من يضلل الله فلاهادي له ويذرهم» فقد قرئ ويذرهم جزما ورفعا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو «فلا هادي له» لان موضعه جزم والمراد بالموضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستئناف على معني وهو يذرهم فى طغيانهم فعطف هنا بالواو كما عطف فى الآية قبلها بالفاء وأما قوله تعالى « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لايكونوا أمثالكم »وقوله«وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لاينصرون » ففيهما شاهد على العطف بثم كما عطف بالفاء الا انه جزم فى الاولى ورفع فى الثانية وكل جائز صحيح وحكم الجميع واحد الا الفاء فانه قد أجاز بعضهم فيه النصب وقرأ الزعفرانى« يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »وقد استضعفه سيبويه لانه موجب فصار من قبيل * وألحق بالحجاز فأستريحا * «٢» والذى حسنه قليلا كونه معطوفا على الجزاء والجزاء لايجب الا بوجوب الشرط وقد يتحقق وقد لايتحقق فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وسأل سيبويه الخليل عن قوله عزوجل « لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين » فقال هذا كقول عمرو بن معد يكرب

---

(١) هذا البيت من الرجز للحطيئة يقوله وهو يجود بنفسه وقد قال له قومه . اوص فقال.

الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لايعلمه

زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعربه فيعجمه

ومعنى الابيات ووجه الاستشهاد فيها ظاهر

(٢) هذا عجز بيت وصدره * سأترك منزلى لبنى تميم * ولم يعزه احد ممن شرح كتاب سيبويه الى احد ، وعزاه العينى والسيوطى الى المغيرة بن حبناء . ويستشهد بهذا البيت على ان استريح جاء منصوبا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفى اصلا . قال سيبويه . وقد يجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانك تجعل ان العاملة. فمما نصب في الشعر اضطرارا قوله * سأترك منزلى ... (البيت) * وهو ضعيف في الكلام .. وقال الاعلم : ويروى لاستريحا ولا ضرورة فيه على هذا. اهو قال ابن عصفور : ولقائل ان يقول لانسلم ان استريح منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتأكيد مثل ذلك جائز فى الضرورة قال سيبويه . يجوز للمضطر انت تفعلن ولاشك ان التخريج على هذا متجه بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه . قال البغدادي. وكلام ابن عصفور من قبيل غسل الدم بالدم لانه تفصى من ضرورة ولجأ الى ضرورة وشرط كل من النصب والتأكيد مفقود

دَعْني فأذْهَبَ جانباً يوماً وأكفِكَ جانباً

وكقوله

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ مامضى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائياً

أي كما جروا الثاني لان الاول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جزموا الثاني لان الاول يكون مجزوما ولافاء فيه فكأنه مجزوم »

قال الشارح : لولا معناه الطلب والتحضيض فاذا قلت لولا تعطيني فمعناه أعطني فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر اذ كان في معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ماتقدم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا آخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على مابعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقدير سقوطها ونظير ذلك في الاسم ان زيدا قائم وعمرو وعمرا ان نصبت فبالعطف على مابعد ان وان رفعت فبالعطف على موضع ان قبل دخولها وهو الابتداء فأما قول عمرو بن معد يكرب « دعني فأذهب الخ » (١) فالشاهد فيه انه عطف على جواب الامر واعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لولم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبهه الخليل بقول الآخر « بدالي أني الخ » (٢) البيت لصرمة الانصارى وقيل لزهير والشاهد فيه انه خفض سابق

---

(١) نسب مؤلف الكتاب هذا البيت الى عمرو بن معديكرب وفي كلامه مايشعر بان البيت مذكور في كتاب سيبويه فاما عن نسبته الى عمرو فقال البغدادي . وهذا البيت لم اجده في ديوان عمرو بن معد يكرب فاني تصفحت ديوانه مرارا فلم اره فيه كان غيري تصفح ديوانه فلم يجده فيه . واما عن كونه في كتاب سيبويه فقال البغدادي ايضا . اقول بيت معديكرب لم يورده سيبويه في كتابه البتة لاهنا ولافي موضع آخر اه ونحن نقول انا كذلك لم نجد هذا البيت في كتاب سيبويه مع أننا خدمنا ابياته ومسائله خدمة جليلة ورتبنا له فهارس دقيقة ولله الحمد والمنة . والاستشهاد في هذا البيت على انه عطف اكفك مجزوما على جواب الامر المنصوب بان بعد الفاء السببية وهو فاذهب على توهم سقوط الفاء وجزم اذهب في جواب الامر وهذا معنى تشبيهه بقوله « بدالي اني لست مدرك مامضى » البيت وسنذكر فيه كلاما طويلا يتضح به المقام كل الوضوح ان شاء الله

(٢) هذا البيت ينسبه سيبويه تارة الى زهير بن ابي سلمى وتارة الى صرمة الانصارى . وينسبه قوم لابن رواحة الانصارى . ونسبته الى زهير هي الصحيحة وهو من قصيدة له اولها .

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الامر او يبدو لهم مابداليا

بدا لى ان الناس تفنى نفوسهم واموالهم ولا ارى الدهر فانيا

واني متى اهبط من الارض تلعة اجد اثرا قبلي جديدا وعافيا

وقبل البيت المستشهد به

بدا لى ان الله حق فزادني من الحق تقوى الله ماقد بداليا

بدا لى انى لست مدرك ... (البيت) وبعده .

اراني اذا ماشئت لاقيت آية تذكرني بعض الذى كنت ناسيا

وما ان ارى نفسي تقيها كريمتي وما ان تقي نفسي كريمة ماليا

بالعطف على خبر ليس على توهم الباء لان الباء تدخل في خبر ليس كثيرا فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابق ومثله

مَشَائِيمُ لَيْسوا مُصْلِحِينَ عشيرَةً ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُها (١)

بجر ناعب على توهم الباء في الخبر الذى هو مصلحين وقريب من ذلك قوله

امُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (٢)

فانه توهم ان فادخل اللام في الخبر حتى كأنه قال إن أم الحليس اذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا وعكس قوله ذلك تعالى « ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم » تقدر حذف إن عند سيبويه ثم أدخل الفاء في خبر الذين وحاصله انه غلط فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول والله ان أتيتنى لا أفعل بالرفع وأنا والله ان تأتنى لا آتك بالجزم لان « الاول » لليمين « والثانى » للشرط ، ﴾

قال الشارح : اعلم « ان اليمين » لابد لها من جواب لان القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى فاذا أقسمت على المجازاة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب والقسم انما يؤكد الاخبار ألا ترى انك لا تقول والله هل تقوم ولا والله قم لان ذلك ليس بخبر فلما كان القسم معتمدا به الجواب بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة فتقول « والله ان أتيتنى لا أفعل »

والاستشهاد في البيت على ان قوله « سابق » بالجر معطوف على مدرك على انه توهم ان فيه الباء فان الباء تزاد بكثرة في خبر ليس قال الله تعالى « أليس الله بكاف عبده » « أليس ذلك بقادر » قال سيبويه « وسألت الخليل عن قول الله عز وجل « فاصدق وأكن » فقال هو كقول زهير « بدا لي انى ... البيت » فانما جروا هذا لان الاول تدخله الباء فجاءوا بالثانى وكأنهم قد اثبتوا في الاول الباء وكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثانى وكأنهم قد جزموا قبله فعلى ذلك توهموا هذا « اه » وانكر المبرد رواية الجر في « ولا سابق » وقال « حروف الخفض لا تضمر وتعمل والرواية عنده « ولا سابقا » بالنصب « ولا سابقى » بالاضافة الى ياء المتكلم « ولا سابق شيئا » بالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام ولا انا سابق شيئا

(١) هذا البيت للاحوص الرياحى . والشاهد فيه قوله « ولا ناعب » بالجر على توهم الباء في قوله « مصلحين » وقد فصلنا القول في الشاهد الذى قبله ورواه سيبويه مرة « ولا ناعبا » بالنصب ... يهجو قوما وينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح والخير فيقول لا يصلحون امر العشيرة اذا فسد ما بينهم ولا يأتمرون لخير فغرابهم لا ينعب الا بالتشتيت والفراق . وهذا مثل للتطير منهم والتشاؤم بهم . والنعيب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك . ومنه ناقة نعوب ومنعب اذا مدت عنقها في السير ☆

(٢) قد مضى شرح هذا البيت . والشاهد فيه دخول اللام على قوله « لعجوز » وهو خبر عن قوله « ام الحليس » وهذه اللام انما تدخل على المبتدأ . والذى ذكره الشارح احد تخريجات لهذا البيت . ومنها ان هذه اللام داخلة في الاصل على المبتدأ فان اصل الكلام ام الحليس لهى عجوز ولكنه لما حذف المبتدا اتصلت بالخبر وارجع الى شرحنا فيما مضى لهذا البيت

بالرفع لانه جواب القسم والشرط ملغى كأنك قلت والله لا أفعل ان أتيتني وصار الشرط معلقا على جواب اليمين كما كان معلقا عليه الظرف من نحو اذا قلت والله لا أفعل يوم الجمعة وتقول والله ان أتيتني آتيك والمراد لا آتيك فلا تحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها اذ لو كان ايجابا لزمته اللام والنون نحو والله لآتينك ومنه قوله تعالى (تالله تفتؤ تذكر يوسف) أي لا تفتؤ ولو جزمت الشرط وقلت والله ان تأتني لا آتيك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجزم الا جواب له والجواب هنا للقسم فان تقدم القسم شئ ثم أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغي القسم نحو قولك « أنا والله ان تأتني لا آتك » اعتمد الشرط والجزاء على أنا وصار القسم حشوا ملغى كأنه ليس في اللفظ ألا ترى انك تقول زيد والله منطلق ولو قدمت القسم لزمك ان تأتي باللام فتقول والله لزيد منطلق فبان الفرق أن القسم اذا وقع حشوا ألغى وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام فأنا مبتدأ والشرط وجوابه خبر المبتدأ والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لا حكم له فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل مثال الامر

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزائدة فتقول في تضع ضع وفي تضارب ضارب وفي تدحرج دحرج ونحوها مما أوله متحرك فان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل فتقول في تضرب اضرب وفي تنطلق وتستخرج انطلق واستخرج والاصل في تكرم تؤكرم كتدحرج فعلى ذلك خرج أكرم ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله ولصيغته أسماء بحسب اضافاته فان كان من الاعلى الى من دونه قيل له أمر وان كان من النظير الى النظير قيل له طلب وان كان من الادنى الى الاعلى قيل له دعاء وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية * أمرتك أمرا جازما فعصيتني * (١) فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والاصابة في المشورة مع ان الشعر موضع ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر في موضع الطلب والدعاء...وأما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أبقيته على حركته نحو قولك في تدحرج دحرج وفي تسرهف سرهف وفي ترد رد وفي تقوم قم وان كان ساكنا أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضم اتباعا لضمته وكراهية الخروج من كسر الى ضم والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كلا حاجز والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل في الامر تابعة لثالث المستقبل ان كان مضموما ضممتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يلتبس الامر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلم « فان قيل »

---

(١) استشهد بهذا الشطر على انه قد يقول الصغير للكبير « امرتك » ورد هذا وخرجه على ان تسمية عمرو ماصدر عنه لمعاوية امرا مراعى فيه ايضا انه يرى نفسه فوق معاوية ثم قال ان الشعر مظنة الضرورة وهذا توجيه آخر فتأمل والله يرشدك

ولم حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر قيل لكثرته فى كلامهم فآثروا تخفيفه لان الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على ان المأمور هو المخاطب ولانه ربما التبس الامر بالخبر لو ترك حرف الخطاب على حاله « فان قيل » ولم كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لما كان زمن الامر المستقبل أخذ من اللفظ الذى يدل عليه وهو المضارع وقوله « والاصل فى تكرم تؤكرم كتدحرج » كأنه جواب دخل مقدر كأنه قيل لم قالوا فى الامر من تكرم وتخرج ونظائرهما أكرم وأخرج بهمزة مفتوحة مقطوعة وهلا جاءوا فيه بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا فى تضرب وتخرج حين سكن ما بعد حرف المضارعة فالجواب ان الاصل تؤكرم بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضى أكرم وأخرج بهمزة التعدية على وزان دحرج فالهمزة بازاء الدال فاذا رددته الى المضارع زدت فى أوله حرف المضارعة وكان القياس تؤكرم نحو تدحرج لان حرف المضارعة انما تزاد على لفظ الماضى من غير حذف شئ منه الا انهم حذفوا الهمزة من أوله كراهية اجتماع همزتين فى فعل المخبر عن نفسه نحو أأكرم ثم حملوا عليه سائر المضارعة ليجرى الباب على منهاج واحد فى الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك فى يعد وتعد ونعد وأعد وان لم يقع الواو بين ياء وكسرة واذا أمرت منه حذفت حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهمزة فقلت أكرم وأخرج وذلك لامرين (أحدهما) ان الموجب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة (والآخر) انه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنا احتيج الى همزة الوصل وكان رد ما حذف منه أولى فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ماليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لام كقولك لتضرب أنت وليضرب زيد ولأضرب أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولأضرب أنا ، ﴾

قال الشارح : الاصل فى الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذ الحروف هى الموضوعة لافادة المعانى كلا فى النهى ولم فى النفى الا انهم فى أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل « وماعدا المخاطب من الافعال المأمور بها الزمها اللام » لانه لم يجز حذف حرف المضارعة منه لئلا يلبس ولعدم الدليل عليه « فمن ذلك ماليس للفاعل » وهو فعل مالم يسم فاعله إذا أمرت به لزمته اللام نحو لتعن بحاجتى ولتوضع فى تجارتك ولتزه علينا يارجل فهذا القبيل لابد فيه من اللام وان كان مخاطبا حاضرا لان هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة لئلا يكون اجحافا به واذا لم يجز الحذف مع المخاطب فان لا يجوز مع الغائب أولى ولذلك تقول « لتضرب يازيد وليضرب هو » وكذلك لو كان الامر لغائب أو متكلم لم يكن بد من اللام نحو ليقم وليخرج بكر ولأقم ولأخرج وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزمهنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الاتيان بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحل قابلا من حيث كان معربا لما فيه من حروف المضارعة وربما حذفوا هذه اللام فى الشعر وجزموا بها أنشد أبو زيد

فتضحي صريعاً لا تقوم لحاجة ... ولا تسمع الداعي ويسمعك من دعا (١)

وأنشد سيبويه

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي ... لك الويل حر الوجه أو يبك من بكا (٢)

وأنشد أيضا

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من شيء تبالا (٣)

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت . والشاهد فيه قوله «ويسمعك» حيث جزم الفعل على تقدير لام الامر فانه اراد وليسمعك الخ قال سيبويه: واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كانهم شبهوها بان اذا اعملوها مضمرة وقد قال الشاعر * محمد تفد نفسك .... البيت * وانما اراد لتفد وقال متمم بن نويرة * على مثل اصحاب البعوضة .... البيت * اراد ليبك . اهـ. وقال ابو اسحق الزجاج احتجاجا لسيبويه في هذا البيت حذف اللام اي لتفد . وانما سماه اضمار الانه بمنزلته واما قوله «او يبك من بكى» فهذا البيت لفصيح . ليس هذا مثل الاول وان كان سيبويه قد جمع بينهما وذلك ان المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى فعطف الشاعر على المعنى لان الاصل في الامر ان يكون باللام فحذفت تخفيفا والاصل «فلتخمشي» فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى فكانه قال فلتخمشي وليبك فيكون الثاني معطوفا على معنى الاول . اهـ والمبرد لا يرضى هذا التأويل ويأباه كل الاباء وقال ابن هشام . وهذا الذي منعه المبرد اجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل منه قوله تعالى . «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» اى ليقيموا ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله .

قلت لبواب لديه دارها ... تيذن فاني حموها وجارها

اى لتيذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . اهـ.

(٢) هذا البيت لمتمم بن نويرة ومحل الاستشهاد فيه قوله «أو يبك» حيث جزم يبكي على اضمار لام الامر ويجوز ان يكون محمولا على معنى قوله «فاخمشي» لانه في معنى لتخمشي وهذا خير من الاول والبعوضة هنا موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه فحض على البكاء عليهم ومعنى اخمشي اخدشي . قال ياقوت . البعوضة — بالفتح بلفظ الواحدة من البعوض بالضاد المعجمة — ماءة لبني اسد بنجد قريبة القعر . قال الازهرى البعوضة ماءة معروفة بالبادية قال ابن مقبل .

أإحدى بني عبس ذكرت ودونها ... سنيح ومن رمل البعوضة منكب

وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة ..... فقال اخوه متمم بن نويرة .

لعمرى وما عمرى بتأبين مالك ... ولا جزع والدهر يعثر بالفتى

لئن مالك خلى على مكانه ... فلي اسوة ان كان ينفعني الاسى

كهول ومرد من بني عم مالك ... وايفاع صدق قد تمليتهم رضى

على مثل اصحاب .... (البيت) وبعده .

على بشر منهم اسود وذادة ... اذا ارتدف الشر الحوادث والردى

رجال اراهم من ملوك وسوقة ... جنوا بعد ما نالوا السلامة والغنى

(٣) قد مر قريبا شرح هذا البيت فانظره (ص ٣٥) من هذا الجزء

اى

أى لتفد وهو قليل « فان قيل » ولم زعمتم ان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال الي تخفيفه قيل لان الغائب لبعده عنك إذا أردت ان تأمره أمرت الحاضر ان يؤدى اليه انك تأمره نحو قولك يازيد قل لعمرو قم ولا تحتاج فى أمر الحاضر الى مثل ذلك فكان أكثر لانك تحتاج فى أمر الغائب الي أمر الحاضر ولايلزم من أمر الحاضر أمر الغائب ومما يؤكد عندك قوة الحاضر وغلبته الغائب انك لاتأمر الغائب بالاسماء المسمى بها الفعل فى الامر نحو صه ومه وايه وإيها ودونك وعندك لاتقول دونه زيدا ولاعليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب فتقول أنت وهو فعلتما ولاتقول فعلا واذا صاغوا لهما اسما كالتثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك أنتما فعلتما ولاتقول هما فعلا فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم (فبذلك فلتفرحوا) ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان أصل الامر أن يكون بحرف الامر وهو اللام فاذا قلت اضرب فأصله لتضرب وقم أصله لتقم كما تقول للغائب ليضرب زيد ولتذهب هند غير أنها حذفت منه تخفيفا ولدلالة الحال عليه وقد جاءت على أصلها شاذة فمن ذلك القراءة المعزوة الى النبي ﷺ وهى قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) وقرأ بها أيضا عثمان بن عفان وأبيّ بن كعب وأنس بن مالك وروى عنه فى بعض غزواته «لتأخذوا مصافكم» أي خذوا مصافكم وانما أدخل اللام مراعاة الاصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خلف من القول ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان فعل الامر على ضربين مبني ومعرب فاذا كان للحاضر مجردا من الزيادة فى أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين وانما قلنا ذلك لان أصل الافعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وانما أعرب الفعل المضارع منها بما فى أوله من الزوائد الاربع وكينونته على صيغة ضارع بها الاسماء فاذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا اضرب اذهب فتتغير الصورة والبنية التى ضارع بها الاسم فعاد الي أصله من البناء استصحابا للحال الاولى « وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام محذوفة » وهى لام الامر فاذا قلت اذهب فأصله لتذهب وانما حذفت اللام تخفيفا وماحذف للتخفيف فهو فى حكم الملفوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر ويؤيد عندك انه مجزوم انك اذا أمرت من الافعال المعتلة نحو يرمى ويغزو ويخشى حذفت لاماتها كما تفعل فى المجزوم من نحو ليغز وليرم وليخش والبناء لايوجب حذفا والجواب عن كلام الكوفيين أما قولهم انه معرب فقد تقدم القول إن أصل الافعال البناء وسبب اعراب المضارع مافى أوله من الزوائد وقد فقدت هنا وقولهم انه مجزوم بلام محذوفة فاسد لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفها واعمالها كما لم يجز ذلك فى لم ولن ونظائرهما وذلك لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء في الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعوامل الاصل أقوى من عوامل الفرع وعوامل الاسماء على ضربين أفعال وحروف فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقية عمله نحو لولا زيد وهلا عمرو ويجوز زيدا ضربته

وأشباه ذلك وما كان من الحروف نحو أن وأخواتها وحروف الجر فانه لايجوز حذف شئ من ذلك وتبقية عمله فكان ذلك فى الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع مع أنا نقول لو كان فعل الامر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقى فى قوله * محمد تفد نفسك كل نفس * وكما قال * او يبك من بكي * فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دل على ماقلناه واما حذف حرف العلة من نحو ارم واغز واخش فلانه لما استوى لفظ المجزوم والمبنى فى الصحيح نحو لم تذهب واذهب أرادوا أن يكون مثل ذلك فى المعتل فحذفوا آخره فى البناء ليوافق آخره آخر المجزوم فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدى

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فالمتعدى على ثلاثة أضرب متعد الى مفعول به والى اثنين وإلى ثلاثة فالاول نحو قولك ضربت زيدا والثاني نحو كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا والثالث نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا وغير المتعدى ضرب واحد وهو مااختص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك ﴾

قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى مايفتقر وجوده الى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز يقال عدا طوره أي تجاوز حده أي ان الفعل تجاوز الفاعل الى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به وهو الذى يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان فكل ماأنبأ لفظه عن حلوله فى حيز غير الفاعل فهو متعد نحو ضرب وقتل ألا ترى ان الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا والم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو قام وذهب ألا ترى ان القيام لايتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ولذلك لايقال هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فانه لايكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص « والمتعدى على ثلاثة أضرب متعد الى مفعول واحد » يكون علاجا وغير علاج فالعلاج مايفتقر فى ايجاده الى استعمال جارحة أونحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكرا وغير العلاج مالم يفتقر الى ذلك بل يكون ممايتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث وذلك على حسب مايقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أخاك الماء ومن المتعدي الى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتعدى الى مفعول واحد نحو أبصرته وشممته وذقته ولمسته وسمعته وكل واحد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة فالبصر يقتضى مبصرا والشم يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموعا فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى الى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة تقول أبصرت زيدا لانه مما يبصر ولو قلت أبصرت الحديث أوالقيام لم يجز لان ذلك مما ليس يدرك بحاسة وكذلك سائرها وذهب أبو على الفارسى الى أن سمعت خاصة يتعدى الى مفعولين ولا يكون الثانى الامما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضرب لم يجز لان الضرب ليس مما يسمع فان اقتصرت على أحد المفعولين لم يكن الامما يسمع نحو سمعت الحديث والكلام ولاأراه صحيحا لان الثانى من قولنا سمعت زيدا يقول جملة والجمل لاتقع مفعولة الافى الافعال الداخلة على المبتدإ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتهما وسمعت ليس منها والحق انه يتعدى الى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول الامما يسمع فان عديته الى غير مسموع فلابد من قرينة بعده من حال

او

أوغيره تدل على ان المراد مايسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد و يقول في موضع الحال و به علم ان المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى (هل يسمعونكم اذ تدعون) فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين وحسن ذلك بقوله (اذ تدعون) لان به علم ان المراد دعاؤهم فاما قوله تعالى (ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم) فلا اشكال فيه لان الدعاء مما يسمع فاما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل مايتعدى الى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره نحو دخلت البيت ودخلت الى البيت والصواب عندي انه من قبيل الافعال اللازمة وانما يتعدى بحرف الجر نحو دخلت الى البيت وانما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك ان مصدره يأتي على فعول نحو الدخول وفعول في الغالب انما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وأن مثله وخلافه غير متعد فدخلت مثل غبرت فكما ان غبرت غير متعد فكذلك دخلت وخلافه خرجت وهو لازم أيضا وقل ما نجد فعلا متعديا الا وخلافه ومضاده كذلك ألا ترى ان تحرك لازم وضده سكن وهو كذلك واسود وابيض كذلك ومثل دخلت البيت ذهبت الشأم أمرهما واحد ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ماجاء من ذلك.. واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحو قولك ضرب زيدا عمرو وعمرا ضرب زيد كل ذلك عربي جيد وذلك اذا لم يلتبس لان الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فان لزم من ذلك لبس بأن يكون الاسمان مبنيين أولا يظهر فيهما الاعراب لاعتلال لاميهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ المرتبة ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره « واما ما يتعدى الى مفعولين » فهو على ضربين (أحدهما) مايتعدى الى مفعولين ويكون المفعول الاول منهما غير الثاني (والآخر) ان يتعدي الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى فاما الضرب الاول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك أعطى زيد عبد الله درهما وكسا محمد جعفرا جبة فهذه الافعال قد أثرت اعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر ولا بد أن يكون المفعول الاول فاعلا بالثاني ألا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيد فاعل في المعنى لانه آخذ الدرهم وكذلك كسوت زيدا جبة فزيد هو اللابس للجبة، ومن هذا الباب ما كان يتعدى الى مفعولين الا انه يتعدى الى الاول بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار لك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترت الرجال بكرا وأصله من الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أي من قومه ومنه استغفرت الله ذنبا أي من ذنب قال الشاعر * أستغفر الله ذنبا لست محصيه * (١) ومن ذلك

(١) هذا صدر بيت وعجزه * رب العباد اليه الوجه والعمل * وهو من ابيات سيبويه الخمسين التي لايعرف قائلها ويستشهد به على ان الاصل استغفر الله من ذنب فحذف من لان استغفر يتعدى الى المفعول الثاني بمن ومعناه طلب المغفرة اي الستر على ذنوبه واراد بالذنب جميع ذنوبه فان النكرة قد تعم في الاثبات ويدل على ذلك قوله « لست احصيه » اي انا لا احصي ذنوبي التي أذنبتها وانا استغفر الله من جميعها ورب العباد صفة للاسم الكريم قال الاعلم . والوجه هنا القصد والمراد وهو بمعنى التوجه اي اليه التوجه في الدعاء والطلب والمسألة والعبادة والعمل له يريد هو المستحق للطاعة

سميته بزيد وكنيته بأبي بكر فانه يجوز التوسع فيه بحذف حرف الجر بقولك سميته زيدا وكنيته أبابكر وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز لانه لالبس فيه من حيث كان الدرهم لايأخذ زيدا فان كان الثانى مما يصح منه الاخذ نحو أعطيت زيدا عمرا وجب حفظ المرتبة لان كل واحد منهما يصح منه الاخذ وأما الثانى وهو مايتعدى الى مفعولين ويكون الثانى هو الاول فى المعنى وهذا الصنف من الافعال لايكون من الافعال التي تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثرة انما هى أفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتجعل الخبر يقينا أوشكا وذلك سبعة أفعال وهى حسبت وظننت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت فحسبت وظننت وخلت متواخية لانها بمعنى واحد وهو الظن وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعني واحد وهو اليقين وزعمت مفرد لانه يكون عن علم وظن وذلك قولك حسبت زيدا أخاك وظن زيد محمدا عالما وخلت بكرا ذا مال وعلمت جعفرا ذا حفاظ ووجدت الله غالبا وزعمت الامير عادلا فهذه الافعال المفعول الثانى من مفعوليها هو الاول فى المعنى ألا ترى ان زيداهو الاخ فى قولك حسبت زيدا أخاك وكذلك سائرها وانما كان كذلك لانها داخلة على المبتدإ والخبر وخبر المبتدإ اذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى والذى يدل انها داخلة على المبتدإ والخبر انك لوأسقطت الفعل والفاعل لعاد الكلام الى المبتدإ والخبر نحو قولك زيد أخوك ومحمد عالم بخلاف أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثانى فى أعطيت غير الاول فلا يكون خبرا ولكونها داخلة على المبتدإ والخبر لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا فانما شككت في انطلاق زيد لافيه لان المخاطب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطب فالمخاطب والمخاطب فى المفعول الاول سواء وانما الفائدة في المفعول الثانى كما كان فى المبتدإ والخبر الفائدة فى الخبر ولذلك من المعني لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر فلا تقول زيدا حتى تقول قائما ولا تقول قائما حتي تقول زيدا لان الظن يتعلق بالقيام ونحوه إلا انك لو اقتصرت عليه لم يعلم القيام لمن هو فاحتجت الى ذكر المخبر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائم فى انه لافائدة فيه الا بعد تقدم المبتدإ وبان بما ذكرنا تعلق هذه الافعال بالمبتدإ والخبر « وأما مايتعدى الى ثلاثة » فهو أفعال منقولة مما كان يتعدى الى مفعولين نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا وأريت محمدا خالدا ذا حفاظ فأعلم منقول من علم وقد كان مما يتعدى الى مفعولين الثانى منهما هو الاول وصار بعد نقله بالهمزة يتعدى الى ثلاثة وكذلك أرى وسيأتى الكلام على هذا الفصل بأوضح من هذا بعد ان شاء الله ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتعدية أسباب ثلاثة وهى الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثتها بغير المتعدى فتصيره متعديا وبالمتعدى الي مفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبته وفرحته وخرجت به وأحفرته بئرا وعلمته القرآن وغصبت عليه الضيعة وتتصل الهمزة بالمتعدى الى اثنين فتنقله الى ثلاثة نحو أعلمت ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا ان الافعال على ضربين (منها) ماهولازم للفاعل غير متجاوزله الى مفعول ويقال

له غير متعد ومنها مايتجاوز الفاعل الى مفعول به ويقال لهالمتعدى فاذا أردت ان تعدى ما كان لازما غير متعد الى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذهالاشياء الثلاثة وهى الهمزة و تضعيف العين وحرف الجر « فأما الاول وهو زيادة الهمزة فى أوله » فنحو ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى (أذهبتم طيباتكم) وقال (كما أخرج أبويكم من الجنة) ألاترى انه حدث بدخول الهمزة تعد لم يكن قبل ولهذا البناء معان أخر تذكر بعد الاان الغالب عليه التعدية « وأما التضعيف » فنحو قولك فرح زيد وفرحته وغرم وغرمته ونبل ونبلته ونزل ونزلته والمراد حملته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعديا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يشارك أفعل فى أكثرمعانيها الاان (أحدهما) قديكثر في معني ويقل فى معنى آخر على ماسنذكر « وأما حروف الجر » فنحو قولك مررت بزيد ونزلت على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسم للتعدية وايصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها أفعال ضعفت عن الوصول الى الاسماء فقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانه مفعول ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان الجر والنصب نحو قولك مررت بزيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة انه به وصل الى الاسم فكان كالهمزة في أذهبته والتضعيف في فرحته وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجر على الاسم وحده والنصب على موضع الحرف والاسم معا وكما تعدى هذه الاشياء الثلاثة غير المتعدى الى مفعول نحو قولك أذهبت زيدا فكذلك تزيد في تعدية ما كان متعديا منها فاذا كان يتعدى الى مفعول واحد وأتيت بالهمزة أوأختيها صار يتعدى الى مفعولين نحو أضربت زيدا عمرا أى حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا وان كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى الى ثلاثة نحو قولك فى علمت زيدا قائما ورأيت عمرا عالما أعلمني بكر زيدا قائما وأرانى عبد الله عمرا عالما كان المتكلم قبل النقل فاعلا فصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلاثة متعد اليه واعلم انه متى عديت الفعل بالهمزة أوالتضعيف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر لان الغرض تعدية الفعل فبأى شئ حصل أغنى عن الآخر ولاحاجة الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدا الدار وأذهبت خالدا ودخلت بزيد الدار وذهبت به قال الله تعالى (يكاد سنا برقه يذهب بالابصار) ولايجوز أدخلت بزيد الدار ولا أذهبت به فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والافعال المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهو فعلان أعلمت وأريت وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت ، وضرب متعد الى مفعول واحد قد أجرى مجرى أعلمت لموافقته له فى معناه فعدى تعديته وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت قال الحرث بن حلزة

* فمن حدثتموه له علينا العلاء * وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وضرق زيد عبد الله الثوب الليلة ومن النحويين من أبى الاتساع فى الافعال ذات المفعولين ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتها نحو « أعلم » ورأى فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتعدية الى مفعولين لايجوز الاقتصار على أحدهما كان الاصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما ورأى بكر محمدا ذا مال فلما نقلته من فعل الى أفعل صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل نحو قولك أعلمت زيدا عمرا قائما وأريت بكرا محمدا ذا مال فالمفعول الاول هنا كان فاعلا قبل النقل وذلك انك اذا قلت علم زيد عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم بمعلم فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الذى كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوزه الى غيره « وكان أبو الحسن الاخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما » فيجيز أظن زيد عمرا أخاك قائما وأزعم بكر محمدا جعفرا منطلقا والمذهب الاول لقلة ذلك « وأما الضرب الثانى فما كان في معنى العلم وهى خمسة أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبأ وحدث » فهذه الافعال الخمسة معناها الاخبار والحديث والاخبار إعلام فلما كانت فى معنى الاعلام تعدت الى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فتقول أخبرت زيدا عمرا ذا مال وأنبأت محمدا جعفرا مقيما ونبأت أباك أخاك منطلقا وخبرت زيدا الامير كريما وحدثت محمدا أخاه عالما فأما قول الحرث بن حلزة اليشكري

إن مَنَعْتُمْ ما تُسألونَ فمَنْ حُــــدِّثْتُمُوهُ له علينا العلاءُ (١)

(١) هذا هو البيت الحادى والثلاثون من معلقة الحرث بن حلزة التى مطلعها .

آذنتنا ببينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء

وقبل البيت المستشهد به .

ان نبشتم مابين ملحة فالصا قب فيه الاموات والاحياء
او نقشتم فالنقش يجشمه النا س وفيه الصحاح والابراء
او سكتم عنا فكنا كمن أغـ ـمض عينا فى جفنها أقذاء
أو منعتم ما تسألون . . . (البيت) وبعده .
هل علمتم أيام ينتهب النا س غوارا لكل حى عواء
اذ رفعنا الجمال من سعف البحـ ـرين سيرا حتى نهاها الحساء

قال العلامة التبريزى فى شرح هذه القصيدة . آذنتنا اى اعلمتنا . والبين الفراق ، والثاوى المقيم . ويمل من الملال والثواء الاقامة ، . وقوله « ان نبشتم الخ » ملحة مكان . والصاقب جبل ، وان نبشتم معناه ان اثرتم ما كان بيننا وبينكم من القتل والاسر فى الوقعات التى كانت بين ملحة فالصاقب أى بين اهل ملحة واهل الصاقب ظهر عليكم ماتكرهون من قتلى فتلكم لم تدركوا بثارهم . وقيل هذا مثل ومعناه ان ذكرتم ماقد كففنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل فى ذلك . وقيل معناه انكم تعتدون علينا بذنوب الاموات وما فعلوا كما تعتدون علينا بذنوب الاحياء وجواب الشرط يجوز ان يكون محذوفا لعلم السامع ويكون المعنى ان فعلتم هذا فلنا الفضل فيه و يجوز ان يكون حذف الفاء ويكون المعنى ففيه الاموات والاحياء و يجوز ان يكون جواب الشرط فيما بعده . وقوله « او نقشتم الخ » فنقشتم استقصيتم يقال نقشت فلانا وناقشته اذا استقصيت عليه وفى الحديث « من نوقش الحساب عذب » و يجشمه الناس اى

فأنشده شاهدا على صحة الاستعمال وأنه متعد الى ثلاثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاول وقد أقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثاني وله علينا العلاء جملة في موضع المفعول الثالث والمعنى ان منعتم ماتسألون من الانصاف فمن حدثتم عنه انه قهرنا وحقيقة تعدي هذه الافعال بتقدير حرف الجر فاذا قلت أنبأت زيدا خالدا مقيما فالتقدير عن خالد لان أنبأت في معنى أخبرت والخبر يقتضي عن في المعنى فهو بمنزلة أمرتك الخير والمراد بالخير لان الفعل في كل واحد منهما لايتعدى إلا بحرف جر فاذا ظهر حرف الجر كان الاصل واذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به لان المعنى عليه واللفظ محوج اليه وليس ذلك كالباء ولا كمن في قولك ليس زيد بقائم وماجاءني من أحد لان اللفظ مستغن عنهما فادخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد فاذا لم يذكرا لم يكونا في نية الثبوت وليس كذلك عن في قولك أخبرت زيدا عن عمرو لان حرف الجر هنا دخل لان اللفظ محوج اليه فاذا حذفته كان في تقدير الثبوت اذلا يصح اللفظ الا به مع ان عن لم ترد قط الا بمعنى يحوج الكلام اليه فاذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه علمنا انها مقدرة (واعلم) ان هذه الافعال لايجوز الغاؤها كما جاز فيما قلت عنه لانك اذا قلت علمت أو ظننت ونحوهما فهي أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة انما ذلك شيء وقع في نفسك لاشيء فعلته واذا قلت أعلمت فقد أثرت أثرا أوقعته في نفس غيرك ومع ذلك فان علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فاذا الغيت عاد الكلام الى أصله من المبتدا والخبر لان الملغى نظير المحذوف ولايجوز ان يلغى من الكلام ما اذا حذفته بقي الكلام غير تام وأنت اذا قلت زيد ظننت منطلق بالغاء ظننت كان التقدير زيد منطلق فدخل الظن والكلام تام ولو أخذت تلغي أعلمت وأريت ونحوهما في قولك أعلمت بشرا خالدا خير الناس لبقي بشر خالد خير

يتكلفونه على مشقة. وفيه الصحاح والابراء اي في الاستقصاء صلاح اي انكشاف الامر يقول ان استقصيتم صرتم من ذلك الى ماتكرهون. ومن روى «فيه السقام» اراد في الناس سقام وبراء اي لاتأمنوا ان استقصيتم ان يكون السقام فيكم وسقمهم ان يكونوا قتلوا وقهروا فلم يثأر بهم. وعسى ان يكون الابراء منا فيستبين ذلك للناس ويصير عاره عليكم في الاستقصاء. وقوله «اوسكتم الخ» يقول ان سكتم فلم تستقصوا كنا نحن وانتم عند الناس في علمهم بناسو امو كان اسلم لنا ولكم على انا نسكت وتغمض اعيننا على مافيها منكم والقذى الشيء الذي يسقط في العين. ويروى «فكنا جميعا مثل عين في جفنها اقذاء» وقوله «اومنعتم الخ» معناه او منعتم ماتسألون فيها بيننا وبينكم فلاي شيء كان ذلك منكم مع ماتعرفون من عزنا وامتناعنا. ثم قال «فمن حدثتموه له علينا العلاء» يقول فمن بلغكم انه اعتلانا في قديم الدهر فتطمعون في ذلك منا. والعلاء من العلو والرفعة بالعين غير معجمة. ويروى «الغلاء» بالغين معجمة وهو الارتفاع ايضا من قوله عز وجل. «لا تغلوا في دينكم غير الحق» وقوله «هل علمتم ايام الخ» يريد الايام التي هزم فيها كسرى وضعف امره وكان بعض العرب يغير على بعض وكانت العرب في نزار تملكهم الاكاسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شاءت وكانت غسان تملكهم ملوك الروم فلما غلب كسرى على بعض مافي يديه وكان الذين غلبوه بني حنيفة غزا بنفسه قيصر فضعف امر كسرى.. وغزا بعض العرب بعضا وغوارا منصوب على المصدر وماقبله بدل من الفعل والمعنى يغاورون غوارا كما تقول هو بدعة تركا والعواء الصياح مما ينزل بهم من الاغارة. وقوله «اذ رفعنا الجمال الخ» رفعنا الجمال في السير أي سرنا سيرا رفيعا. وسيرا منصوب على المصدر وماقبله بدل من سرنا ويعني بالسعف النخل لانه منه.. وحتى نهاها الحساء معناه انها انتهت اليها ثم لم يكن لها مخلص. والحساء جمع حسي

الناس وهو كلام غير تام ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاقتصار في هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين على المفعول الاول وأن لايذكر الثانى ولا الثالث لان المفعول الاول كان فاعلا في باب علمت قبل النقل فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب علمت كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الاول في باب أعلمت ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول دون الثانى وعلى الثانى فى باب علمت ورأيت وهذا لاخلاف فيه والظاهر من كلام سيبويه ان لايجوز الاقتصار على المفعول الاول والصواب ماذكرناه ويحمل كلام سيبويه على القبح لاعلى عدم الجواز « وأماالضرب الثالث فما كان من الافعال متعديا الى مفعولين ثم تعدى الى الظرف » ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وسرق زيد عبدالله الثوب الليلة فأعطيت فعل وفاعل وعبد الله مفعول أول وثوبا مفعول ثان واليوم مفعول ثالث لاتجعله ظرفا كان الفعل وقع به لافيه وأما سرق زيد عبد الله الثوب الليلة فأصله ان يتعدي الى مفعول واحد وهو الثوب مثلا وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجر والاصل من عبد الله والليلة ظرف جعل مفعولا على الاتساع وأما قوله « ومن النحويين من يأبى الاتساع فى الظروف فى الافعال ذات المفعولين » فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعديته الى الظرف نحو قمت اليوم فتنصب اليوم على انه مفعول به اتساعا وتشبهه من الافعال بما يتعدى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة صار كالافعال المتعدية الى مفعولين واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كالافعال المتعدية الى ثلاثة فاذا كان الفعل يتعدي الى ثلاثة مفعولين ثم جئت بالظرف فمن النحويين من يأبى الاتساع فى الظرف حينئذ لان الثلاثة نهاية التعدي وليس وراءها مايلحق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لايخرج عن حكم الظرفية بدليل جواز تعدى الفعل اللازم والمنتهى فى التعدى اليه فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمتعدى وغير المتعدى سيان فى نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل الاربعة وماينصب بالفعل من الملحقات بهن كاتنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب ، ﴾

قال الشارح : يريدان الفعل الذي لايتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان فى التعدي الى المفاعيل الاربعة وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك فى اللازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا وتقول فى المتعدى أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا وانما اشتركا فى التعدى الى هذه الاربعة لان المتعدي اذا انتهى فى التعدي واستوفى مايقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة مالا يتعدى وكل مالايتعدى يعمل فى هذه الاشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها ومايدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لايدل عليه الصيغة فتعديه الي المصدر أقوى من ظرف الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان انما فعل فيه والزمان أقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمين ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانما هى من

خارج

خارج فهي التزام ودلالة التضمين أقوى فأنت اذا قلت ذهب فهذا اللفظ بني ليدل على حصول الذهاب في زمن ماض واذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض وليس كذلك المكان فان لفظ الفعل لايدل عليه ولايحصل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل في كل شئ من الزمان عمله ولايعمل في كل شئ من المكان هذا العمل ثم المكان أقوى من الحال لانهما وان كانت دلالة الفعل عليهما من خارج الا ان الحال محمول على المكان وفي تأويله ألاترى أنك إذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه في هذه الحال ولتقاربهما في المعنى جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى (وأنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) فعطف وبالليل على الحال لان المعنى في الصباح وفي الليل وقوله «ومابنتصب بالفعل من الملحقات بهن » يريد الملحق بهذه الاشياء الاربعة من نحو المفعول معه والمفعول له وانما قلنا ان المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الاشياء الاربعة وليسا منها وان كان أكثر النحويين لايفصلهما عن هذه الاربعة لان الفعل قد يخلو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال ألاترى ان انسانا قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أوساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه والمفعول له أقوى من المفعول معه لان الفعل أدل عليه اذ الغالب من العاقل ان لايفعل فعلا الا لغرض مالم يكن ساهيا أو ناسيا وليس كذلك المفعول معه لانه ليس من الغالب ان يكون للفاعل مشارك في الفعل ولما ذكرنا من قوة المفعول له تعدى الى المفعول له تارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر ولم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة حرف لاغير فاعرفه ،

﴿ومن أصناف الفعل المبنى للمفعول﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو مااستغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند اليه معدولا عن صيغة فعل الى فعل ويسمى فعل مالم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها الا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضرب زيد وسير سير شديد وسير يوم الجمعة وسير فرسخان﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول الذى لم يسم فاعله يجرى مجرى الفاعل في انه بني على فعل صيغ له على طريقة فعل كما بني الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فعل و يجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل في انه يصح به و بفعله الفائدة و يحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ويصاغ لمن وقع منه ويقال له فعل مالم يسم فاعله فما ههنا موصولة بمعنى الذى والتقدير فعل المفعول الذى لم يسم فاعله لان الذى صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعل مذكور فكل فعل يبنى لما لم يسم فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء، حذف الفاعل، و إقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل الى صيغة فعل، أما حذف الفاعل فلامور منها الخوف عليه نحو قولك قتل زيد ولم نذكر فاعله خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليه أو لجلالته نحو قولك قطع اللص وقتل القاتل ولم تقل قطع الامير ولاقتل السلطان ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته قال الله تعالى (قتل الخراصون) والمراد قتل الله الخراصين وقد لايذكر الفاعل لدناءته نحو قولك عمل الكنيف وكنس

السوق وقد يكون للجهالة به وقد يترك الفاعل ايجازا واختصارا لان يكون غرض المتكلم الاخبار عن المفعول لاغير فترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه فاذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول واقامته مقام الفاعل وذلك من قبل أن الفعل لايخلو من فاعل حقيقة فاذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع ألاترى انهم قالوا مات زيد وسقط الحائط فرفعوا هذين الاسمين وان لم يكونا فاعلين فى الحقيقة، وشئ آخر وهو ان المفعول اذا لم يذكر من فعل صار الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل ألاترى انك اذا قلت ضرب زيد فالمحدث عنه هو المفعول كما انك اذا قلت قام زيد فالمحدث عنه هو الفاعل لا كتفاء الفعل بهما عن غيرهما فلما شارك هذا المفعول الفاعل فى الحديث عنه رفع كما رفع ولايلزم اذا حذف المفعول أن يقام غيره مقامه لانه فضلة لايحوج انعقاد الكلام اليه ، وأما تغييره فبنقله من فعل الى فعل وجملة الامر أن الفعل اذا بنى لما لم يسم فاعله فلا يخلو من أن يكون ماضيا أو مضارعا فان كان ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره ثلاثيا كان أو زائدا عليه نحو قولك ضرب زيد ودحرج الحجر واستخرج المال وان كان مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره نحو قولك يضرب زيد ويدحرج الحجر ويستخرج المال هذا اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نحو قال وباع فما كان من ذلك من ذوات الواو فان واوه تصير ياء فى أعلى اللغات فتقول قيل القول وصيغ الخاتم وكان الاصل قول بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملا على ماسمى فاعله فنقلوا كسرة الواو الى القاف بعد إسكانها ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ماقبلها ياء فصار اللفظ بها قيل بكسرة خالصة وياء خالصة فاستوى فيه ذوات الواو والياء وتقول فى اللغة الثانية قيل باشمام القاف شيئا من الضمة حرصا على بيان الاصل وتقول فى اللغة الثالثة قول القول فتبقى ضمة القاف حرصا على بناء الكلمة فعلى هذا تكون قد حذفت كسرة الواو حذفا من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه أيضا (أحدها) بيع المتاع والاصل بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب وتقول فى الوجه الثانى بيع باشمام الباء شيأ من الضمة وقرأ الكسائى وغيض الماء بالاشمام وقرأ غيره من القراء باخلاص الكسرة على الوجه الاول وفى الوجه الثالث بوع المتاع كأنك أبقيت ضمة القاف اشعارا بالاصل ومحافظة على البناء وحذفت كسرة الياء على ماذكرنا فى الواو فصار اللفظ بوع المتاع فتستوى ذوات الياء والواو وأنشد ابن الاعرابى

لَيتَ وما يَنْفَعُ شيئًا ليتُ ... ليتَ شبابا بُوعَ فاشتَرَيتُ (١)

(١) هذا البيت انشده الكسائى ولم يعزه الى احد وقد انشد قبله ،

مالى اذا اجذبها صأيت ... أكبر قد عالنى أم بيت

ونسبه العينى الى رؤبة بن العجاج ، ورواية البيت المستشهد به فى اكثر كتب النحاة «ليت وهل ينفع شيئا ليت» وقوله اجذبها فان الضمير البارز المنصوب عائد على الدلو ويروى فى مكانه «انزعها» وقوله «صأيت» هو بصاد مهملة فهمزة اى صحت وقوله «اكبر قد عالنى» يروى فى مكانه «اكبر غيرنى» وقوله «ام بيت» اراد المرأة . يتعجب لما آل اليه حاله ويستنكر ما وصل اليه من انه كلما اجتذب الدلو من البئر احس بصعوبة واستشعر مشقة فصاح ثم اقبل على نفسه يسألها

« فان قيل » ولم وجب تغيير الفعل اذا لم يسم فاعله قيل لان المفعول يصح ان يكون فاعلا للفعل فلولم يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقى أومفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره « فان قيل » ولم وجب التغيير الى هذا البناء المضموم الاول المكسور ماقبل الآخر قيل لان الفعل لما حذف فاعله الذى لايخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لايشركه فيه بناء آخر من أبنية الاسماء والافعال التى قدسمى فاعلوها خوف الاشكال وقيل انما ضم أوله لان الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله فوجب ان يحرك بحركة مايدل عليه « فان قيل » على الوجه الاول هلا عدل الى فعل بكسر الاول وضم الثانى لانه أيضا بناء لانظير له قيل كلا البناءين وان كان لانظير له الاان الاول أولى لانه أخف عندهم لان الخروج من ضم الى كسر أخف من الخروج من الكسر الى الضم لانه اذا بدئ بالاخف وثني بالاثقل كانت الكلفة فيه أثقل من الابتداء بالاثقل ثم يؤتي بالاخف فلذلك بنى على هذه الصيغة ألاترى انه لوفتح ثانيه أوسكن أوضم لم يخرج عن الامثلة التى تقع فى الاستعمال وأما قوله « معدولا عن صيغة فعل الى فعل » اشارة الى ان هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول ان هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولا من غيره واحتج بان ثم أفعالا لم ينطق بفاعليها مثل جن زيد وحم بكر والمذهب الاول اقولهم بويع زيد وسوير خالد وموضع الدليل انه قد علم انه متى اجتمعت الواو والياء وقد سبق الاول منهما بالسكون فان الواو تقلب ياء ويدغم الاول فى الثانى نحو طويته طيا وشويته شيا وههنا قد اجتمعتا على ماترى ومع ذلك لم تقلب وتدغم لان الواو مدة منقلبة من الف ساير وبايع فكما لايصح الادغام فى ساير وبايع فكذلك لايصح فى فوعل منه مراعاة للاصل وايذانا بانه منه وأما إقامة المفعول مقام الفاعل فى هذا الباب فلأن لايبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه فاذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا حذفت الفاعل وأقمت المفعول مقامه فقلت ضرب عمرو فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتم و بقى بلا منصوب لان الذى كان منصوبا قد ارتفع وان كان الفعل يتعدى الى مفعولين نحو أعطيت زيدا درهما فرددته الى مالم يسم فاعله قلت أعطى زيد درهما فقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقى منصوب واحد تعدي اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رفع فاعلا فى اللفظ لجميع مايتعلق بالفعل سواه يكون منصوبا فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوبا بفعل المفعول

سبب ذلك التألم ويستفسرها عن علة هذا العناء اهو الكبر والتقدم فى السن ام هو المرأة • وقوله ليت كلمة للتمنى ولو كان فى المستحيل وليت الثالث تأكيد له وقوله شبابا اسمه وقوله بوع جملة فى محل رفع خبره • وقوله « وهل ينفع شيئا ليت » جملة معترضة بين ليت الاول الذى هو المؤكد وبين ليت الثالث الذى هو المؤكد • وقوله هل هو حرف دال على الاستفهام و يجوز ان يراد به هنا النفى كما فى قوله تعالى • « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » ويدل لذلك رواية الشارح والكسائى « ومانفع شيئا الخ » والاستشهاد فى البيت فى قوله « بوع » فان القياس فيه بيع لانه مجهول باع لكن من العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه فان كانت واوا سلمت كما فى قوله * حوكت على نيرين اذ تحاك * والقياس حيكت • وان كانت ياء قلبت واوا لسكونها وانضمام ماقبلها كما فى قوله هنا « بوع » فان اصله بيع بضم الباء و كسر الياء فحذفت حركة الياء للتخفيف فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام الذى قبلها.

كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة مفعولين نحو أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فان لم يسم الفاعل قلت أعلم زيد عمرا خير الناس فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل وبقي معك مفعولان فهذا حكم الباب ان كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتعدي الى مفعولين ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل مايتعدى الي مفعول واحد وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة وبنيته لما لم يسم فاعله صار يتعدى الي مفعولين فهذا عكس ماتقدم من نقل فعل الى أفعل لانك في ذلك تزيد واحدا واحدا وفي هذا الباب تنقص واحدا واحدا وقوله « والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها » يريد ان المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لمالم يسم فاعله واقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل سواء كان مفعولا به من نحو ضرب زيد وأعطى عمرو درهما وأعطي درهم عمرا واعلم زيد عمرا خير الناس أو مصدرا من نحو سير بزيد سير شديد اذا لم يكن معه مفعول به أوظرف زمان أوظرف مكان من نحو سير به يوم الجمعة وسير به فرسخان الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت لان المفعول الثاني في باب علمت قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبر المبتدا لان هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فالمفعول الاول كان مبتدأ والمفعول الثاني كان خبرا للمبتدا فلذلك كل ماجاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفرد نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قام وظننت زيدا أبوه قائم والظرف ظننت زيدا في الدار والفاعل لايكون جملة فكذلك ماوقع موقعه لان ماوقع موقع الفاعل يجرى مجراه في جواز اضماره وتعريفه والجمل لاتكون الا نكرات ولذلك لايصح اضمارها مع انه ربما تغير المعنى باقامة الثاني مقام الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فالشك انما وقع في الاخوة لافي زيد كما انك إذا قلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والشك واقع في التسمية فاذا كان الفعل يتغير بالتقديم فباسناد الفعل اليه أولى لانه يكون في الحكم مقدما وكذلك المفعول الثالث لايبني الفعل له لانه المفعول الثاني في باب علمت وقد تقدم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لايقام شئ منها مقام الفاعل فأما الحال والتمييز فلا يجوز ان يجعل شئ منهما في موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتصبب بدن عمرو عرقا فلايجوز ان تقيم قائما أوعرقا مقام الفاعل لانهما لايكونان الا نكرتين والفاعل وماقام مقامه يضمر كمايظهر والمضمر لايكون الا معرفة وكذلك المفعول له لايجوز ان ترده الي مالم يسم فاعله لايجوز غفر لزيد ادخاره على معنى لادخاره لانك لماحذفت اللام على الاتساع لم يجز ان تنقله الى مفعول به فتتصرف في المجاز تصرفا بعد تصرف لانه يبطل المعنى بتباعده عن الاصل وأما المفعول معه فلايجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل فيمالم يسم فاعله لانهم قد توسعوا فيه وأقاموا واوالعطف فيه مقام مع فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجعا عما اعتزموه ونقضا للغرض الذي قصدوه (فان) كان الفعل غير متعد الى مفعول به نحو قام وسار لم يجز رده الى مالم يسم فاعله لانه اذا حذف الفاعل يصاغ الفعل للمفعول وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل

فاى

فأي شئ يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله فان كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز ان تبنيه لما لم يسم فاعله لان معك مايقوم مقام الفاعل فتقول سرت بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فان بنيته لمالم يسم فاعله جاز أن تقيم أي هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهي مستوية في ذلك فتقول سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لانه في تقدير المفعول به لان الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة فقولك قام زيد وأقمته بمنزلة قمت به وذهب زيد وأذهبته بمنزلة ذهبت به قال الله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) والمعنى لاذهب سمعهم وأبصارهم فلما كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل تعدي الى ماتعلقت به الباء فيجوز على هذا قيم بزيد وذهب بعمرو كما تقول أذهب زيد وأقيم عمرو ولايجوز على هذا ان تقدم بزيد على سير لانه فاعل و يجوز ان تقول سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعته فان أقمت اليومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعته فتقول سير بزيد فرسخين يومان سيرا شديدا فان أقمت المصدر مقام الفاعل قلت سير بزيد فرسخين يومين سير شديد ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته: واعلم ان المصادر والظروف من الزمان والمكان لايجعل شئ منها مرفوعا في هذا الباب حتي تقدر فيه انه اذا كان الفاعل معه انه مفعول صحيح كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذ يجوز ان يقام مقام الفاعل اذا لم يذكر الفاعل فاذا كان كذلك فالمصادر تجيء على ضربين منها مايراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة ومنها مايراد به ابانة فائدة فما أريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولا على سعة الكلام ولايقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدة جاز ان تجعله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فتقول قمت القيام وقيم القيام الاان لايكون متمكنا فاذا لم يكن متمكنا لم يقم مقام الفاعل نحو سبحان الله فتقول سبح في هذه الدار تسبيح كثير لله ولايجوز ان تقول سبح في هذه الدار سبحان الله وان كان معناه معني التسبيح وكذلك لايجوز ان تقيم من الظروف مقام الفاعل الامايجوز ان تجعله مفعولا على السعة نحو اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكنة فأما غير المتمكنة نحو اذ واذا وعند ومنذ فلايجوز التوسع فيها وجعلها مفعولا على السعة فلا يجوز اقامتها مقام الفاعل فاعرفه»

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان الفعل غير مفعول فبني لواحد بقي مابقي على انتصابه كقولك أعطي زيد درهما وعلم أخوك منطلقا وأعلم زيد عمرا خير الناس ، ﴾

قال الشارح : يريد أن الفعل اذا كان يتعدى الى مفعولين أو أكثر ثم رددته الى مالم يسم فاعله أقمت المفعول الاول مقام الفاعل ورفعته وتركت مابقي منها منصوبا على حد انتصابه قبل البناء لمالم يسم فاعله وذلك أن الفعل اذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع مايتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك اذا صغته للمفعول فرفعته به فجميع مايتعلق به سواه منصوب فلذلك وجب في قولك « أعطى عبد الله المال وعلم أخوك منطلقا » نصب المال ومنطلقا لان عبد الله وأخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغا له وتعلق المال والانطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول يتعدى الى مفعول واحد كما كان فعل

الفاعل فيهما يتعدى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدى الى ثلاثة ونقلته لما لم يسم فاعله صار فعل المفعول يتعدى الى اثنين كقولك « أعلم زيد عمرا خير الناس » وقد كان أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبني على الخلاف الذي ذكرناه فمن قال ان فعل مالم يسم فاعله منقول من الفعل المبني للفاعل قال ان الدرهم في قولك أعطى زيد درهما منصوب بذلك الفعل بقي على حاله ومن قال انه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفضل على سائر مابنى له انه متى ظفر به في الكلام فممتنع أن يسند الى غيره تقول دفع المال الى زيد و بلغ بعطائك خمس مائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد و بعطائك قائلا دفع الى زيد المال و بلغ بعطائك خمس مائة كما تقول منح زيد المال و بلغ عطاؤك خمس مائة خرجت عن كلام العرب ، ﴾

قال الشارح : الفعل المتعدى انما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الا انه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا أريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لانه فضلة فلم يحتج الى اقامة شيء مقامه ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل و بقي الفعل حديثا عن المفعول به لاغير فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل على ماتقدم « فلكون الفعل حديثا عن المفعول به في الاصل متى ظفر به وكان موجودا في الكلام لم يقم مقام الفاعل سواه » مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وماتقيمه مقام الفاعل غيره فانما ذلك على جعله مفعولا به على السعة على ماتقدم وقوله « المتعدى اليه بغير حرف جر » تحرز به مما يتعدى اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد فان الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل تعلق المفعول به بالفعل فاذا انفرد أقيم مقام الفاعل على ماذكرنا فان اجتمع معه مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل سواه لان الفعل وصل اليه بغير واسطة فكان تعدى الفعل اليه أقوى فاذا قلت دفعت المال الى زيد فالمال مفعول به صحيح والجار والمجرور في موضع المفعول به أيضا فلذلك تلزم اقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول « دفع المال الى زيد » فترفع المال لاقامتك اياه مقام الفاعل والجار والمجرور في موضع نصب فبقي على حاله وكذلك تقول بلغ الامير بعطائك خمس مائة فخمس مائة مفعول صحيح والجار والمجرور متأول فاذا بنيته لما لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل الا المفعول الصحيح فتقول « بلغ بعطائك خمس مائة » برفع خمس مائة لاغير ولو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح فقلت دفع الى زيد المال بنصب المال و إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب وسبيل مايجيء من ذلك ان يتأول ويحمل على الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على الطائر في قوله وكل انسان ألزمناه طائره في عنقه وكتاب

منصوب على الحال والتقدير ويخرج له يوم القيامــة طائره أي عمله كتابا أى مكتوبا وهو محذوف فى قراءة الجماعــة ونخرج له يوم القيامــة كتابا أي ونخرج له طائره أى عمله كتابا ويؤيد ذلك قراءة يعقوب ويخرج أي يخرج عمله كتابا فأماقوله تعالى (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) ففيه اشكال وذلك انه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزي الجزاء قوما بما كان يكسبون) وهو شاذ قليل فأما قوله تعالى (وكذلك نجى المؤمنين) فقال قوم انه كالآية المتقدمة والتقدير نجى النجاء المؤمنين والصواب ان يكون نجى فعلا مضارعا والاصل ننجى بنونين أخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قوم إدغاما وليس به ويؤيد ذلك اسكان الياء وأماقول الشاعر

فلو ولدتْ قفيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بذاكَ الجِرْوِ الـكِلابا (١)

---

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق . ومطلعها .

اقلى اللوم عاذل والعتابا   وقولى ـ ان اصبت ـ لقد أصابا

وقبل البيت المستشهد به .

وهل أم تكون أشد رعيا   وصرا من قفيرة واحتلابا

وقفيرة ـــ بقاف مضمومة ففاء مفتوحة وبعد الياء راء مهملة ـــ مصغر اسم ام الفرزدق ويروى بدله « فكيهة » على وزانه وهو تحريف . والجرو ـــ مثلث الجيم ـــ ولد السباع ومنها الـكلاب .. ذم الشاعر قفيرة بانها لو ولدت جروا لسب جميع الـكلاب بسبب ذلك الجرو لسوء خلقه ورداءة شكله .. والبيت يستشهد به الكوفيون وبعض المتأخرين ـــ وهو على بن سليمان الاخفش تلميذ المبرد ـــ على انه تجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وقال ابن جنى فى الخصائص . هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به اصلا بل لا يثبت الا محتقرا شاذا . وقال القالى فى شرح اللباب : وقيل الكلاب ليس مفعولا لسب بل مفعول ولدت ، وجرو نصب على النداء اوعلى الذم . وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع لان قفيرة وجرو اوكلبا ثلاثة . وقال ابن الحاجب فى اماليه . معنى قوله سب لحصل السب بسبب ذلك الجرو . . وقال صاحب التصريح ، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ولان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب . واجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا اى من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابى جعفر « ليجزى قوما بما كانوا يكسبون » فبنى يجزى المفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به ـــ وهو قوما ـــ مقدما على النائب . والثاني كضرب فى الدار زيد واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله :

وانما يرضى المنيب ربه   مادام معنيا بذكر قلبه

فمعنيا اسم مفعول من عنى بحاجتك ، ونائب الفاعل هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قول رؤبة :

لم يعن بالعلياء الا سيدا   ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبنى للمفعول من عنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر ، واختاره ابن مالك فى التسهيل . اه وقال ابن هشام فى شرح الشواهد : اماقراءة ابى جعفر فلا دليل لهم فيها الجواز ان يكون الاصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به واضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى « يغفروا

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جروكاب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرة الكلاب ياجروكاب لسب السب بذلك ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولكن ان قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دفع الى زيد وبلغ بعطائك وكذلك لاتقول ضرب زيدا ضرب شديد ولايوم الجمعة ولاأمام الامير بل ترفعه وتنصبها ، ﴾

قال الشارح : يريد ان الفعل المتعدى الى مفعول أوأكثر اذا كان معه جار ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحو قولك دفع عمرو الى زيد فاذا بنيته لما لم يسم فاعله جاز ان تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل نحو قولك « دفع الي زيد وبلغ بعطائك » وكذلك لوكان معك ظرف أو مصدر جازان تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل نحو ضرب اليوم وضرب الضرب الشديد لانك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام لاتفاضل بينها اذا اجتمعت فى الكلام فى ان البناء لايها شئت صحيح غير ممتنع تقول استخف بزيد استخفافا شديدا يوم الجمعة امام الامير ان أسندت الى الجار مع المجرور ولك ان تسند الى يوم الجمعة أو الى غيره وتترك ماعداه منصوبا ﴾

قال الشارح : يريد ان ماعدا المفعول به مما ذكرنا من الجار والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساوية فى جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله لايمتنع إقامة شئ منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا مالاخلاف فيه لان فيه فائدة انما الخلاف فى الاولى منها فذهب قوم الى ان الاختيار إقامة الجار والمجرور لانه فى مذهب المفعول به فاذا قلت سرت بزيد فالسير وقع به وقال قوم الظرف أولى لظهور الاعراب فيه « فان قيل » فالاعراب أيضا يظهر فى المصدر كما يظهر فى الظرف قيل ذاك صحيح الاان الظرف فيه زيادة فائدة لان الفعل دال على المصدر وليس بدال على الظرف وقولنا « مستوية الاقدام » يحمل على التساوي فى الجواز فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ولك فى المفعولين المتغايرين أن تسند الى أيهما شئت تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة وأعطى درهم زيدا وكسيت جبة عمرا الاان الاسناد الى ماهو فى المعنى فاعل أحسن وهو زيد لانه عاط وعمرو لانه مكتس ،﴾

قال الشارح : اعلم ان الفعل الذى يتعدى الى مفعولين على ضربين (أحدهما) ما كان داخلا على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعله فنصبهما جميعا واعتبار ذلك بأن يكون المفعول (الثانى) هو (الاول) فى المعنى نحو

الذين لايرجون ايام الله » فارتفع واستتر فى الفعل وانما النائب المفعول به لاالجار والمجرور وانابة الثانى فى باب كسا جائزة عندامن اللبس وهذا منها» اه كلامه بايضاح

ظننت وأخواتها تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائم هو زيد وزيد هو القائم (والثاني) ما كان المفعول (الثاني) فيه غير (الاول) نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جبة « فما كان من الضرب الثاني وبني لما لم يسم فاعله كان لك ان تقيم أيهما شئت مقام الفاعل فتقول أعطى زيد درهما » اذا أقمت الاول مقام الفاعل « فان شئت قلت أعطى درهم زيدا » فتقيم (الثاني) مقام الفاعل لان تعلقهما بالفعل تعلق واحد فكان حكمهما واحدا الاان « الاولى إقامة الاول منهما مقام الفاعل » من حيث كان فاعلا في المعنى لانه هو الآخذ للدرهم فلما اضطررنا الى إقامة (أحدهما) مقام الفاعل كان إقامة ماهو فاعل مقام الفاعل أولى وهذا معنى قوله « لانه عاط » أي آخذ من عطا يعطو اذا تناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصواب ان يقال مالم يكن هناك لبس أو اشكال فان عرض في الكلام لبس أو اشكال امتنع اقامة (الثاني) مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيد محمدا عبده أونحوه مما يصح أخذه فان هذا ونحوه مما يصح منه الاخذ اذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل الا المفعول (الاول) فتقول أعطى محمد عبدا ولايجوز إقامة العبد مقام الفاعل فتقول أعطى عبد محمدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمدا كما يجوز لمحمد ان يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذا وأما أعطى درهم زيدا فحسن لان الدرهم لايأخذ زيدا فان رفع فلا تتوهم فيه انه آخذ لزيد وما كان من الضرب الاول وهو ما كان داخلا على المبتدا والخبر نحو ظننت وأخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعل مالم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل الا المفعول الاول نحو ظن زيد قائما ولاتقيم المفعول (الثاني) مقام الفاعل لان المفعول هنا قديكون جملة من حيث كان في الاصل خبرا لمبتدا نحو قولك علمت زيدا أبوه قائم والفاعل لايكون جملة فكذلك مايقع موقعه ولانه قد يتغير المعنى باقامة (الثاني) مقام الفاعل ألاترى أنك اذاقلت ظننت زيدا أخاك فالشك واقع في الاخوة لافي زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والشك واقع في التسمية فلذلك لايجوز إقامة المفعول (الثاني) مقام الفاعل لتغير المعنى وقد أجاز ابن درستويه ظن خارج زيدا فيقيم المفعول (الثاني) من مفعولي ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر والمبتدأ لايكون نكرة وكذلك المفعول الاول لايكون نكرة ، وأما ماينعدى الى ثلاثة مفعولين فيلزم إقامة المفعول الاول مقام الفاعل اذا بني لما لم يسم فاعله لانه فاعل في المعنى ألاترى انك اذا قلت علم زيد عمرا خير الناس ان زيدا هو العالم بحال عمرو ثم قلت أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فيصير زيد مفعولا فاذا لم يسم الفاعل وجب ان يقام من هو فاعل في المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاول ولو أقمت (الثاني) لتغير ولم يعلم انه الفاعل في الاصل أوالمفعول فلذلك لم تكن بالخيار ولايجوز اقامة المفعول « الثالث » مقام الفاعل لما تقدم ذكره من انه قديكون جملة وربما أشكل على ماوصفنا في باب ظننت فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل أفعال القلوب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كن بمعني معرفة الشيء على صفة كقولك علمت أخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا

ذا الحفاظ تدخل على الجملة من المبتدا والخبر اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجزءين على المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما فى أصلهما ،

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هى أمور تقع فى النفس وتلك الامور علم وظن وشك فالعلم هو القطع على شيء بنفى أو ايجاب وهذا القطع يكون ضروريا وعقليا فالضرورى كالمدرك بالحواس الخمس نحو علمنا بان السماء فوقنا والارض تحتنا وان الاثنين أكثر من واحد وأقل من الثلاثة ويقرب من ذلك الامور الوجدانية كالعلم بالالم واللذة ونحوهما وأما العقلى فما كان عن دليل من غير معارض فان وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو شك وان رجح أحدهما فالراجح ظن والمرجوح وهم « والافعال الدالة على هذه الامور سبعة علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت » فالثلاثة الاول متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثة التى تليها متواخية لانها بمعنى الظن وزعمت مفرد لانه يكون عن غير علم وظن والغالب عليه القول عن اعتقاد والاعتماد بهذه الافعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمبتدإ وذلك انك اذا قلت علمت زيدا منطلقا فانما وقع علمك بانطلاقه اذ كنت عالما به من قبل فالمخاطب والمخاطب فى المفعول الاول سواء وانما الفائدة فى المفعول الثانى كما كان فى المبتدإ والخبر الفائدة فى الخبر لافى المبتدإ وهذا معنى قوله « اذا كن بمعنى معرفة شئ على صفة » يعنى أن المخاطب قد كان يعرفه لامتصفا بهذه الصفة وفائدة الاخبار الآن اتصافه بصفة كان يجهلها وذلك متعلق بالخبر والضمير فى قوله اذا كن يعود الى الثلاثة الاواخر وهى رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائر أخواتها شك وظن ولما كانت هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر ومعناها متعلق بهما جميعا لابأحدهما أما تعلقها بالخبر فلانه موضع الفائدة وبالمبتدإ فللايذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعا لان الفعل اذا اشتغل بفاعل ورفعه فجميع مايتعلق به غيره يكون منصوبا لانه يصير فضلة وقوله « اذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين » تحرز مما اذا قصد إلغاؤها فانها لاتعمل شيئا وقوله « وهما على شرائطهما وأحوالهما فى أصلهما » يعنى شرائط المبتدإ والخبر وأحواله لاتتغير ذلك بدخول هذه الافعال عليهما ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويستعمل أريت استعمال ظننت فيقال أريت زيدا منطلقا وأرى عمرا ذاهبا وأين ترى بشرا جالسا ويقولون فى الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا وأتقول عمرا ذاهبا وأكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن قال

أجُهّالاً تقولُ بَنِى لُؤَىٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا

وقال عمر بن أبى ربيعة

أَمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بعْدَ غَدٍ ... فمَتَى تقولُ الدَّارَ تجْمَعُنا

وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت ،

قال الشارح : قد تقدم القول ان أرى مما يتعدى الى ثلاثة مفعولين وهو منقول من رأيت وأرى اذا

كان من رؤية القلب له معنيان أحدهما العلم والآخر الحسبان والظن فاذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول الاول مقام الفاعل ونصب مابقي من المفاعيل فتقول « أريت عمرا منطلقا » أي ظننت عمرا منطلقا فاذا أظنه غيره فقد ظن فلذلك تقول أرى زيدا منطلقا بمعنى ظننت « وأين ترى بشرا جالسا » والمراد أين تظن لانه ظان اذا أظنه غيره وأكثر مايستعمل ذلك مع المتكلم « وقد يجرون القول مجرى الظن » فيعملونه عمله فاذا دخل على المبتدإ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد والعبارة باللسان عنه هو القول فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه ألاترى انه يقال هذا قول فلان ومذهب فلان وماتقول في مسئلة كذا ومعناه ماظنك وما اعتقادك فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا ويقول زيد عمرا منطلقا من غير اشتراط شيء كما ان الظن كذلك وهي لغة بني سليم ومنهم من يشترط أن يكون معه استفهام وأن يكون القول فعلا للمخاطب وأن لايفصل بين اداة الاستفهام والفعل بغير الظرف فاما اشتراط الاستفهام فلان بابه أن يقع محكيا ولا يدخل في باب الظن الا مع الاستفهام لان الغالب أن الانسان لايسأل عن قوله اذ ذاك ظاهر انما يسأل عن مايجنه ويعتقده خلافه وأما اشتراط الخطاب فلان الانسان لايسأل عن ظن غيره انما يسأل عن ظن نفسه فلذلك تقول « متى قلت زيدا منطلقا وأتقول زيدا قائما » ولا يجوز بياء الغيبة فلا تقول متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستفهام بغير الظرف فلا يجوز أأنت تقول زيدا قائما لانك تفصل بالاسم المبتدإ بين اداة الاستفهام والفعل فخرجت تقول عن الاستفهام وعادت الى حكمها من الحكاية كما تقول أأنت زيد مررت به فترفع والاختيار النصب لان الاستفهام لم يقع على الفعل فاما قوله « أجهالا تقول » الخ (١) فان البيت للكميت والشاهد فيه إعمال تقول عمل تظن لانها بمعناها ولم يرد

---

(١) البيت للكميت . وقال ابن المستوفي . انشده سيبويه للكميت ولم أره في ديوانه والذى في ديوان شعره .

أنواما تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متنا ومينا
عن الرامي الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكايدينا

يقول اتظن أن قريشا تغفل عن هجاء شعراء نزار لانهم ان هجوا مضر والقبائل التي منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسب قريش فيهم بمنزلة من رمى رجلا فقيل لم رميته فقال انما رميت كنانته ولم ارمه وكان غرضه ان يعيب الرجل . فيقول من هجا بني كنانة وبني اسد ومن قرب نسبه من قريش فقد تعرض لسب قريش . يحرض الخلفاء عليهم والسلطان : اه ويستشهد بهذا البيت لاستعمال القول كالظن كما هنا . واستشهد به الرضي على انه فصل بالمفعول الثاني بين الهمزة وبين تقول . وقال سيبويه : واعلم ان قلت انما وقعت في كلام العرب على ان يحكى بها وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لاقولا نحو قلت زيد منطلق لانه يحسن ان تقول زيد منطلق وتقول قال زيد ان عمرا خير الناس وكذلك ماتصرف من فعله إلا « تقول » في الاستفهام شبهوها بتظن ولم يجعلوها كيظن واظن في الاستفهام لانه لايكاد يستفهم عن ظن غيره ولا يستفهم هو الا عن ظنه فانما جعلت كتظن كما ان ما كليس في لغة اهل الحجاز مادامت في معناها فاذا تغيرت عن ذلك اوقدم الخبر رجعت الى القياس وصارت اللغات فيها كلغة بني تميم ولم تجعل قلت كظننت لانها انما اصلها عندهم ان يكون مابعدها محكيا فلم تدخل في باب ظننت باكثر من هذا وذلك قولك متى تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا وا كل يوم تقول

قول اللسان وانما أراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسم هنا لانه مفعول مؤخر فى الحكم والتقدير اتقول بني لؤى جهالا أى أتظنهم كذلك وأراد بنى لؤى قريشا لانها تنتمى الى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة والنضر أبو قريش وهـذا البيت من قصيدة يفخر بها على اليمن و يذكر فضل مضر عليهم فيقول أتظن قريشا جاهلين أومتجاهلين حين استعملوا اليمانيين على ولايتهـم وآثروهم على المضر يين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذى يستعمل الجهل وان لم يكن من أهله ألاترى الى قول الآخر • اذا تخازرت ومابى من خزر • وأما قول الآخر • أما الرحيل الخ •(١) فالبيت لعمر بن أبي ربيعة

عمرا منطلقا الاانفصـل بها كالم تفصل فيا كل يوم زيدا تضربه . وتقول أأنت تقول زيد منطلق رفعت لانه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل فى قولك أأنت زيدا مررت به فصارت بمنزلة اخواتهـا وأقرت على الاصل قال الكميت * اجهالا تقول بنى لؤى . البيت وقال عمر بن ابى ربيعة * اما الرحيل فدون بعد غد . البيت * وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم ابو الخطاب وسألته عنه غير مرة ان ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت . . وقول سيبويه رحمه الله «وان شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية » قال المازنى . غلط سيبويه فيه لان الرفع بالحكاية والنصب باعمال الفعل . واجيب ان مراده وان شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت او ان الباء زائدة فى المفعول ..

(١) هذا البيت لعمر بن ابى ربيعـة من كلمة له يقولهـا عند هاشم فاطمة بنت محمد بن الاشعث . وقبله وهو المطلع .

قال الخليط غدا تصدعنا ... اوشيعه . افلا تشيعنا ؟
أما الرحيل فدون بعد غد ... (البيت) وبعده .
لتشوقنا هند وقد قتلت ... علما بان البين فاجعنا
عجبا لموقفهـا وموقفنا ... وبسمع تربيها تراجعنا
ومقالها سر ليلة معنا ... نعهد فان البين شائعنا
قالت العيون كثيرة معكم ... واظن ان السير مانعنا
لابل نزوركم بارضكم ... فيطاع قائلكم وشافعنا
قالت اشىء انت فاعله ... مما لعمرك ام تخادعنا
بالله حدثنـا نؤمله ... واصدق فان الصدق واسعنا
اضرب لنا اجلا نعد له ... اخلاف موعده تقاطعنا

والشاهد فى قوله «فمتى تقول الدار تجمعنا » قال صاحب التصريح انشده سيبويه بنصب الدار على انه مفعول اول و تجمعنا مفعول ثان . قال ابو حيان . وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لان ظنه فى الحال . اه . وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول قال ابن هشام . والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول . اه . وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لا يشترط عليه وقال الدمامينى فى شرح التسهيل والقائل ان يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا . فان قيل المسئول عنه هو ما يلى اداة الاستفهام .

المخزومي والشاهد فيه نصب الدار بتقول لماذكرناه من خروجها الى معنى الظن كأنّه قدم يقول قد حان رحيلنا عمن نحب ومفارقتنا في غد وعبر عنه بقوله «دون بعد غد» فمتى تجمعنا الدار بعد هذا الافتراق فيما نظن ونعتقده ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولها ماخلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى (وماهو على الغيب بظنين) وعلمته بمعنى عرفته ، ﴾

قال الشارح : اعلم انه قد « توجه بعض هذه الافعال الى معان أخر » فلا تفتقر الى مفعولين وتكتفي بمفعول واحد فمن ذلك « ظننت » وهي تستعمل على ثلاثة أضرب ضرب على بابها وهو بازاء ترجح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر وذلك هو الظن وهي اذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر ومعناها متعلق بالجملة على ما تقدم وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين فتجري مجرى علمت فتقتضي مفعولين أيضا من ذلك قوله تعالى (ورأى المجرمون النار فظنوا انهم مواقعوها) فالظن ههنا يقين لان ذلك الحين ليس حين شك ومنه قوله الشاعر

فقلتُ لهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ   سَرَاتُهُمْ في الفَارِسِيِّ المُسَرَّدِ

والمراد اعلموا ذلك وتيقنوه لانه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الا مع اليقين وقد يقوي الشك بالنظر الي المرجوح فتصير في معنى الوهم فتقول ظننت زيدا في معنى اتهمته أي اتخذته مكانا لوهمي فهي لذلك تكتفي بمفعول واحد ومنه قوله تعالى « وما هو على الغيب بظنين » أي بمتهم وظنين هنا بمعنى مظنون وفيه ضمير مرفوع كان مفعولا اقيم مقام الفاعل وأما من قرأ بضنين فانه أراد بخيل وبخيل ههنا بمعنى فاعل أي باخل لانه لازم لا يبني منه مفعول فلذلك لا يصح ان يقدر ضنين به ومن ذلك « علمت » اذا أريد به معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبل ولا بد فيه من شيء من ادراك الحاسة فتقول علمت زيدا أي عرفته شخصه ولم تكن عرفته قبل وليس بمنزلة قولك علمت زيدا عالما اذا أخبرت انك علمته متصفا بهذه الصفة ولم تكن عرفته قبل بذلك وان كنت عارفا بذاته مجردة من هذه الصفة ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ورأيته بمعنى أبصرته ووجدت الضالة اذا أصبتها وكذلك أريت الشيء بمعنى بصرته أو عرفته ومنه قوله تعالى (وأرنا مناسكنا) وأقول ان زيدا منطلق أي أظنه بذلك ﴾

قال الشارح : رأيت تجيء على ضربين (أحدهما) بمعنى إدراك الحاسة تقول رأيت زيدا أي أبصرته فتتعدي الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الا مما يبصر قال الله تعالى (وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون) فتري ههنا بمعنى بصر العين والهاء والميم مفعول به وينظرون اليك في موضع الحال (والثاني) أن تكون من رؤية القلب فتتعدي الي مفعولين وله معنيان الحسبان والعلم قال الله تعالى (إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) أي يحسبونه بعيدا ونراه قريبا أي نعلمه لانه قديم سبحانه عالم بالاشياء من غير شك

فالجواب ان ذلك في الهمزة وهل على ما فيه

ولاحسبان ومن ذلك وجدت فلها أيضا معنيان (أحدهما) وجود القلب بمعنى العلم فتتعدى الى مفعولين كما يتعدى العلم اليهما فتقول وجدت زيدا عالما أى علمت ذلك منه (وتكون) بمعنى الاصابة فتكتفي بمفعول واحد كقولك وجد زيد ضالته أي أصابها وأما أريت فقد تقدم من قولنا انها تستعمل على ضربين (أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتتعدي الى مفعولين (والثانى) أن تكون من رؤية العين فتكتفي بمفعول واحد فعلى هذا الثانى اذا نقلتها بالهمزة صارت تتعدى الى مفعولين نحو قولك أريت زيدا عمرا أى جعلته يراه «وقال الله تعالى وأرنا مناسكنا» نعداها الى مفعولين فاذا بنيتها لمالم يسم فاعله فقلت أريت الشئ أقمت المفعول الاول مقام الفاعل فرفعته وهو التاء وتركت الثانى على حاله منصوبا فقد صارت أريت لها معنيان (احدهما) أن تكون من رؤية القلب فتتعدى الى مفعولين وأصلها قبل بنائها لمالم يسم فاعله ان تتعدى الى ثلاثة مفاعيل (والثانى) أن تكون من رؤية العين فتكتفي بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها لما لم يسم فاعله ان تتعدى الى مفعولين ولذلك ذكرها ههنا لانها على معنيين وأما «أتقول ان زيدا منطلق» فانه يجوز في ان الكسر والفتح لكن على تقديرين ان جعلت القول على بابه من الحكاية كانت ان بعد الفعل مكسورة نحو قولك قال زيد ان عمرا منطلق لانك انما تحكي قوله ولفظه مبتدئا بكسر ان ولذلك قال «أتفوه بذلك» يريد انه من عمل اللسان لامن فعل القلب وان اعتقدت انه بمعني الظن فتحت ان وقلت أتقول ان زيدا منطلق كما تقول أتظن ان زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للسان فيه حظ وتكون ان واسمها وخبرها قد سدت مسد مفعوليه وأما على رأي بني سليم فيجوز فتح ان بعد جميع أفعال القول لانهم يجرون باب القول أجمع مجري الظن «فاما خال وحسب وزعم» فليس لها الاقسم واحد وهو معنى الشك ولذلك استثناها في أول الفصل ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن خصائصها ان الاقتصار على أحد المفعولين فى نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا ولاتذكر ماأعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا وتسكت لفقد ماعقدت عليه حديثك ؛ ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الافعال المتعدية الى مفعولين على ضربين ضرب لايكون الفعل فيها من أفعال الشك واليقين ولاتدخل على مبتدإ وخبر نحو أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما فالمفعول الاول مغاير المفعول الثانى من طريق المعنى وهو فاعل ألاترى ان زيدا يكتسى الثوب وانه آخذ للدرهم وليس الدرهم بزيد ولازيد بالثوب ألاترى انك لوأسقطت الفعل والفاعل لم يجز أن تقول زيد ثوب ولازيد درهم لان الثانى ليس الاول فلذلك قال «مماتغاير فيه المفعولان» واذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (منها) الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول أعطيت وكسوت لان الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدة للمخاطب وذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على افادة الجملة فان ذكرت المفعولين كان تناهيا فى البيان والفائدة بذكر المعطى وهو الفاعل ومن أعطى وهو المفعول الاول وماأعطى وهو المفعول الثانى «ولك أن تقتصر على أحد المفعولين» ويكون توسطا فى البيان والفائدة «فتقول أعطيت درهما» فأفدت المخاطب جنس ماأعطيت «من غير تعيين من

أعطيت » وأما الضرب الآخر فانه يتعدى الى مفعولين وهو من أفعال الشك واليقين وتدخل على المبتدإ والخبر نحو ظننت زيدا قائما وحسبت بكرا منطلقا وقد تقدم ذكرها قبل « فما كان من هذه الافعال فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر » وذلك لانها تدخل على المبتدإ والخبر ولا بد لكل واحد منهما من صاحبه لان بمجموعهما تتم الفائدة للمخاطب فالمفعول الثاني معتمد الفائدة والمفعول الاول معتمد البيان ألاترى انك اذاقلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع فى قيام زيد لافي ذاته وانما ذكرت المفعول الاول لبيان من أسند اليه هذا الخبر فلما كانت الفائدة مرتبطة بهماجميعا لم يجز الا ان تذكرهما معا فلو قلت ظننت زيدا وسكت أوظننت قائما لم يجز كما جاز فى أعطيت لما ذكرناه وهذا معنى قوله « لفقد ماعقدت عليه حديثك » فاعرفه ٠

قال صاحب الكتاب ﴿ فاما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما فى البابين قال الله تعالى (وظننتم ظن السوء) وفي أمثالهم من يسمع يخل وأما قول العرب ظننت ذاك فذاك إشارة الى الظن كانهم قالوا ظننت فاقتصروا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت فى الدار فان جعلت الباء زائدة بمنزلتها فى ألقى بيده لم يجز السكوت عليه ٠ ﴾

قال الشارح : أما باب أعطى وكسا فقد تقدم الكلام عليه فى جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدة وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز أن يوجد منه ذاك وأما أفعال القلوب وهي باب ظننت وأخواتها فقد اختلف النحويون فى جواز السكوت على الفاعل فامتنع قوم من جواز ذاك وقالوا لانه لافائدة فيه لانه قد علم أن العاقل لايخلو من ظن أوعلم فاذ قلت ظننت أوعلمت لم يجز لانك أخبرته بماهو معلوم عنده والوجه جوازه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت المخاطب انه ليس عندك يقين واذا قلت علمت فقد أخبرت انه ليس عندك شك وكذلك سائرها وهذا فيه من الفائدة مالا خفاء فيه وعليه أكثر النحويين قال الله تعالى « وظننتم ظن السوء » فأتى بالمصدر المؤكد وكأنه قال وظننتم لان التأكيد كالتكرير « ومن أمثال العرب من يسمع يخل » ففى يخل ضمير فاعل ولم يجئ بالمفعولين فعلى هذا تقول ظننت ظنا وظننت يوم الجمعة وظننت خلفك كل ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين وأما « قول العرب ظننت ذاك » فانما يعنون ذاك الظن فيكون ذا اشارة الى المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز أن تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذاك وأنت تعني المصدر فانما أكدت الفعل ولم تأت بمفعول يحوج الى مفعول آخر فظننت ههنا يعمل فى ذاك عمله فى الظن كما يعمل ذهبت فى الذهاب وتقول « ظننت به » اذاجعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت عليه مجراه ههنا مجرى الظرف فلا يحوج الى ذكر مفعول آخر فان جعلت الباء زائدة كان الضمير مفعولا ولم يكن بد من ذكر المفعول الثاني لانك ذكرت المفعول الاول وصار التقدير ظننت زيدا كما كان التقدير فى ألقى بيده ألقى يده والباء تزاد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) وألم يعلم بأن الله يرى..ولولم تكن الباء زائدة ماجاز أن يكون الاسم معها فاعلا في نحو قوله تعالى (وكفى بالله شهيدا) والتقدير كفى الله والذي يدل على زيادتها انها اذا حذفت يرتفع الاسم بفعل نحو قول

الشاعر * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها أنها اذا تقدمت أعملت و يجوز فيها الاعمال والالغاء متوسطة ومتأخرة قال

أبالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ توعِدُني ... وفى الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمُ والخَوَرُ

ويلغى المصدر الغاء الفعل (٢) فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني وليس ذلك فى سائر الافعال ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الافعال فى المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك الى غيرك وانما هى أشياء تهجس فى النفس من يقين أوشك من غير تأثير فيما تعلق بها وانما أعملت لان فاعلها قد تعلق ظنه أوعلمه بمظنون أومعلوم كما أن قولك ذكرت زيدا يتعدى الى زيد لان الذكر اختص به وان لم يكن مؤثرا فيه فلذلك تعدت هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به ولأجل كونها ضعيفة فى العمل جاز أن تلغى عن العمل وهذه الافعال لها أحوال ثلاثة تكون متقدمة

(١) هذا عجز بيت لسحيم عبد بنى الحسحاس وصدره * عميرة ودع ان تجهزت غاديا * وهذا البيت مطلع القصيدة وبعده .

جنونا بها فيما اعترتنا علاقة ... علاقة حب مستسرا وباديا

ليالى تصطاد الرجال بفاحم ... نداه أثيث ناعم النبت عافيا

وجيد كجيد الريم ليس بعاطل ... من الدر والياقوت اصبح حاليا

كأن الثريا علقت فوق نحرها ... وجمر غضا هبت له الريح ذاكيا

والشاهد فى البيت قوله « كفى الشيب » حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل الذى قبله وهو كفى فدل ذلك على ان الباء التى تكون فى الاسم الذى يأتى بعد كفى فى نحو قوله تعالى « كفى بالله شهيدا » ليست الا زائدة والاسم الذى بعدها فاعل لكفى مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة هذا الحرف الزائد فتأمل .

(٢) قال سيبويه « واعلم ان المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظنى اخوك وزيد ذاهب ظنى فان ابتدأت فقلت ظنى زيد ذاهب كان ضعيفا لا يجوز البتة كما ضعف اظن زيد ذاهب وهو فى متى وأين احسن اذا قلت متى ظنك زيد ذاهب ومتى تظن عمرو منطلق لان قبله كلاما وانما يضعف هذا فى الابتداء كما يضعف غير شك زيد ذاهب وحقا عمرو منطلق . وان شئت قلت متى ظنك زيدا اميرا كقولك متى ضربك زيدا وقد يجوز ان تقول عبد الله أظنه منطلق تجعل هذه الهاء على ذاك كأنك قلت زيد منطلق اظن ذاك لا تجعل الهاء لعبد الله ولكنك تجعلها ذاك المصدر كأنه قال أظن ذاك الظن او اظن ظنى وانما يضعف هذا اذا ألغيت لان الظن يلغى فى مواضع اظن حتى يكون بدلا من اللفظ به فيكره اظهار المصدر ههنا كما قبح ان يظهر ما انتصب عليه سقيا . وهو ذاك احسن لانه ليس بمصدر وانما هو اسم مبهم يقع على كل شىء الا ترى انك لو قلت زيد ظنى منطلق لم يجز ان تضع ذاك مكانه وترك ذاك فى اظن اذا كان لغوا اقوى منه اذا وقع على المصدر لان ذاك اذا كان مصدرا فانك لا تجىء به لان المصدر يقبح ان تجىء به ههنا فاذا قبح المصدر فمجيئك بذاك اقبح لانه مصدر . واظن بغير الهاء احسن لئلا يلتبس بالاسم وليكون ابين فى انه ليس يعمل » اه

على المبتدإ والخبر وتكون متوسطة بينهما وتكون متأخرة عنهما «فاذا تقدمت لم يكن بد من اعمالها» لان المقتضى لاعمالها قائم لم يوجد مايوهى الفعل ويسوغ إبطال عمله فورد الاسم وقد تقدم الشك فى خبره فمنعه ذلك التقدم من ان يجرى على لفظه قبل دخول الشك « فاما اذا توسطت أوتأخرت فانه يجوز الغاؤها » لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدمت الجملة أوشئ منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك وصير الفعل فى تقدير ظرف له كانك قلت زيد منطلق فى ظنى مع أن الفعل يضعف عمله اذا تقدمه معموله بابعاده عن الصدر ألا ترى أن قولك ضربت زيدا أقوى فى العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر اذا تقدم معموله عليه فتقول لزيد ضربت ولايحسن ذلك مع تأخره فكذلك اذا قلت زيدا اظن منطلق يجوز الاعمال والالغاء نحو قولك زيد حسبت منطلق وزيدا حسبت منطلقا وزيد منطلق حسبت فاذا الغيت كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت زيد منطلق فى حسبانى وظنى واذا أعملت كان الفعل فى حكم الافعال المؤثرة نحو أبصرت وضربت واعطيت واعلم انه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فاذا قولك زيدا حسبت قائما أقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت أقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلما طال الكلام ضعف الاعمال مع التأخر فاما قوله * « ابالاراجيز * (١) » البيت للعين المنقرى يهجو العجاج والشاهد

(١) هذا البيت من كلة للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من بنى منقر بن عبيد بن الحرث بن تميم يهجو بها رؤبة بن العجاج . وقال النحاس يهجو بها العجاج (وقد وقع فى نسخة الشرح المطبوعة فى أوربا « يهجو الحجاج » وهو خطا . قال ابو الحجاج) وبيت اللعين من كلة رويها اللام وقبله

انى انا ابن جلان كنت تعرفنى ... يارؤب والحية الصماء فى الجبل

مافى الدواوين فى رجلى من عقل ... عند الرهان ولا اكوى من العقل

ابالاراجيز ياابن اللؤم توعدنى ... وفى الاراجيز خلت اللؤم والفشل

هكذا رواه الجاحظ فى كتاب الحيوان على ان فى البيت الثالث الاقواء وهو اختلاف حركة الروى . ورواه جماعة * وفى الاراجيز رأس القول والفشل * وليس فى هذه الرواية اقواء ولكنها لاشاهد فيها وقوله «يارؤب» فان اصله يارؤبة فرخم بحذف التاء وهذا يؤيد ماذهب اليه جماعة من ان اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤبة لا اباه العجاج وقوله « ولا اكوى من العقل » فانه تعريض برؤبة لانه من بنى مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم وهم يدعون بنى العقلاء لخبر مشهور وقوله «ابالاراجيز» فانه يعنى القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز والاستشهاد فيه فى قوله «خلت» حيث الغى عملها لتوسطها بين معموليها قال سيبويه. «هذا باب الافعال التى تستعمل وتلغى، فهى ظننت وحسبت وخلت وأريت ورأيت وزعمت ومايتصرف من افعالهن . فاذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت فى الاعمال والبناء على الاول وفى الخبر والاستفهام وكل شيء : وذلك قولك اظن زيدا منطلقا، واظن عمرا ذاهبا، وزيدا أظن أباك . وعمرا زعمت اخاك . وتقول زيدا اظنه ذاهبا ومن قال عبد الله ضربته نصب فقال عبد الله أظنه ذاهبا، وتقول أظن عمرا منطلقا، وبكرا أظنه خارجا كما قلت ضربت زيدا وعمرا كلمته . وان شئت رفعت على الرفع فى هذا . فان الغيت قلت عبد الله اظن ذاهب وهذا إخال أخوك وفيها أرى أبوك . وكلما أردت الالغاء فالتأخير أقوى، وكل عربى جيد قال اللعين * أبا الاراجيز ياابن اللؤم ... البيت * أنشدناه يونس مرفوعا عنهم» اه . قال الاعلم. «الشاهد

فيه الغاء خلل حين قدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل فاللؤم مبتدأ والخور معطوف عليه وفي الاراجيز الخبر وخلت ملغى لتوسطه والمعنى أتهددني بالهجاء والاراجيز وذلك من افعال الاوماء والنوكة ومن لاقدرة له « وكذلك المصدر » حكمه حكم الفعل « فيجوز الغاؤه حيث جاز الغاء الفعل » ومعنى الغائه ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول « متى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني » فزيد مرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومتى ظرف للذهاب وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر فانى كانك قلت متى زيد تظن ظنك منطلق وهذا تمثيل لانه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالبدل من الفعل فلما كان في تقدير الفعل جاز الغاؤه كما يلغى الفعل اذا توسط بين المبتدإ والخبر وكذلك اذا تأخر نحو قولك زيد ذاهب ظني أوف ظني أوظنا مني والالغاء هنا أحسن اذ كان متأخرا كما كان الفعل كذلك فان بدأت بالمصدر وقلت ظني زيد ذاهب اليوم كان الالغاء قبيحا ممتنعا كما كان في الفعل كذلك اذا قلت أظن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام نحو قولك متى ظني زيد ذاهب وأين ظني زيد ذاهب جاز الالغاء لان قبله كلاما فصار الفعل كأنه حشو فان نصبت الاسمين وقلت متى ظنك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع اخبارا عن الاحداث وقد أعملت المصدر اعمال فعله وهو أحسن هنا من الالغاء وقوله « وليس ذلك بسائر الافعال » يريد في باقي أخوات ظننت لايجوز زيد حسباني ذاهب وذلك لكثرة استعمال ظننت فاعرفه»

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي كقولك ظننت لزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأيهم في الدار وعلمت ما زيد بمنطلق ولايكون التعليق في غيرها ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان التعليق ضرب من الالغاء والفرق بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليق ابطال عمله لفظا لاتقديرا فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا ولما كان التعليق نوعا من الالغاء لم يجز ان يعلق من الافعال الاما جاز الغاؤه وهى أفعال القلب وهى علمت وأخواته وانما تعلق اذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجوابات القسم فيبطل عملها فى اللفظ وتعمل فى الموضع فتقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت ان زيدا لقائم وإخال لعمرو أخوك وأحسب ليقومن زيد قال الله تعالى (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) ومن النحويين من يجعل ما ولا كان واللام فيقول أظن ما زيد منطلق وأحسب لايقوم زيد فلا يعمل فى اللفظ شيأ بل يحكم على الموضع بالنصب لان ما ولا يجاب بهما في القسم فتقول والله ما زيد منطلق وتالله لايقوم زيد وانما علقت هذه الاشياء العامل لان لها صدر الكلام فلو أعمل ماقبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن ان يكون لها صدر الكلام وأما

في رفع اللؤم والخور بعد خلت لما تقدم عليهما من الخبر وينوى فيهما من التأخير . والتقدير وفي الاراجيز اللؤم والخور خلت ذلك . وصف انه راجز لا يحسن القصيد والتصرف في انواع الشعر فجعل ذلك دلالة على لؤم طبيعته وخور نفسه والخور الضعف . » اه

حروف الجر فيجوز ان تعمل فيها نحو قولك بمن مررت والى أيهم ذهبت وذلك من قبل ان الجار والمجرور بمنزلة الشئ الواحد فاما قوله تعالى(وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)فأى هنا منصوب بالفعل بعده وهو ينقلبون لابسيعلم وقوله « ولا يكون التعليق فى غيرها » أي لايكون الا فى الافعال التى تلغى نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوع من الالغاء على ماذكرنا فلذلك لاتقول لأضربن أيهم قام لانه فعل مؤثر لايجوز الغاؤه فلا يجوز تعليقه وأما قوله تعالى(ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا)فان الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية و إضمار قول تقديره لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد فأيهم هنا عنده استفهام موفوع بالابتداء رفع اعراب وأشد على الرحمن عتيا الخبر على حد قوله

فأبيت لاحرج ولامحروم * أى بالذى يقال فيه ذلك وأما سيبويه فكان يذهب الى انه اسم موصول بمعني الذى وقد حذف العائد من صلته وأصله أيهم هو أشد فحذف هو العائد المرفوع ومثله قراءة من قرأ (تماما على الذى أحسن)والمراد الذي هو أحسن وحين حذف العائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل و بعد فانه لما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم كذلك أيهم لما حذف من صلتها العائد الذى هو من تمامها و به إيضاحها صار كحذف المضاف اليه فبنيت على الضم لذلك وموضعها نصب بالفعل الذي هو لننزعن ومثله اضرب ايهم أفضل أنشد الخليل

إذا ما أتيتَ بنى مالكٍ فسَلِّمْ على أيُّهمْ أفضَلُ(١)

والكوفيون لايعرفون هذا الاصل ويجرون أيا مجرى من وما فى الاستفهام والجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعني الذى نصبوها لامحالة فيقولون اضرب أيهم أفضل ولا فرق عندهم بين أيهم هو أفضل و بين أيهم أفضل وحكى هرون عنهم انهم قرؤا الآية بالنصب و يؤيد ذلك ماحكاه الجرمى قال خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتي صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولم يذكر الكوفيون أيهم أفضل وحكاه البصريون فأما الآية ورفعها فلهم فيها أقوال(أحدها)وهو قول الكسائى والفراء ان الفعل اكتفى بالجار والمجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلت من كل قبيل وأكلت من كل طعام فكذلك وقعت الكفاية بقوله«لننزعن من كل شيعة» وابتدأ بقوله«أيهم أشد على الرحمن عتيا »(الثانى)وهو ان العامل فى الجملة فعل دل عليه شيعة لان الشيعة الاعوان والمعني ثم لننزعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيهم أشد والنظر والعلم من أفعال القلب يجوز تعليقهما وإسقاط عملهما اذا وليهما استفهام وكان يونس يرى تعليق لننزعن وما كان نحوه من غير أفعال القلوب نحو اضرب أيهم أفضل على تعليق العامل وشبهه بأشهد إنك لرسول الله وقد تقدم إفساد ذلك وأنه لايكون الا في أفعال القلب والوجه ماذهب اليه سيبويه لان نظير أيهم من وما وهما مبنيان وكان حق أيهم أن يكون مبنيا كأخواته لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو الجزاء أو موقع الذى فلما سقط أحد جزءي الجملة من الصلة وهو العائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء وأما مذهب الخليل وإرادة الحكاية وإضمار القول فهو شئ بابه الضرورة

---

(١) سبق شرح هذا البيت فانظره (ج ٤ ص ٢١)

والشعر أجمل به فلا يصار اليه وعنه مندوحة قال سيبويه ولو اتسع هذا فى الاسماء لقيل اضرب الفاسق الخبيث على الذى يقال له الفاسق الخبيث وأما قول يونس وتشبيهه اياه أشهد إنك لرسول الله فلا يشبهه لان ما بعد أشهد كلام مستقل قائم بنفسه وليس كذلك أيهم أفضل ه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها انك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول فتقول علمتنى منطلقا ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيما ﴾

قال الشارح : اعلم أن الافعال المؤثرة اذا أوقعها الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى فعل ضميره المتصل الى ضميره المتصل فلا يقال ضربتني ويكون الضميران للمتكلم ولا ضربتك ويكون الضميران للمخاطب ولا نحو ذلك فاذا أرادوا شيأ من ذلك قالوا ضربت نفسى وأكرمت نفسى ونحو ذلك وانما امتنع ذلك لان الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم وأفعال النفس هى الافعال التى لا تتعدى نحو قام زيد وجلس بكر وظرف محمد ونحو ذلك فاذا اتحد الضميران فقد اتحد الفاعل والمفعول من كل وجه وكان أبو العباس يحتج لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية وهذا معنى قولنا لانه لابد من مغايرة ما ألا ترى انه يجوز ما ضربني الا أنا لان الضميرين قد اختلفا من جهة ان أحدهما متصل والآخر منفصل فلم يتحدا من كل وجه قال الزجاج استغنوا عن ضربتني بضربت نفسى كما استغنوا بكليهما عن تثنية أجمع فلم يقولوا قام الزيدان أجمعان وإن كانوا قد جمعوه فقالوا قام القوم أجمعون كذلك لم يقولوا ضربتني استغنوا عنه بضربت نفسى لان النفس كغيره ألا ترى أن الانسان قد يخاطب نفسه فيقول يا نفس لا تفعلين كما يخاطب الاجنبي فكان قوله ضربت نفسى بمنزلة ضربت غلامى وأما أفعال القلب التى هى ظننت وأخواتها فانه يجوز ذلك فيها ويحسن « فيتعدى ضمير الفاعل فيها الى ضمير المفعول الاول دون الثانى فتقول ظننتني عالما وحسبتك غنيا » وذلك لان تأثير هذه الافعال انما هو فى المفعول الثانى ألا ترى ان الظن والعلم انما يتعلقان بالثانى لان الشك وقع فيه والاول كان معروفا عنده فصار ذكره كاللغو فلذلك جاز أن يتعدي ضمير الاول الى الثانى لان الاول كالمعدوم والتعدى في الحقيقة الى الثانى وقوله « ورآه عظيما » في المثال يريد اذا كان المفعول الاول هو الفاعل المضمر فى رأى فاعرفه ه

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجراها فقالوا عدمتني وفقدتنى قال جران العود

لَقَدْ كانَ لى عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِى ... وعمّا أُلاقِى منهما متزَحْزَحُ

ولا يجوز ذلك فى غيرها فلا تقول شتمتنى ولا ضربتك ولكن شتمت نفسى وضربت نفسك ﴾

قال الشارح : « قد أجرت العرب عدمت وفقدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التى يجوز الغاؤها فيما حكاه الفراء فيقولون عدمتني وفقدتني وذلك لان معناهما يؤل فى التحصيل الى معناها ألا تري ان معنى عدمت الشئ علمته غير موجود واذ كانا فى معنى العلم أجريا مجراها ثم ان النظر يحيل عدمتني ألا ترى انك اذا قلت عدمتني فمعناه علمتني غير موجود ومحال ان تعلم شيئا وأنت غير موجود لانك اذا علمت كنت موجودا وصحته على الاستعارة وأصله عدمني غيرى وانما استعير الى المتكلم وأما قوله

* لقد كان لي عن ضرتين الخ * (١) و بعده

هما الغُولُ والسِّعْلاةُ حلقيَ منهما   مُخَدَّشُ ما بَيْنَ التَّرَاقِي مُكَدَّحُ

الشاهد فيه عدمتني باتحاد الضمير بن المتصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضربهما فخدشتا وجهه والضرتان المرأتان فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل الافعال الناقصة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما أنفك وما فتئ وما دام وليس يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدإ والخبر الا انهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء مالم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإن وأخواتها في كونها من عوامل المبتدإ والخبر الا ان شبهها بافعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولهما على المبتدإ والخبر وتعلقهما بالخبر ولذلك قال سيبويه في التمثيل تقول كان عبد الله أخاك فانما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت الاول في ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب « يدخلن دخول أفعال القلوب » وتسمى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة فأما كونها أفعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع والامر والنهي والفاعل نحو قولك كان يكون كن لا تكن وهو كائن وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل على مامضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكان انما تدل على مامضى من الزمان فقط ويكون تدل على ماأنت فيه أو على مايأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية لان الفعل في الحقيقة مادل على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الاشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا الا من جهة اللفظ والتصرف

(١) البيت لجران العود ـ كما قال مؤلف الكتاب ـ وجران العود لقبه وقد اختلف في اسمه فقيل اسمه المستورد وقيل اسمه عامر . وانما لقب بذلك لقوله يخاطب زوجتيه .

خذا حذرا ياجارتي فانني   رأيت جران العود قد كاد يصلح

وأراد بجران العود سوطا قده من جلد بعير نحره وهو اصلب مايكون من السياط وأشدها . . . والشاهد في البيت انه استعمل «عدمتني» كافعال القلوب فجمع فيه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول وهما لواحد وهو المتكلم ، والاصل ان المفعول اذا كان ضمير الفاعل اتصل به لفظ النفس فتقول لا كرمت نفسي ولا تقول لا كرمتني بضم التاء وتقول لا كرمت نفسك ولا يجوز ان تقول لا كرمتك بفتح التاء ويغتفر هذا في افعال القلوب وما حمل عليها . . ومعنى البيت لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بان لا اتزوج ثنتين لو كنت اعلم ماسيكون لي من الشقاء وماينالني من التعب ولو فطنت لما ينتظرني من شرها وأذاها

فلذلك قيل أفعال عبارة الا أنها لما دخلت على المبتدإ والخبر وأفادت الزمان فى الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتى بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها ان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها بالفعل اذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فقالوا كان زيد قائما وأصبح البرد شديدا وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر فى باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقوا بينهما و بين الفاعل والمفعول والذى يدل أن أصلها المبتدأ والخبر انك لوأسقطت هذه الافعال عاد الكلام الى المبتدأ والخبر نحو قولك فى كان زيدقائما اذا أسقطت كان «زيد قائم »

﴿ فصـل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر ومما يجوز أن يلحق بها آض وعاد وغدا وراح وقد جاء جاء بمعنى صار فى قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعد فى قول الاعرابى أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ﴾

قال الشارح : سيبويه لم يأت على عدتها وانما ذكر بعضها ثم نبه على سائرها بأن قال« وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغني عن الخبر » يريد ما كان مجردا من الحدث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهى على ماذكر كان وأمسى وأصبح وظل وأضحى وما دام وما زال وصار و بات وليس فكان مقدمة لانها أم الافعال لكثرة دورها وتشعب مواضعها وأصبح وأمسى اختان لانهما متقابلان فى طرفي النهار وظل وأضحى اختان لاتفاقهما فى المعنى اذ كانا لصدر النهار ومادام وما زال وما انفك ومافتئ وما برح أخوات لانعقادها بما فى أولها و بات وصار أختان لاشتراكهما فى الاعتلال وليس منفردة لانها وحدها من بين سائر أخواتها لاتتصرف وأما آض وعاد فقد يجوز أن يلحقا بها و يعملا عملها وذلك ان آض يئيض بمعنى عاد يعود ومنه قولهم وقال أيضا وقد يستعمل بمعنى صار قال زهير يذكر أرضا قطعها

قَطعتُ اذاما الآلُ آضَ كأنَّهُ سُيُوفٌ تَنَحَّى ساعةً ثُمَّ تَلْتَقِي (١)

واما غدا وراح فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيد ماشيا وراح محمد راكبا يريد الاخبار عنهما بهذه الاحوال فى هذه الازمنة فالغدوة من حين صلاة الغداة الى طلوع الشمس والرواح نقيض الغدو وهو اسم للوقت من بعد الزوال الي الليل والذى يدل ان المنصوب بهما فى مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو قولك غدا زيد اخاك وراح محمد صديقك كما تقول كان زيد اخاك وأما قولهم « ماجاءت حاجتك » فجاء فعل استعمل على ضربين متعد وغير متعد تقول جاء زيد الى عمرو وجاء زيد عمرا كما يقال لقى زيد عمرا ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الافعال وقد قالت العرب ماجاءت حاجتك

(١) لم اجدهذا البيت فيمارواه المفضل وابو عمرو والاصمعي من شعر زهير بن ابى سلمى المزنى . والشاهدفى هذا البيت قوله « آض » حيث جاءت هنا بمعنى صار

بتأنيث جاء والحاقه التاء ونصب حاجتك وأول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم الى الحق من قبل علي عليه السلام فأجروا جاء ههنا مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا و يكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه وذلك ان قولك جاء زيد الى عمرو كقولك صار زيد الى عمرو لان في جاء من الانتقال مثل ما في صار فلما كانت في معناها أجريت مجراها فما اسم مبتدأ مرفوع الموضع وجاءت فعل ماض فيه ضمير مرفوع يعود الى ما وأنث حملا على المعنى لان ماهو الحاجة في المعنى والتقدير أي حاجة جاءت حاجتك وحاجتك منصوبة لانها الخبر والجملة خبر ما ونظير ذلك من كانت أمك فالضمير في كانت وان عاد الى من الا انه أنث حملا على المعنى اذ التقدير أي امرأة كانت أمك ولم يسمع هذا المثل الا بالتأنيث ولاعهد لنا بجاء في معنى صار الا في هذا المثل قال «ونظيره قعد في قول الأعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة» ففي قعدت ضمير يعود الى الشفرة وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس وانما المراد الصيرورة والانتقال فلذلك ضاهت صار فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام ونحو قول القطامي • ولايك موقف منك الوداعا • وقول حسان • يكون مزاجها عسل وماء • و بيت الكتاب • أظبي كان أمك أم حمار • من القلب الذى يشجع عليه أمن الالباس و يجيئان معرفتين معا ونكرتين والخبر مفردا وجملة بتقاسيمها ﴾

قال الشارح : اعلم انه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذى يجعل اسم كان المعرفة لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى انك اذا قلت كان زيد قائما فقائم ههنا خبر عن الاسم الذى هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان انما هو تقريب وتيسير على المبتدىء لان الافعال لايخبر عنها ولو قلت كان رجل قائما أو كان انسان قائما لم تفد المخاطب شيئا لان هذا معلوم عنده انه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة فاذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالاوصاف لجاز أن تخبر عنها لان فيها فائدة وذلك نحو قولك كان رجل من بني تميم عندى لان هذا مما يجوز أن لايكون فيجوز ههنا كما يجوز في الابتداء نحو قولك رجل من بني تميم عندى لانه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة وربما اضطر شاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وانما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شئ واحد فايهما عرفت تعرف الآخر وهذا معنى قول صاحب الكتاب « الذي شجعهم على ذلك أمن الالباس » فاما الابيات التي انشدها شاهدة على صحة الاستعمال فمن ذلك قوله

قِفِي قَبلَ التفرُّقِ ياضُباعَا ولايَكُ مَوقفٌ مِنكِ الوَداعا (١)

---

(١) هذا البيت مطلع قصيدة للقطامي مدح زفر بن الحارث الكلابي ، وكان بنو اسد احاطوا به في نواحي الجزيرة واسروه يوم الخابور وارادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم وحماه ومنعه وكساه واعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها وحض قيسا وتغلب على السلم ، وبعد هذا البيت .

البيت للقطامي واسمه عمير بن شييم والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرة ونصب الوداع وهو معرفة وحسن ذلك وصف الموقف بالجار والمجرور الذي هو منك والتقدير موقف كائن منك والنكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقد روى ولايك موقفي بالاضافة وهذا لا نظر فيه اذ لا ضرورة. وضباعا ترخيم ضباعة اسم امرأة وهي ضباعة بنت زفر بن الحرث الكلابي. ومن ذلك قول حسان بن ثابت الانصاري

قفي قادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا
و كيف تجامع مع ما استحلا من الحرم الكبار وما اضاعا
الم يحزنك ان حبال قيس وتغلب قد تباينت انقطاعا
يطيعون الغواة وكان شرا لمؤتمر الغواية ان يطاعا
ألم يحزنك ان ابنى نزار اسالا من دمائهما التلاعا

الى ان قال.

امور لو تلافاها حليم اذا لنهى وهيب ما استطاعا
ولكن الاديم اذا تفرى بلى وتعيبا غلب الصناعا
ومعصية الشفيق عليك مما يزيدك مرة منه استماعا
وخير الامر ما استقبلت منه وليس بان تتبعه اتباعا
كذاك وما رايت الناس الا الى ما ضر غاويهم سراعا
تراهم يغمزون من استركوا ويجتنبون من صدق المصاعا

والقطامي اسمه عمير بن شييم التغلبي من تغلب بن وائل وعمير مصغر عمرو وكذلك شييم مصغر اشيم وهو الذي به شامة ويقال شييم بكسر الشين ايضا وضبطه عيسى بن ابراهيم شارح ابيات الجمل سييم — بسين مهملة مضمومة — وله لقبان احدهما القطامي، وهو منقول من الصقر لان الصقر يقال له قطامي — بفتح القاف وضمها — وهو مشتق من القطم — بالتحريك — وهو شهوة اللحم وشهوة النكاح . وهذا اللقب غلب عليه لقوله :

يصكهن جانبا فجانبا صك القطامي القطا القواربا

واللقب الآخر «صريع الغواني» قال النطاح . اول من سمي صريع الغواني القطامي بقوله .

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

وقوله «ولايك موقف» فان الكلام هنا يحتمل وجهين (احدهما) ان يكون على الطلب والرغبة كأنه قال لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك (والوجه الآخر) ان يكون على الدعاء كانه قال لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع . ورواه الاخفش * ولايك موقفا منك الوداعا * وقال . نصب موقفا لانه اراد قفي موقفا ولا يكن الوداعا هذا انشاد بعضهم فيما ذكروا ورفع بعضهم موقف وهو ابينها : اه ورواية الرفع التي اشار الى جودتها هي التي عليها استشهاد المؤلف هنا وانت ترى انه اخبر بالمعرفة وهي الوداع المعرف بالالف واللام عن النكرة وهي موقف فجاء الخبر على خلاف الغالب فيه لان اصله ان يكون نكرة وكذلك جاء المخبر عنه على غير اصله لان الاصل فيه ان يكون معرفة وقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى هنا ان النكرة المخبر عنها موصوفة بالمجرور فهي في حكم المعرفة . وقال ابن مالك في التسهيل. وقد يخبر في بابي كان وان بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك انه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز في باب الفاعل لكن

كأنَّ سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ   يَكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ(١)

بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة من ذلك قول حسان ☆ يكون مزاجها عسل وماء ☆ وليس بمضطر اذ يمكنه ان يقول مزاجها بالرفع فيجعل اسم يكون ضمير الشأن وكذلك قول القطامي ☆ ولايك موقف منك الوداعا ☆ وليس بمضطر اذ له ان يقول ولايك موقفي والحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول وقد حمل هذا الشبه في باب ان كقول الفرزدق:

وان حراما أن اسب مجاشعا   بآبائي الشم الكرام الخضارم

وقال اللخمي. جعل موقفا وهو نكرة اسم يك والوداع وهو معرفة الخبر ضرورة لاقامة الوزن وحسن الضرورة فيه ثلاثة أوجه (احدها) ان النكرات قد قربت من المعرفة بالصفة (والثاني) ان المصدر جنس فقاد نكرته ومعرفته واحد (والثالث) ان الخبر هو المبتدأ في المعنى. وقال صاحب الالباب. وهما اي المنصوب والمرفوع بكان على شرائطهما في باب الابتداء وزعم بعض المنتمين الى هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضها من غير تقدير دخول على المبتدأ والخبر سائغ بدليل قوله * ولايك موقف منك الوداعا * وليس بمحمول على الضرورة اذ لا يتم المعنى المقصود هكذا اذ لو عرفهما لم يؤد أنه لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤد أن الوداع قد كره اليه حتى صار نصب عينيه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع بين الهجنتين والجواب انه لو اراد ايراد المعنى بطريق النفي دون النهي لابد ان يكون بعين ماذكره فيكون الكلام من باب القلب. اه.

(١) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت قالها قبل فتح مكة ومدح بها النبي ﷺ وهجا ابا سفيان من اجل انه كان قد هجا رسول الله ﷺ. ومطلعها

عفت ذات الاصابع فالجواء   الى عذراء منزلها خلاء

ديار من بني الحسحاس قفر   تعفيها الروامس والسماء

وكانت لايزال بها انيس   خلال مروجها نعم وشاء

فدع هذا ولكن من لطيف   يؤرقني اذا ذهب العشاء

لشعثاء التي قد تيمته   فليس لقلبه منها شفاء

كأن خبيئة من بيت رأس   (البيت) وبعده

اذا ما الاشربات ذكرن يوما   فهن لطيب الراح الفداء

نوليها الملامة ان ألمنا   اذا ما كان مغث او لحاء

ونشربها فتتركنا ملوكا   واسدا ما ينهنها اللقاء

عدمنا خيلنا ان لم تروها   تثير النقع موعدها كداء

يبارين الاسنة مصغيات   على اكتافها الاسل الظماء

وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بالبيت قال ابن جني، روي عن عاصم انه قرأ، (وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وتصدية) بنصب صلاتهم ورفع مكاء وتصدية ولحنه الاعمش وقد روى هذا الحرف ايضا عن ابان بن تغلب انه قراءة كذلك. والسنا ندفع ان جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح فانما جاءت منه ابيات شاذة وهو في ضرورة الشعر عذر ولوجه اختيار الافصح الاعرب ولكن وراء ذلك ما اذكره. اعلم ان نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته الا ترى انك تقول خرجت فاذا اسد بالباب فتجده معناه معنى قولك خرجت فاذا الاسد بالباب لافرق بينهما وذلك انك في الموضعين

الشاهد فيه نصب المزاج بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بانه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة وهو فى هذا البيت أسهل من الذى قبله من حيث كان المزاج مضافا الى ضمير سبيئة وهى نكرة وضمير النكرة لايفيد المخاطب أكثر مما يفيده ظاهرها وان كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب انه عائد الى المذكور الا ان المذكور غير متميز فكان حكمه حكم النكرة مع ان عسلا وماء جنسان ولافرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظ يخصه بل يعبر عنه بلفظ الجنس فاذا لافرق بين قولك عسل والعسل اذا أريد الجنس ألاترى انك تقول عندي عسل وعندك درهم منه وعندى عسل وعندك كثير وقد رواه أبو عثمان المازنى يكون مزاجها عسلا وماء برفع المزاج على انه اسم يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماء مرفوع حملا على المعنى لان كل شئ مازج شيئافقد مازجه الآخر فصار التقدير ومازجه ماء أى خالطه والسبيئة الخمر سميت بذلك لانها تسبأ أي تشتري و يروي سلافة والسلافة من الخمر ماجرى من غير اعتصار واشتقاقها من سلف اذا تقدم و بيت رأس موضع بعينه بالشأم وقيل رأس اسم خمار معروف بجودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شامية ان لم تمزج قتلت وأما بيت الكتاب

فإنَّكَ لاتُبالِي بعد حَوْلٍ أظَبْيٌ كان أمَّكَ أم حَمارُ (١)

لانريد اسدا واحدا معينا وانمانريد خرجت فاذا بالباب واحد من هذا الجنس واذا كان كذلك جاز هنا الرفع فى مكاء وتصدية جوازا قريبا حتى كأنه قال وما كان صلاتهم عند البيت الا المكاء والتصدية اى الاهذا الجنس من الفعل واذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك كان قائم اخاك وكان جالس ابانك لانه ليس فى جالس وقائم من معنى الجنسية التى تلاقى معينا نكرتها ومعرفتها . وايضا فانه يجوز مع النفى من جعل اسم كان واخواتها نكرة مالا يجوز مع الايجاب فكذلك هذه القراءة لما دخلها النفى قوى وحسن جعل اسم كان نكرة . هذا الى ماذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته ولهذا ذهب بعضهم فى قول حسان * كان سبيئة . البيت * انه انما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين فكأنه قال يكون مزاجها العسل والماء . فبهذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبح واللحن فيما ذهب اليه الاعمش . اه

(١) نسب الشارح هذا البيت الى خداش بن زهير كما نسبه سيبويه . ونسبه ابو تمام فى كتاب مختار اشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامرى . وقبله

وكائن قدرأيت من اهل دار دعاهم رائد لهم فساروا
فاصبح عهدهم كقص قرن فلا عين تحس ولا أثار
لقد بدلت اهلا بعد اهل فلا عجب بذاك ولاسخار
فانك لايضرك بعد عام البيت وبعده .
فقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللؤم واختلط النجار
وعاد العبد مثل ابى قبيس وسيق مع المعلهجة العشار

والاستشهاد في البيت لماذكرنا في البيتين السابقين فان اسم كان ضمير يعود على ظبى وهو نكرة وامك بالنصب خبرها وهومعرفة . وظبى المذكور اسم لكان مضمرة تدل عليها المذكورة وهو نكرة ايضا وخبر كان المضمرة محذوف

فان الشعر لخداش بن زهير والشاهد فيه جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لانها أفعال مشبهة بالافعال الحقيقية وفى الافعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الافعال مجراها فى ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ماتقدم لانهما لعين واحدة فاذاعرف أحدهما يعرف الآخر لانه هو فى المعنى فاذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا علم انه صاحب الصفة وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال اسم كان هنا مضمر فى كان يعود الى الظبي والمضمرات كلها معارف وأمك الخبر فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر الى المعنى من كون ضمير النكرة فى التحصيل لايزيد على ظاهره اذ لايميز واحدا من واحد وإن كان من حيث علم المخاطب بانه يعود على المذكور معرفة وقد تقدم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم الى أن ظبيا فى قولك «أظبي كان أمك أم حمار» مرتفع بكان مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لان الاستفهام يقتضي الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولايحسن ذلك عندى لان الاسم اذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلا فارتفاعه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف الا مع دليل وقد تقدم نحو ذلك والمعنى انه يصف إضراب الناس عن الشرف بالانساب وأنه اذا حصل للانسان الاستغناء بنفسه لم يبال الى من انتسب من الامهات وضرب الظبي والحمار مثلا افضل الظبي ونقص الحمار وذكر الحول لذكر الظبي والحمار لانهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما فتقرر بما ذكرناه ان باب كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة ولا يحسن عكس ذلك الا عند الاضطرار « وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين » نحو قولك (كان زيد أخاك) وإن شئت قلت كان أخوك زيدا (أنت فى ذلك مخير وعليه قوله تعالى (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) (وما كان حجتهم الا أن قالوا) وان شئت رفعت الاول واذا نصبت الاول كان أن مع الفعل فى تأويل اسم مرفوع واذا رفعت الأول كان فى تأويل اسم منصوب لان أن والفعل فى تأويل معرفة اذ أن والفعل فى تأويل مصدر مضاف الى فاعل ذلك الفعل والتقدير الا قولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أن ذهبت خيرلك على معنى

يدل عليه خبر المذكورة ، وقيل ظبي مبتدأ وجملة كان واسمها وخبرها خبره ، قال ابن هشام فى المغنى . والاول اولى لان همزة الاستفهام بالفعل اولى منها بالجمل الاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره امك واما على الثاني فخبر ظبي اسماهو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على ان ضمير النكرة اعيدت نكرة . اه وذهب صاحب المفتاح الى ان تنكير المسند اليه غير موجود بالاستقراء واماهذا البيت ونحوه فتنكير المسند اليه انما هو فى ظبي اذا ارتفع بالمضمر لافى ضمير كان العائد عليه ، وهو وارد على القلب والاصل اظبيا كان امك ام حمارا ، قال ، ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او يصح عقلا ليس فى كلام العرب ، واما ماجاء من نحو قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله * يكون مزاجها عسل وماء * وبيت الكتاب * اظبي كان امك ام حمار * محمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستعمال ولا يك موقفا منك الوداع ويكون مزاجها عسلا وماء ، واظبيا كان امك ام حمارا ، ولاتظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ذهابا الى ان اسم كان هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان امك انما المراد ظبي بناء على ان ارتفاعه بالفعل المفسر لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل على ما ترى ، اه

ذهابك خير لك ومثله قوله

لقدْ علِمَ الأقوامُ ما كانَ داءَها ... بثهلانَ إلا الخِزْيَ ممّنْ يقودُها

لك فى الخزى الرفع والنصب على ماتقدم ومما يدلك ان أفعل مصدر معرفة امتناع دخول لام التعريف عليه « وقد يكونان نكرتين » نحو قولك ما كان أحد مثلك وما كان أحد مجترئا عليك وانما جاز الاخبار عن نكرة هنا لان أحدا فى موضع الناس والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لايوجد له مثل أو دونهم حتى لايوجد له فى الصفة مثل وهذا معنى يجوز أن يجهل مثله فيكون فى الاخبار فائدة وكذلك اذا قلت ماكان أحد مجترئا عليك فالمراد انه ليس فى الناس واحد فاوقه مجترئ عليه فقد صار فيه فائدة لما دخله من العموم وتقول ما كان فيها أحد مجترئا عليك فيجوز فيه وجهان (أحدهما) رفع مجترئ على انه صفة أحد وفيها الخبر وقد تقدم (والآخر) نصبه على الخبر ويكون الظرف ملغى من متعلقات الخبر واعلم أن الظرف اذا كان خبرا فالاحسن تقديمه واذا كان لغوا فالاحسن تأخيره مع ان كلا جائز وهما عربيان ومنه قوله تعالى فى قل هو الله أحد (ولم يكن له كفوا أحد) فله لغو هنا والخبر كفوا فان قلت فالقرآن يتخيرله لاعليه قيل له الظرف هنا وان لم يكن خبرا فان سقوطه يخل بمعنى الكلام الاول ألا تراك لو قلت ولم يكن كفوا أحد لم يصح الكلام اذ كان معطوفا على الخبر الذى هو لم يلد والخبر اذا كان جملة افتقر الى عائد فلما لزم الاتيان به ولم يجز سقوطه صار كالخبر الذى يتوقف المعنى عليه فقدم لذلك فاماقول الشاعر

لتقربِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ... مادامَ فيهنَّ فَصِيلٌ حَيًّا ... وقد دَجا الليلُ فَهَيَّا هَيَّا (١)

فانه قدم الجار والمجرور مع انه لغو لانه شعر والشاعر له أن يأتي بالجائز وان لم يكن المختار مع انه قد أفاد بقوله فيهن المعنى المراد ولو حذف فيهن لكان على معنى آخر وهو التأبيد كقولك لا أكلمك ماطار طائر وماطلعت الشمس فلما كان المعنى يقتضى وجود فيهن اذ المعنى عليه ولو أسقط لتغير المعنى فصار فى لزومه ومسيس الحاجة اليه كالخبر فلذلك قدمه فاذا كانا نكرتين جاز الاخبار باحدهما عن الآخر لانهما قد تكافآ كما لو كانا معرفتين « وأما اذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة » لم يجز الاخبار فيه عن النكرة

(١) هذه الابيات من شواهد سيبويه والرضى ونسبها السيرافى لابن ميادة . قال الاعلم . استشهد به على تقديم فيهن على فصيل وجعله لغوا مع التقديم وسوغ ذلك انك لو حذفت انقلب المعنى الى معنى آخر وهو الابد فلما لم تتم الفائدة الابه حسن تقديمه لمضارعته الخبر فى الفائدة . يخاطب ناقته فيقول لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا . والقرب القرب من الورود وليلة القرب التى يوردالماء فى صبيحتها بعد سير اليه وطلب . والجلذى من وصف القرب ومعناه السريع الشديد ويجوز ان يكون اسم ناقته جلذية فرخم . والضمير فى قوله «فيهن» عائد على الابل ودل عليه سياق الكلام وذكر الناقة فاضمر وان لم يجر لها ذكر يرجع الضمير اليه . واعاد ذكر الفصيل لان ناقته من جملة الابل التى يسوقها الى الماء سوقا حثيثا . فيقول لا اعذرك مادام فى صواحبك فصيل يطيق السير . وهيا هيا كلمة استحثاث وهي مكسورة الاول وقد حكيت بالفتح .. اه .

لانه قلب الفائدة وأما قوله « والخبر مفردا وجملة بتقاسيمهما » فانه يريد أن خبر هذه الافعال كأخبار المبتدأ والخبر من المفرد والجملة وقوله بتقاسيمهما يريد تقاسيم المفرد والجملة لان الخبر اذا كان مفردا ينقسم الى قسمين قسم خال من الضمير نحو زيد أخوك وقسم يتحمل الضمير نحو زيد منطلق وهو فى خبر كان كذلك نحو كان زيد أخاك وكان زيد منطلقا وأما الجملة فعلى أربعة أضرب فعلية نحو زيد ذهب واسمية نحو زيد ذاهب وشرطية نحو زيد إن تحسن إليه يشكرك وظرفية نحو زيد عندك وكذلك تقع هذه الاشياء أخبارا عن هذه الافعال فتقول كان زيد يخرج الا انه لايحسن وقوع الفعل الماضى فى أخبار كان وأخواته لان أحد اللفظين يغنى عن الآخر وتقول فى الاسمية كان زيد قائما وفى الشرطية كان زيد ان تحسن اليه يشكرك وفى الظرف كان زيد من الكرام فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله تعالى (كن فيكون) ﴾

قال الشارح : اعلم ان كان أم هذا الباب وأكثرها تصرفا « فلها أربعة مواضع كما ذكر أحدها أن تكون ناقصة » فتفتقر الى الخبر ولا تستغنى عنه لانها لاتدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث فتدخل على المبتدإ والخبر لافادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فاذا قلت كان زيد قائما فهو بمنزلة قولك قام زيد فى افادة الحدث والزمن واعلم ان كان قد اجتمع فيها أمران كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فان حذفه لايجوز وذلك ان هذه الافعال داخلة على المبتدإ والخبر وحذف خبر المبتدإ يجوز من اللفظ اذا كان عليه دليل من لفظ أوغيره نحو قولك زيد قائم وعمرو والمراد وعمرو قائم وكذلك تقول لمن قال من عندك زيد والمراد زيد عندى ولا يجوز مثل ذلك مع كان والآخر ان هذه الافعال جارية مجرى الافعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها والمفعول يجوز اسقاطه وان لا تأتى به ولا يجوز ذلك فى خبر هذه الافعال وان كانت مشبهة بتلك والعلة فى ذلك ماذكرناه من ان الخبر قدصار كالعوض من الحدث والفائدة منوطة به فكما لايجوز اسقاط الفعل فى قام زيد فكذلك لايجوز حذف الخبر لانه مثله واعلم ان هذه الافعال لما كانت متصرفة تصرف الافعال الحقيقية ومشبهة بها جاز فى خبرها ماهو جائز فى المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كل ذلك حسن قال الله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر مقدم وتقول من كان أخوك ومن كان أخاك ان رفعت الاخ فمن فى موضع منصوب بانه الخبر وقد تقدم وان نصبته فمن فى موضع رفع بالابتداء فاما قوله تعالى (وباطلا ما كانوا يعملون) فى قراءة من نصب ففيها دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها لانك قدمت معمول الخبر لان ما زائدة للتأكيد على حدها فى قوله (فبما رحمة من الله) وباطلا منصوب بيعملون وقد قدمه وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل لان مرتبة العامل قبل المعمول فلا يجوز تقديم المعمول حيث لايجوز تقديم العامل وكذلك سائر أخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير « الموضع الثانى أن تكون تامة » بمعنى الحدوث وقيل لها تامة لدلالتها على الحدث نحو قولك كان الأمر بمعنى حدث ووقع ويقال « كانت الكائنة » أى حدثت الحادثة ومنه قولهم « المقدور كائن » المراد مايقضيه الله ويقدره كائن

أي حادث وواقع لاراد له ومنه قوله تعالى (كن فيكون) أي احدث فيحدث وكذلك قوله تعالى (الا أن تكون تجارة) أي تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمقاس

فِدًا لبني ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتي   اذا كانَ يومٌ ذوكَوا كبَ أشْهَبُ (١)

أي اذا حدث وتسمى هذه التامة لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها فهي في عداد الافعال اللازمة وتسمى الاولى ناقصة لافتقارها الى منصوبها ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وزائدة في قولهم ان من أفضلهم كان زيدا وقال

جيادُ بني أبي بكرٍ تسامى   على كانَ المُسَوَّمَةِ العرابِ

ومن كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم والتي فيها ضمير الشأن ، ﴾

قال الشارح : « الوجه الثالث من وجوه كان أن تكون زائدة » دخولها كخروجها لا عمل لها في

---

(١) البيت لمقاس العائذى واسمه مسهر بن النعمان وسمى مقاسا ببيت قاله ، وهو ،

مقست بهم ليل التمام مسهرا   الى ان بدا ضوء من الفجر ساطع

قال سيبويه ، هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك قولك كان ويكون وصار ومادام وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان تخبر عن الاخوة وادخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول في ظننت وان شئت قلت كان اخاك عبد الله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب الا ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وتقول كناهم كما تقول ضربناهم وتقول اذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم كما تقول اذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم قال ابو الاسود الدؤلى

فان لايكنها او تكنه فانه   اخوها غذته امه بلبانها

فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب ، وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبد الله اى قد خلق عبد الله وقد كان الامر اى وقع الامر وقد دام فلان اى ثبت كما تقول رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول انا وجدته تريد وجدان الضالة وكما يكون اصبح وامسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا واما ليس فانه لايكون فيها ذلك لانها وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر .. فما جاء على وقع قول مقاس العائذى ☆ فدى لبنى ذهل بن شيبان .... (البيت) ☆ اى اذا وقع وقال عمرو بن شأس ،

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا   اذا كان يوما ذا كوا كب اشنعا

اضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول « اشنعا » ويرفع ماقبله كأنه قال اذا وقع يوم ذو كوا كب اشنعا ، اه وقال الاعلم اراد وقع يوم او حضر يوم و نحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل واراد باليوم يوما من ايام الحرب وصفه بالشدة فجعله كالليل تبدو فيه الكوا كب ونسبه الى الشهبة اما لكثرة السلاح الصقيلة فيه واما لما ذكره من النجوم وذهل بن شيبان من بنى بكر بن وائل وكان مقاس نازلا فيهم واصله من قريش من عائذة وهم حى منهم » اه

اسم

اسم ولا خبر وذهب السيرافي الى ان معنى قولنا زائدة أن لايكون لهـا اسم ولاخبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها وشبهها بظننت اذا ألغيت نحو قولك زيد ظننت منطلق فالظن ماض هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت زيد منطلق في ظني والذي أراه الاول واليـه كان يذهب ابن السراج قال في أصوله وحق الزائد أن لايكون عاملا ولا معمولا ولايحـدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) ان كان في الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليـه السلام في ذلك معجزة لان الناس كلهم في ذلك سواء فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ولم يكن للعدول الى جعلها زائدة فائدة....فمن مواضع زيادتها قولهم « إن من أفضلهم كان زيدا » والمراد إن من أفضلهم زيدا وكان مزيدة لضرب من التأكيد اذ المعنى انه في الحال أفضلهم وليس المراد انه كان فيما مضى اذ لامدح في ذلك ولانك لوجعلت لها اسما وخـبرا لكان التقدير إن زيدا كان من أفضلهم وكنت قد قدمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لايجوز لان زيدا يكون اسم إن وكان وماتعلق بها الخبر فلذلك قيل ان كان هنا زائدة فاما قول الشاعر

* سراة بني أبي بكر تسامى الخ * (١) فالشاهد فيـه زيادة كان والمراد على المسومة العراب وقال قوم

---

(١) لم نقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو وقوله «سراة» هو بفتح السين قيل جمع سري وقيل اسم جمع له وقال قوم يحتمل ان يكون بضم السين ويكون جمع سار كقاض وقضاة وغاز وغزاة وقوله «تسامى» اصله تتسامى بتاءين فحذفت احداهما وهو من السمو بمعنى العلو وقوله «المسومة» هي الخيل التي جعلت عليها سومة ـ بالضم ـ وهي العلامة وتركت في المرعى وقوله «العراب» هي الخيل العربية وهي خلاف البراذين والمعنى ان سادات بني ابي بكر يركبون الخيول العربية ويروى «المطهمة» بدل «المسومة» والمطهم من كل حيوان التام الخلقة ويروى «جياد بني ابي بكر» الخ» والجياد جمع جواد وهو الفرس السريع العدو والمعنى على هذه الرواية ان خيل هؤلاء تفضل على خيول غيرهم والاستشهاد في البيت عند قوله «على كان المسومة» حيث جاء بكان زائدة بين الجار والمجرور (واعلم) ان زيادة كان عند المحقق الرضي على قسمين (احدهما) زيادة حقيقية تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد ويكون وجودها في الكلام وعدمه على سـواء فلا تعمل ولا تدل على معنى (ثانيهما) زيادة مجازية تدل على مضي ولا تعمل مثال الاول هذا البيت المستشهد به هنا ومثال الثاني قولهم ما كان احسن عليا وقولهم ان من افضلهم كان زيدا وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر الى ان زيادة كان في الشعر وانها تكون ابدا دالة على المضي وكلا الدعويين خلاف المرضي فانها كما وقعت زائدة في الشعر قد وقعت زائدة في النثر وقد حكم العلماء بزيادتها في نحو قوله تعالى «كيف نكلم من كان في المهد صبيا» فان كان في هذه الآية ليست الناقصة ولا هي دالة على الزمان الماضي ولو انها كانت الناقصة لـكانت دالة على المضي البتة وذلك لايصح لان به تبطل معجزة عيسى عليه السلام فان جميع آحاد الناس يتكلمون بعد ان كانوا صبيانا في المهد وبعـد ان نبهناك بالماعة خفيفة الى موطن الضعف في مذهب ابن عصفور لانرى بأسا في ان تستمع لقوله قال « ومن الضرائر زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي نحو قول الفرزدق

في لجة غمرت اباك بحورها   في الجاهلية كان والاسلام

ونحو قول الآخر أنشده الفارسي

ان كان اذا زيدت كانت على وجهين (أحدهما) أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها (والآخر) أن تلغى عن العمل والمعنى معا وانما تدخل لضرب من التأكيد فالاول نحو قولهم ما كان أحسن زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع الغائها عن العمل والمعنى ماأحسن زيدا أمس وهى فى ذلك بمنزلة ظننت اذا ألغيت بطل عملها لاغير نحو قولك زيد ظننت منطلق ألاترى ان المراد فى ظنى وأما الثانى فنحو قوله

* على كان المسومة العراب * ومنه قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) والمراد كيف نكلم من فى المهد صبيا ولو أريد فيها معنى المضى لم يكن لعيسى عليه السلام فى ذلك معجزة لانه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس وأما قولهم * ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلهم * فالمراد بالكملة الجماعة وهو جمع كامل كحافد وحفدة وحائن وخونة والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم فى الكمال والفضل وكان زائدة وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العبسى وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية وهى احدى المنجبات ولدت ربيعا وعمارة وأنسا وكل واحد منهم أبو قبيلة وقيل لها يوما أى بنيك أفضل فقالت ربيع الواقعة بل عمارة الوهاب بل أنس الفوارس ثكلتهم ان كنت أدرى أيهم أفضل وكانت رأت فى منامها ان قائلا قال لها أعشرة هدرة أحب اليك أم ثلاثة كعشرة فلما انتبهت قصت رؤياها على زوجها فقال لها إن عاودك فقولى ثلاثة كعشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زهير

لَعَمْرُكَ ما أَضاعَ بَنُو زِيادٍ ذِمارَ أَبِيهِم فِيمَنْ يُضِيعُ

(والوجه الرابع) أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيد قائم ترفع الاسمين معا قال الشاعر

إذا مُتُّ كان الناسُ نِصفانِ شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ (١)

فى غرف الجنة العليا التى وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور

يريد بسعى مشكور وقول الآخر انشده الفراء * على كان المسومة العراب * وقول غيلان بن حريث * الى كناس كان مستعيده * وقول امرىء القيس فى الصحيح من القوانين

ارى ام عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان اصبرا

يريد وما اصبراى وما اصبرها وقد تزاد فى سعة الكلام ومنه قول قيس بن غالب البدرى «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم» الا ان ذلك لا يحسن الا فى الشعر وانما اوردت زيادتها فى فعل دون زيادة الجملة لانها فى حال زيادتها غير مسندة الى شىء وسبب ذلك انها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضى اشبهت امس فحكم لها بحكم امس» انتهى كلامه

(١) هذا البيت لعجير السلولى .. وقال سيبويه . «هذا باب الاضمار فى ليس وكان كالاضمار فى ان اذا قلت انه من يأتنا نأته وانه امة الله ذاهبة . . . فمن ذلك قول بعض العرب «ليس خلق الله مثله» فلولا ان فيه اضمارا لم يجز ان تذكر الفعل ولم تعمله فى اسم . ولكن فيه من الاضمار مثل ما فى انه . قال حميد الارقط .

فاصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان كل على ليس ولا اضمار فيه لم يكن الا الرفع فى كل ولكنه انتصب على تلقى ولا يجوز ان تحمل المساكين على ليس وقد

يروى

يروى نصفان ونصفين فمن نصب جعلها الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة تفسره وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر نحو قولك هو زيد قائم أى الامر زيد قائم وانما يفعلون ذلك عند تفخيم الامر وتعظيمه وأكثر مايقع ذلك في الخطب والمواعظ لما فيها من الوعد والوعيد ثم تدخل العوامل على تلك القضية فان كان العامل ناصبا نحو أن وأخواتها وظننت وأخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزة نحو قولك إنه زيد قائم فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظها لانها منصوبة والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى (وأنه لما قام عبدالله) وربما جعلوا مكان الامر والحديث القصة فأنثوا فيقولون إنها قامت جاريتك قال الله تعالى (فانها لاتعمى الابصار) وأكثر مايجيء اضمار القصة مع المؤنث واضمارها مع المذكر جائز في القياس وتقول ظننته زيد قائم والمراد ظننت الامر والحديث زيد قائم فالهاء المفعول الاول والجملة المفعول الثاني فاذا دخلت كان عليه صار الضمير فاعلا واستتر لان الفاعل متى كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة وقع الجملة بعده الخبر وهي كالمفسرة لذلك الضمير وتسميه الكوفيون الضمير المجهول لانه لايعود الى مذكور وكان الفراء يجيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان وكان قائما الزيدون فيجعل قائما خبر ذلك الضمير ومابعده مرتفع به والبصريون لايجيزون أن يكون الخبر عنه الا جملة من الجمل الخبرية (وهذا) القسم من أقسام كان يؤول الى القسم الاول وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة الى اسم وخبر وانما أفردوها بالذكر وجعلوها قسما قائما بنفسه لان لها أحكاما تنفرد بها وتخالف فيها الناقصة وذلك ان اسم هذه لايكون الا مضمرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمر هنا لايعود الى مذكور ومن تلك يعود الى مذكور ولا يعطف على هذا الضمير ولايؤكد ولايبدل منه بخلاف تلك ولايكون الخبر ههنا الا جملة على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملة في خبر هذه لاتفتقر الى عائد يعود منها الى المخبر عنه وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد فلما خالفتها في هذه الاحكام جعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن درستويه يذهب الى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تفتقر الى مرفوع قال لان هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك المضمر فاذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه ولايصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة والقول الاول وهو المذهب لانا لانقول انها مفسرة على حد تفسير زيدا ضربته وانما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الاخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت

تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر هي الاول وهذا لايحسن لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا . ومثل ذلك في الاضمار قول العجير سمعناه ممن يوثق بعربيته * اذا مت كان الناس صنفان . . . . (البيت) * اضمر فيها . وقال بعضهم «كان انت خير منه» كانه قال كان انه انت خير منه . ومثله (كاد تزيغ قلوب فريق منهم) وجاز هذا التفسير لان معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ . . اهـ . وقال الاعلم . استشهد به على الاضمار في كان ولولم يضمر لنصب الخبر فقال صنفين ومعنى البيت ظاهر من لفظه . اهـ . وقال السيرافي في الكلام على بيت حميد الارقط لولم يكن في ليس ضمير الامر لارتفع كل بها وصار تلقى المساكين خبر كل واحتيج الى اضمار في تلقى فيصير التقدير وليس كل النوى تلقيه المساكين وحذف الهاء من الاخبار قبيح لايحسن . اهـ . وانظر (ص ١١٤ ومابعدها ج ٣) من هذا الكتاب

الجملة هي ذلك الضمير في المعنى لانك اذا قلت كان زيد قائم فالمعنى كان الحديث زيد قائم فالحديث هو زيد قائم كما انك اذا قلت كان زيد أخاك فالاخ هو زيد فلما كانت الجملة هي الضمير فسرته وأوضحته لا أنها أبينت منابه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وقوله عزوعلا (لمن كان له قلب) يتوجه على الاربعة وقيل في قوله

بتَيْهاء قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنّها قَطا الحَزْنِ قدْ كانَتْ فِراخاً بُيُوضُها

ان كان فيه بمعنى صار ﴾

قال الشارح : أما قوله تعالى (لمن كان له قلب) فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر و يكون قلب هو الاسم والجار والمجرور هو الخبر وقد تقدم والنكرة يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جارا ومجرورا وتقدم على النكرة نحو قولك كان فيها رجل وكان تحت رأسي سرج ويجوز أن تكون التامة التي تكتفي بالاسم ولا تحتاج الى خبر و يكون قلب اسمها والجار والمجرور في موضع الحال كأنه كان صفة النكرة وقد تقدم عليها الوجه الثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها والمراد لمن له قلب ويكون له قلب جملة في موضع الصلة أي لمن له قلب الوجه الرابع أن تكون بمعنى صار أي لمن صار له قلب وأما قوله * بتيهاء قفر * (١) البيت فانه لابن كنزة والشاهد فيه استعمال كان بمعنى صار والعرب تستعير هذه الافعال فتوقع بعضها مكان بعض فأوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى لان كان لما انقطع وانتقل من حال الى حال ألا تراك تقول قد كنت غائبا وأنا الآن حاضر فصار كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحو قولك صار زيد غنيا أي انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جاء في معنى صار في قولهم ماجاءت حاجتك لان جاء تفيد الحركة والانتقال كما كانت صار كذلك يصف سيره في فلاة موحشة أعيت المطي فيها وهزلت شبه مطيته لسرعة مشيها وعدم لبنها بالقطا لانها اذا فرخت لاتستقر بل تسرع الطيران لطلب النجعة والتيهاء

---

(١) نسب الشارح هذا البيت لابن كنزة . وهو لابن احمر من ابيات وقبله .

لعمري لئن حلت قتيبة بلدة شديدا بها حال المقحمين عضيضها

فلله عينا أم فرع وعبرة ترقرقها في عينها او تفيضها

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة صحيح السرى والعيس تجري غروضها

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن ... (البيت)

ويروى في نسخ ديوان شعره :

اريهم سهيلا والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وقتيبة بطن من باهلة . والمقحمون الذين اقحمتهم السنة وهي القحمة ـ بالضم ـ اى القحط . وقوله «عضيضها» معناه عضها . وصحيح السرى غير جائر عن القصد فيكون اسرع لقصده لصحة سراه ليعجل الى مقصده . وغروضها اى اتساعها وقال شارح ديوان ابن احمر . قوله «اريهم سهيلا» يعنى اصحابه وان لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه اى يريهم مطلعه الذى ببلاد احبابه التى يقصدها فهو يتمنى ان يصح سراه الى مقصده ليريهم مطلع سهيل ببلاد احبابه وتكون المطى على الحال التى وصفها من قلق غروضها واتساعها لحثه اياها على السرى الذى أهزلها فقلقت انساعها

القفر

القفر المضلة ليس بها علم يهتدي به كأنه يتاه فيها والقفر الخالية والحزن ماغلظ من الارض وقد حمل بعضهم كان في قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) على انها بمعنى صار ومنه قول العجاج

* والرأس قد كان له شكير * أى قد صار والشكير ماينبت حول الشجرة من أصلها قال الشاعر

* ومن عضة ماينبتن شكيرها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعنى صار الانتقال وهو فى ذلك على استعمالين (أحدهما) قولك صار الفقير غنيا والطين خزفا (والثانى) صار زيد الى عمرو ومنه كل حى صائر الى الزوال ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان « صار معناها الانتقال » والتحول من حال الى حال فهى تدخل على الجملة الابتدائية فتفيد ذلك المعنى فيها بعد ان لم يكن نحو قولك صار زيد عالما أى انتقل الى هذه الحال « وصار الطين خزفا » أى استحال الى ذلك وانتقل اليه وقد تستعمل بمعنى جاء فتتعدي بحرف الجر وتفيد معنى الانتقال أيضا كقولك « صار زيد الى عمرو وكل حى صائر للزوال » فهذه ليست داخلة على جملة ألا ترى انك لوقلت زيد الى عمرو لم يكن كلاما وانما استعملها هنا بمعني جاء كما استعملوا جاء بمعنى صار فى قولهم ماجاءت حاجتك أى ماصارت ولذلك جاء مصدرها المصير كما قالوا المجيء قال الله تعالى (وإلىّ المصير)،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان (أحدها) أن تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان (والثانى) أن تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات كاظهر وأعتم وهى فى هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها قال عبد الواسع بن أسامة

ومن فعلاتى أننى حَسَنُ القِرَى   إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها ﴾

قال الشارح . قد استعملت هذه الافعال « على ثلاثة معان » كما ذكر (أحدها) أن تدخل على المبتدإ والخبر لافادة زمانها فى الخبر فاذا قلت أصبح زيد عالما وأمسي الامير عادلا وأضحى أخوك مسرورا فالمراد ان علم زيد اقترن بالصباح وعدل الامير اقترن بالمساء وسرور الاخ اقترن بالضحى فهى ككان في دخولها على المبتدإ و إفادة زمانها للخبر الا أن أزمنة هذه الاشياء خاصة وزمان كان يعم هذه الاوقات وغيرها الا ان كان لما انقطع وهذه الافعال زمانها غير منقطع ألا ترى انك تقول أصبح زيد غنيا وهو غني وقت إخبارك غير منقطع « الثاني أن تكون تامة » تجتزئ بمرفوع لاغير ولا تحتاج الى منصوب

وشبهها بسرعة القطا التي فارقت فراخها لتحمل اليها الماء لان القطا انما تصير كما ذكر في الصيف . وقوله « والمطى كأنها » حال من فاعل تجرى الذى في البيت الذى قبله على الرواية الاولى وحال من ضمير الجمع في « دار بهم سهلا » على الرواية الثانية . وقوله « قد كانت الخ » حال من القطا والعامل ما في كأن من معنى التشبيه و فراخا خبر مقدم لكان وبيوضها اسمها المؤخر والاستشهاد في البيت بقوله « قد كانت » حيث اراد معنى صارت ووجب تقدير كان بصار هنا ليصح المعنى ولو ابقيت كان على اصل معناها فسد لكونه محالا . ومثل هذا البيت قول شمعلة بن أخضر وهو من شعراء الحماسة .

خر على الالاءة لم يوسد   وقد كان الدماء له خمارا

قال ابن جنى « كان هنا بمنزلة صار وهذا وجه من وجوه كان » اهـ

كقولك أصبحنا وأمسينا وأضحينا أى دخلنا فى هذه الاوقات وصرنا فيها ومنه قولهم أفجرنا أي دخلنا فى وقت الفجر قال الشاعر

فما أَفْجَرَتْ حتى أَهَبَّ بسُحْرَةٍ علاجيمُ عينِ ابنى صَباحٍ يُثيرُها (١)

ومثله قول الآخر

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عالى مُعَرَّسِهِمْ وليس كلَّ النَّوَى تُلْقِي المسا كينُ (٢)

أى أصبحوا وهذه حالهم ومنه أشملنا وأجنبنا وأصبينا أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح وكذلك يقال أدنف كأنه دخل فى وقت الدنف وأكثر ما يستعمل ذلك فى وقت الاحيان فاما قوله * ومن فعلاتى الخ * البيت لعبد الواسع بن أسامة والشاهد فيه قوله أضحى جليدها والاكتفاء بالمرفوع أى صار جليدها فى وقت الضحى يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للاضياف حتى عند عزة الطعام والجدب وأراد بالليلة الشهباء الجدبة الباردة التى أضحى جليدها أى دخل جليدها فى وقت الضحى يريد انه طال مكثه لشدة البرد ولم يذب عند ارتفاع النهار والجليد ماجمد من الندا

قال صاحب الكتاب «والثالث أن تكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا وقال عدى

ثمَّ أَضْحَوْا كأنهمْ ورقٌ جَـــفَّ فأَلْوَتْ بهِ الصَّبا والدَّبُورُ»

قال الشارح : الوجه الثالث أن تستعمل بمعني كان وصار من غير أن يقصد بها الى وقت مخصوص نحو « قولك أصبح زيد فقيرا وأمسي غنيا » تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص

---

(١) الشاهد فى البيت قوله «أفجرت» وهو فعل تام ومعناه دخلنا فى وقت الفجر فيكون أصبح الذى معناه دخلنا فى وقت الصباح وأمسينا الذى بمعنى دخلنا فى المساء افعالا تامة كذلك . وسنتكلم على ذلك فى البيت الآتى

(٢) هذا البيت لحميد الارقط وقبله :

باتوا وجلتنا الصهباء بينهم كأن اظفارهم فيها السكاكين

والجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه فلذلك وصفها بالصهبة . يقول . لما اصبحوا ظهر على معرسهم — وهو موضع نزولهم — نوى التمر وعلاه لكثرته على انهم لحاجتهم لم يلقوا الا بعضه . وهذا اشارة الى كثرة ما قدمه لهم منه وكثرة ما اكلوا ونصب كل بقوله «يلقي» والجملة تفسير للضمير فى ليس . والشاهد فى هذا البيت هنا قوله «فاصبحوا» ومعناه دخلوا فى وقت الصباح فهو فعل تام لا يحتاج الى منصوب وقد استشهد به سيبويه على الاضمار فى ليس وان اسمها ضمير الشان . وقد علمت ذلك فيما مضى من تعليقاتنا ومثل هذا البيت قول امرىء القيس .

فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أى اذلال

فان صار تامة ونا فاعلها ومعناه رجعنا وانتقلنا يقال صار الامر الى كذا اى رجع . . . ومثله ايضا قول قس بن ساعدة .

أيقنت انى لامحالة حيث صار القوم صائر

فان صار فيه تامة والمعنى . ايقنت انى منتقل حيث انتقل القوم فصائر خبر أن وصار بمعنى انتقل والقوم فاعله

ومنه

ومنه «قول عدى بن زيد» * ثم أضحوا كأنهم ورق الخ * (٣) يريد انهم صاروا الى هذه الحال شبه أحياءه وانقراضهم بورق الشجر وتغيره وجفافه وذكر الصبا والدبور وهما ريحان لان لهما تأثيرا فى الاشجار ومثله قول الآخر

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إنْ نفرَا(١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وظل وبات على معنيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان والثانى كينونتهما بمعنى صار ومنه قوله عزاسمه(واذا بشر أحدهم بالانثى ظل وجهه مسودا) ﴾

قال الشارح : حكم هذين الفعلين كحكم أصبح وأضحى يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدإ والخبر لافادة الوقت الخاص فى الخبر فتقول ظل زيد يفعل كذا اذا فعله فى النهار دون الليل وبات خالد يفعل كذا اذا فعله ليلا والجملة بعده فى موضع الخبر ومنه قوله تعالى(فظلتم تفكهون)وظلت مخفف من ظللت

---

(١) البيت لعدى بن زيد من كلة له مطلعها

ارواح مودع او بكور لك فاعمد لاى حال تصير

وقبل البيت المستشهد به .

وتذكر رب الخورنق اذ أشـ ـرف يوما وللهدى تفكير

سره ماله وكثرة ما يمـ ـلك والبحر معرضا والسدير

فارعوى قلبه فقال . وما غبـ ـطة حى الى الممات يصير

ثم بعد الفلاح والامـ ـة وارتهم هناك القبور

ثم صاروا كأنهم (البيت)

ومما رويناه لك من هذه الابيات تعلم خطأ الشارح فى قوله «شبه احياءه الخ» فتدبر والحمد لله الذى يمن على من يشاء من عباده

(٢) البيت لربيع — بالتصغير . وقيل كامير — بن ضبع بن وهب بن بغيض وكان قد عاش اربعين وثلثمائة سنة وقد قال لما بلغ اربعين ومائتى سنة .

اصبح منى الشباب قد حسرا إن ينأ عنى فقد ثوى عصرا

ودعنا قبل ان نودعه لما قضى من جماعنا وطرا

ها انذا آمل الخلود وقد ادرك عقلى ومولدى حجرا

أبا امرىء القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذا عمرا

اصبحت لااحمل السلاح ... (البيت) وبعده .

والذئب أخشاه إن مررت به وحدى وأخشى الرياح والمطرا

من بعد ما قوة اسر بها اصبحت شيخا اعالج الكبرا

ووجه الاستشهاد بالبيت ظاهر وكذلك معانى الابيات وفيما رويناه شواهد متعددة لمثل ما جاء الشارح بالبيت من اجله

بكسر اللام كانه حذف منه اللام المكسورة يقال ظللت أفعل كذا أظل ظلولا قال الشاعر

ولقدْ أبيتُ على الطوَى وأظلّهُ حتى أنالَ بهِ كريمَ المأكلِ (١)

وقد يستعملان استعمال كان وصار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصة فيقال ظل كئيبا و بات حزينا وإن كان ذلك فى النهار لانه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله سبحانه « واذا بشر أحدهم بالانثى ظل وجهه مسودا » والمراد انه يحدث به ذلك و يصير اليه عند البشارة وان كان ليلا وقد تستعمل بات تامة تجتزئ بالمرفوع فيقال بات زيد بمعنى انه دخل في المبيت يقال منه بات يبيت و يبات بيتوتة ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتي فى أوائلها الحرف النافى فى معني واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ولدخول النفى فيها على النفى جرت مجرى كان فى كونها للايجاب ومن ثم لم يجز مازال زيد الا مقيما وخطئ ذو الرمة فى قوله « حراجيج لا تنفك إلا مناخة »﴾

قال الشارح . أما ما فى أوله منها حرف نفى نحو مازال ومابرح وما انفك ومافتئ فهى أيضا كأخواتها تدخل على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن كان كذلك فيقال مازال زيد يفعل قال الله تعالى (فمازلتم فى شك) وكذلك أخواتها ومعناها على الايجاب و إن كان فى أولها حرف النفى وذلك أن هذه الافعال معناها النفى فزال و برح وانفك وفتيء كلها معناها خلاف الثبات ألا ترى ان معني زال برح فاذا دخل حرف النفى نفى البراح فعاد الى الثبات وخلاف الزوال فاذا قلت مازال زيد قائما فهو كلام معناه الاثبات أي هو قائم وقيامه استمر فيما مضى من الزمان فهو كلام معناه الاثبات ولهذا المعنى لم تدخل الا على الخبر فلا يجوز لم يزل زيد الا قائما كما لم يجز ثبت زيد الا قائما لان معني مازال ثبت فاما قول ذى الرمة

حرَاجِيجُ ما تَنفَكُّ إلاّ مُناخَةً على الخَسْفِ أوْ نَرْمِى بها بلدًا قفرًا (٢)

---

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من قصيدة له مطلعها .

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحرمل

فوقفت في عرصاتها متحيرا اسل الديار كفعل من لم يذهل

لعبت بها الانواء بعد انيسها والرامسات وكل جون مسبل

وقبل البيت المستشهد به .

انى امرؤ من خير عبس منصبا شطرى واحمى سائرى بالمنصل

ان يلحقوا أكرر وإن يستلحقوا أشدد وإن يلفوا بضنك أنزل

حين النزول يكون غاية مثلنا و يفر كل مضلل مستوهل

ولقد ابيت على الطوى... (البيت) وبعده .

وإذا الكتيبة احجمت وتلاحظت الفيت خيرا من معم مخول

والخيل تعلم والفوارس أننى فرقت جمعهم بطعنة فيصل

إذ لا أبادر في المضيق فوارس ولا اوكل بالرعيل الاول

(٢) هذا البيت من « أحجية العرب » وهى قصيدة طويلة لذى الرمة مطلعها

لقد جشأت نفسى عشية مشرف ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

فان

فان الاصمعى والجرمى قالا أخطأ ذو الرمة ووجه تخطئته أن يكون مناخة الخبر وتكون الا داخلة عليه وذلك خطأ على ماتقدم قال المازنى الافيه زائدة والمراد ماتنفك مناخة وقيل الخبر على الخسف ومناخة حال والمراد ماتنفك على الخسف الامناخة فما تكون الا قد دخلت على الخبر وقيل ان الا واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير والمراد ماتنفك مناخة الا على الخسف ومثله فى وقوع الا فى غير موقعها قوله تعالى(إن نظن الاظنا)وقول الشاعر * وما اغتره الشيب الا اغترارا * ألاترى انك لوحملت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة لانه لايظن الا الظن ولايغتره الشيب الا اغترارا فاذ كان كذلك علمت أن المعنى والتقدير إن نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا فان قيل

تحن الى مى كما حن نازع   دعاه الهوى فارتاد من قيده قصرا

وقبل البيت المستشهد به :

فيامى ماادراك اين مناخنا   معرقة الا لحى يمانية سجرا

قدا كتفلت بالحزن واعوج دونها   ضوارب من خفان مجتابة سدرا

حراجيج ما تنفك ......   (البيت) وبعده

أنخن لتعريس قليل فصارف   يفنى بنابيه مطلحة صعرا

وقوله «جشأت» معناه نهضت . ومشرف وحزوى ووضحان واللوى منقطع الرمل وصبرا اى اصبرى والنازع البعير يحن الى وطنه وقوله «فارتاد من قيده قصرا» معناه طلب السعة فوجده مقصورا ويقال ارتاد جدبا وارتاد خيرا اى طلب الخصب فوقع على جدب وقوله «معرقة الالحى» اى قليلة لحم الالحى وهو جمع لحى واذا كثر لحم لحيها فهو عيب . ويقال ناقة سجراء اى تضرب الى الحمرة . وقوله «قدا كتفلت بالحزن» اى صيرت الناقة الحزن خلفها كالرجل الذى يركب الكفل فانما يركب على اقصى الكفل كما تقول اكتفلت الناقة اى ركبت موضع الكفل منها والحزن ماغلظ من الارض والضارب منخفض كالوادى وخفان موضع وقوله «مجتابة سدرا» معناه لابسة سدرا والحراجيج الضمر والخسف الجوع وهو أن تبيت على غير علف والتعريس النزول فى آخر الليل وصارف اى فبعضها صارف يصرف بنابيه من الضجر والجهد ومطلحة معيية وصعرا اى فيها ميل من الهزال والجهد وقد خطأ جماعة منهم الاصمعى ذا الرمة في البيت المستشهد به لان «ماتنفك» واخواته بمعنى الايجاب من حيث المعنى لايتصل الاستثناء بخبرها ويذكر النحاة عنه جوابين (أحدهما) ان تنفك تامة ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة ونرمى معطوف على مناخة (الثانى) انها ناقصة وعلى الخسف خبرها ومناخة حال واول من ذكر خطأ ذى الرمة ابو عمرو بن العلاء ورواه عنه الاصمعى قال . سمعت اباعمرو يقول : أخطا ذو الرمة فى قوله * حراجيج . البيت * في ادخاله الا بعد قوله ماتنفك. وكان اسحق الموصلى ينشد البيت * حراجيج ماتنفك آلا مناخة * والآل الشخص ويحتج ببيته الذى ذكر فيه الآل في غير هذه القصيدة وهو قوله .

فلم نهبط على سفوان حتى   طرحن سخالهن وصرن آلا

وعلى هذا يكون آلا خبر تنفك ومناخة صفة وأنث الصفة لان الشخص مما يذكر و يؤنث وقال ابن عصفور . ان ذا الرمة لاعيب عليه قوله «ماتنفك الامناخة» فطن له فقال . إنما قلت «آلا» وقول الشارح رحمه الله «قال المازنى إلا فيه زائدة الخ» فقد تبعه ابو على في القصريات قال : الا هنا زائدة ولولا ذلك لم يجز هذا البيت لان تنفك في معنى تزال ولا يزال لايتكلم به الامنفيا عنه . اه . ونسب ابن هشام في المغنى هذا التخريج الى الاصمعى وابن جنى ثم قال : وحمل عليه

ماذكرته من وقوع الا فى غير موضعها انما أخرت عن موضعها ومعناه التقديم وماذكرته الا فيه مقدمة وأنت تنوى بها التأخير وذلك خلاف ماذكرته فالجواب انه اذاجاز التأخير جاز التقديم لانه مثله في انه واقع فى غير موقعه و يجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفي ولم ينظر الى المعنى فأدخل الالذلك ومثله كثير قال الله تعالى (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) فادخل الباء فى الخبر لوجود لفظ النفي لان الباء انما تزاد لتأكيد النفي والمعنى فيها على الايجاب ومثله قوله تعالى (إن هذان لساحران) فى قول بعضهم إن إن هنا بمعني نعم ودخلت اللام لوجود لفظ إن و إن لم يكن المعنى معناها واعلم ان زال من قولهم مازال يفعل وزنه فعل بكسر العين وانما قلت ذلك لقولهم فى المضارع يزال على يفعل بالفتح و يفعل مفتوح العين انما يأتى من فعل بكسر العين دون غيره الا أن تكون العين أو اللام حرفا حلقيا نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وعينه من الياء وليس من لفظ زال يزول لقولهم زيلته فزال و زايلته وهذه دلالة قاطعة تشهد انه من الياء فان قيل يجوز أن يكون زيلته فيعلته مثل بيطرته واذا جاز أن يكون كذلك فلا يكون فيه دليل قيل لو كان فيعلته لجاء مصدره زيلة على وزن فيعلة وحيث لم يجئ دل ذلك على انه فعل لا فيعل ومما يدل على ذلك قولهم لم يزل بالفتح ولو كان من زال يزول لقيل لم يزل بالضم وأصل زال ههنا أن يكون لازما غير متعد نحو قولك زال الشئ أي فات وبرح الا انه جرد من الحدث لدلالته على الزمان وأدخل على المبتدإ والخبر كما كانت كان كذلك وأما برح من قولهم مابرح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل لليلة الخالية البارحة وكذلك قيل * أبرحت ربا وأبرحت جارا * أي جاوزت مايكون عليه أمثالك من الخلال المرضية فقالوا مابرح يفعل بمعني مازال وقد فرق بعضهم بين مازال ومابرح فقال برح لايستعمل فى الكلام الا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره وذلك ضعيف لانه قد جاء فى غير المكان قال الله تعالى (لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين) فلا أبرح هذه لايجوز أن يراد بها البراح من المكان لانه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو فى مكانه لم يبرح منه واذا لم يجز حمله على البراح تعين أن يكون بمعنى لاأزال وأما انفك من قولهم ما انفك يفعل فهي أيضا بمعنى زال من قولك فككت الشئ من الشئ اذا خلصته منه وكل مشتبكين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما وفك الرقبة أعتقها

ابن مالك قوله * أرى الدهر الامنجنونا باهله * وانما المحفوظ «وما الدهر الا الخ» ثم ان ثبتت روايته فتتخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في «تالله تفتؤ» ودل على ذلك الاستثناء المفرغ .اه .قال ابن عصفور. ومن الضرائر زيادة الا في قوله * ارى الدهر الامنجنونا . (البيت) * هكذا رواه المازنى يريد «أرى الدهر منجنونا» وكذلك جعلها في قول الآخر.

ماذال مذ وجفت في كل هاجرة ... بالاشعث الورد الا وهو مهموم

يريد وهو مهموم فزاد الا والواو فى خبر زال وفي قول الآخر.

وكلهم حاشاك الا وجدته ... كعين الكذوب جحدها واحتفالها

يريد «وكلهم حاشاك وجدته» وفي قول ذى الرمة * حراجيج ماتنفك . البيت * يريد «ماتنفك مناخة» اه :

ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم أدخلت على المبتدإ والخبر كافعل بكان وأماقئ من قولهم ماقئ يفعل فهو أيضا بمعنى زال يقال منه فتئ وفتأ بالكسر والفتح ويقال منه ما أفتأت تفعل كاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب ﴿ وتجيء محذوفا منها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحفان ٭ تزال حبال مبرمات أعدها ٭ وقال امرؤ القيس ٭ فقلت لها والله أبرح قاعدا ٭ وقال

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيتَ بِهالِكٍ حتى تَكُونَهُ

وفي التنزيل (تالله تفتؤ تذكر يوسف) ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا ان هذه الافعال لاتستعمل الا ومعها حرف الجحد نحو مازال ولم يزل ولايزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وذلك انما يكون مع مقارنة حرف النفي لان استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض لانها اذا عريت من حرف النفي لم تفد الاثبات والغرض منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الامع حرف النفي على ماتقدم الا ان حرف النفي ٭ قد يحذف في بعض المواضع ٭ وهو مراد وانما يسوغ حذفه اذا وقع في جواب القسم وذلك لأمن اللبس وزوال الاشكال فمن ذلك

تَزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها لها ما مَشَى يوما على خُفِّهِ جَمَلْ (١)

والمراد والله لاتزال فحذف لا والحبال العهود والمبرمات المحكمات أعدها لها أي للمحبوبة مدة مشي الجمل على خفه كما يقال ماطار طائر وماحنت النيب ودل على ارادة القسم حذف حرف النفي فلولا القسم لماساغ الحذف ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم والمراد لاأقوم وانما لم يجز حذف غيرها لانه لايجوز حذف لم وما لان لم عاملة فيما بعدها والحرف لايجوز أن يحذف ويعمل وكذلك ما قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الا في القسم لانه لايلبس بالموجب اذ لوأريد

---

(١) هذا البيت لليلى امرأة سالم بن قحفان — بضم القاف وسكون الحاء المهملة وبعدها فاء — وكان من حديثهما انه جاء الى سالم اخو امرأته زائرا فاعطاه بعيرا من ابله وقال لامرأته هاتي حبلا يقرن بهما اعطيناه الى بعيره ٭ ثم اعطاه بعيرا آخر وقال مثل ذلك ثم اعطاه مثل ذلك فقالت مابقي عندي حبل فقال علي الجمال وعليك الحبال وانشأ يقول ٭

لقد بكرت ام الوليد تلومني ولم اجترم جرما فقلت لها مهلا

فلا تعذليني بالعطاء ويسري لكل بعير جاء طالبه حبلا

فاني لاتبكي على افالها اذا شبعت من روض اوطانها بقلا

فلم ارمثل الابل مالا لمقتن ولامثل ايام الحقوق لها سبلا

فرمت اليه خمارها وقالت صيره حبلا لبعضها ثم انشات تقول :

حلفت يمينا يا ابن قحفان بالذي تكفل بالارزاق في السهل والجبل

تزال حبال مبرمات ٭٭٭٭٭ (البيت) وبعده

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها عقل وقد زالت العلل

والاستشهاد بالبيت على ان تزال جواب قسم وحذف منه حرف النفي اى لاتزال وانظر تفسير الشارح للبيت تلحظ منه عجبا

الموجب لأنى بان واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس

فقلتُ لهـا تاللهِ أبرَحُ قاعِداً ولو قطعوا رأسى لديْكِ وأوْصالى (١)

أى لا أبرح وقال أيضا * تنفك تسمع الخ * (٢) وقال

---

(١) البيت من قصيدة امرىء القيس بن حجر الكندى التى مطلعها .

الاعم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وقبل البيت المستشهد به .

تنورتها من اذرعات واهلهـا بيثرب ادنى دارها نظر عال

نظرت اليهـا والنجوم كانها مصابيح رهبان تشب لقفال

فقالت سباك الله انك فاضحى الست ترى السمار والناس احوالى

فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسى (البيت) وبعده

فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت بغصن ذى شمار يخ ميـال

فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال

وقوله «فقلت يمين الله» الخ هذه هي الرواية الشائعة المستفيضة ولم يروها الشارح رحمه الله .. وقد روى قوله «يمين الله» مرفوعا ومنصوبا اما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف اى لازمى ونحوه، واما النصب فعلى ان اصله احلف بيمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم اليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا به واجاز ابن خروف وابن عصفور ان ينتصب بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره الزم نفسى يمين الله ورد بان ألزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس وجوز النحاس خفضه ايضا بالباء المحذوفة ولم يذكر ابن مالك فى تسهيله فى نحو هذا الا النصب قال وان حذفا معا نصب المقسم به وهو اعم من ان يكون المقسم بلفظ الجلالة الشريف او غيره وقال الاعلم. النصب فى مثل هذا على اضمار فعل اكثر فى كلامهم من الرفع على الابتداء وأنشده سيبويه بالرفع وقال هكذا سمعناه من فصحاء العرب .. وقال فى التوضيح وشرحه : ومنه «تالله تفتؤ تذكر يوسف» وقوله * فقلت يمين الله .. البيت * اذ الاصل لاتفتأ ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعا، وكونه جواب قسم، وكون النافى لا . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت و يمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اى يمين الله قسمى وبالنصب على أن اصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحاله، ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ماقبله والتقدير ولو قطعوا رأسى لا ابرح اه

(٢) البيت لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلى وبعده .

والمرء قد يرجو الرجا ء مؤملا والموت دونه

وكان ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كثيرا مايتمثل بهذين البيتين والاستشهاد بالبيت على ان حرف النفى محذوف والتقدير لاتنفك (واعلم) ان فى كلام الشارح رحمه الله وفيما نقلناه لك فى الشاهد السابق عن شرح التوضيح نظرا من وجوه (الاول) ان اشتراط ان يكون الكلام جواب قسم غير موجود هنا فان تنفك ليست جواب قسم (الثانى) ان قوله «وكذلك ماقد تكون عاملة الخ» كلام مستدرك لا محل له لان موضوعنا فى حروف النفى التى تدخل على الافعال وما الحجازية تختص بالاسماء فاين هذا من ذاك وهل هو الا اشتباه وانتقال نظر وقد تنبه المرادى فى شرح التسهيل فقال . «وينقاس الحذف فى المضارع جواب قسم وشذ فى الماضى جواب قسم كقوله * لعمر ابى

تالله يبقى على الأيام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد

ومنه قوله تعالى (تالله تفتؤ تذ كر يوسف » حتي تكون حرضا) أى لاتزال تذ كر يوسف حتى تكون حرضا أي ذا حرض وهو الحزن ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما دام توقيت للفعل فى قولك أجلس مادمت جالسا كأنك قلت أجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج ولذلك كان مفتقرا الي أن يشفع بكلام لانه ظرف لابد له مما يقع فيه ، ﴾

قال الشارح : أما مادام من قولك مادام زيد جالسا فليست مافي أولها حرف نفي على حدها فى ما زال ومابرح انما ما ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فاذا قلت لأ كلمك « مادام زيد قاعدا فالمراد دوام قعوده » أى زمن دوامه كما يقال « خفوق النجم ومقدم الحاج » والمراد زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج ومما يدل على ان ما مع ما بعدها زمان انها لاتقع أولا فلا يقال مادام زيد قائما و يكون كلاما تاما ولا بد أن يتقدمه مايكون مظروفا وليس كذلك مازال وأخواتها فانك تقول مازال زيد قائما ويكون كلاما مفيدا تاما وما من قولك مادام تقع لازمة لابد منها ولا يكون الفعل معها الاماضيا وليس كذلك ما زال فانه يجوز أن يقع موقع ما غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضيا ومضارعا نحو ما زال ولم يزل ولا يزال ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس معناه نفي مضمون الجلة فى الحال تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا والذي يصدق انه فعل لحوق الضمائر وتاء التأنيث ساكنة به وأصله ليس كصيد البعير ، ﴾

قال الشارح : اعلم انليس فعل يدخل على جملة ابتدائية « فينفيها فى الحال » وذلك انك اذا قلت زيد قائم ففيه إيجاب قيامه في الحال واذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت هذا المعني فانقيل فمن أين زعمتم أنها فعل وليس لها تصرف الافعال بالمضارع واسم الفاعل كما كان ذلك فى كان وأخواتها واِنما هى بمنزلة ما فى دلالتها على نفي الحاضر قيل الدليل على انها فعل اتصال الضمير الذي لايكون الا فى الافعال بها على حد اتصاله بالافعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك لست ولسنا ولست ولستما ولستم ولست ولستن ولان آخرها مفتوح كما فى أواخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا نحو ليست هند قائمة كما تقول كانت هند قائمة وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركات

دهماء زالت عزيزة * اى لازالت وشذ في المضارع غيرجواب كقوله

وابرح مادام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا

اى لاابرح وقيل لاحذف والمعنى ازول عن ان ا كون منتطقا مجيدا اى صاحب نطاق وجواد مادام الله قومى فانهم يكفونني ذلك . اه . ودعوى عدم الحذف تعسف وقد ذهب ابن عصفور الى انه من قبيل الضرورة قال ومن الضرائر إضمار لا النافية فى غير جواب القسم كقوله * تنفك تسمع ... (البيت) * اه وانظر شرح الرضى على الكافية

الاعراب نحو قائمة وقاعدة فلما وجد فيهما ما لايكون الا في الافعال دل على انها فعل فان قيل الافعال بابها التصرف وليس غير متصرفة فهلا دلكم ذلك على كونها حرفا قيل عدم التصرف لايدل على انها ليست فعلا اذ ليس كل الافعال متصرفة ألاترى ان نعم و بئس وعسى وفعل التعجب كلها أفعال وان لم تكن متصرفة وأما كونها بمنزلة ما فى النفى فلا يخرجها أيضا عن كونها فعلا لانه يدل على مشابهة بينهما وهو الذى أوجب جمودها وعدم تصرفها وأما أن يدل أنها حرف فلا اذ الدلالة قد قامت على أنها فعل ومما يدل أنها فعل وليست حرفا أنها تتحمل الضمير كأنه يتحمل الضمير فتقول زيد ليس قائما فيستكن فى ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في ما فلا يقال زيد ما قائما فيجعل فى ما ضمير زيد وأيضا فان ليس لايبطل عملها دخول الا في خبرها فتقول ليس زيد الا قائما ولا يكون مثل ذلك فى ما لاتقول ما زيد الاقائما ومن المانع ليس من التصرف انك تقول كان زيد فتفيد المضى وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبال وأنت اذا قلت ليس زيد قائما الآن فقد أدت ليس المعنى الذى يكون في المضارع بلفظ الماضى واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها وقوله « لاتقول ليس زيد قائما غدا » يريد انها لاتكون الا لنفى الحاضر لاغير ولا ينفي بها فى المستقبل وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه فان قيل وزنه فعل ساكن العين كليت وليس فى الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلا دلكم ذلك على أنها حرف قيل لما منع التصرف لما ذكرناه ولم يبن بناء الافعال من بنات الياء نحو باع وسار منع ما للافعال من الاعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضرب من التصرف والاصل فى ليس ليس على زنة حرج وصعد وانما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على أنه فعل فالافعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب فعل كضرب وقتل وفعل كعلم وسلم وفعل كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فعل بسكون العين واذا كان كذلك وجب أن لا يخرج عن أبنية الافعال فلذلك قلنا ان أصله ليس على فعل بكسر العين « فيكون من قبيل صيد البعير » اذا رفع رأسه من داء وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها على حد باع وسار الا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبقوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حد قولهم فى كتف كتف وفى فخذ فخذ وألزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزومها حالة واحدة وانما قلنا ان أصله فعل بالكسر لانه لايخلو من أن يكون على فعل أوفعل أوفعل على ماذكرنا فلا يجوز أن يكون على فعل بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجز اسكانه لان الفتحة خفيفة ألاترى انهم لايخففون نحو قلم وجبل بالسكون ولا يجوز أن يكون على فعل بالضم لان هذا البناء لم يأت من بنات الياء فلما امتنع أن يكون على فعل وفعل تعين أن يكون فعل بالكسر وصحح كما صحح صيد البعير وليس المراد أن العلة واحدة وانما ذلك لابداء النظير وذلك لان العلة فى تصحيح ليس ارادة عدم التصرف والعلة في تصحيح صيد انما هو لانه فى معنى أصيد كعور وحول اذ كانا فى معنى أعور وأحول ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهذه الافعال فى تقديم خبرها على ضربين فالتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقدخولف فى ليس فجعل من الضرب الاول والاول هو الصحيح ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم أن هذه الاشياء لما كانت داخلة على المبتدإ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الافعال الحقيقية وكانت الافعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا ولما كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لايجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم أسماء هذه الافعال عليها ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه « جاز تقديم أخبار هذه الافعال على أسمائها وعليها أنفسها » مالم يمنع من ذلك مانع فلذلك تقول كان زيد قائما قال الله تعالى (وكان الله غفورا رحيما) وقال (وكان ربك قديرا) وتقول كان قائما زيد فتقدم الخبر على الاسم قال الله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) وقال (أكان للناس عجبا أن أوحينا) فقوله حقا خبر وقد تقدم على الاسم الذى هو نصر المؤمنين وعجبا خبر أيضا وقد تقدم على الاسم الذى هو أن أوحينا لان أن والفعل فى تأويل المصدر وذلك المصدر مرفوع بانه اسم كان وتقول قائما كان زيد فتقدم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) فلولا جواز تقديم الخبر على نفس الفعل لماجاز تقديم معموله عليه وذلك ان أنفسهم معمول يظلمون وهو الخبر وقد تقدم انه لايقدم المعمول حيث لايتقدم العامل ألاترى انه لايجوز القتال زيدا حين يأتى حيث لم يجز تقديم عامله الذى هو يأتى لان المضاف اليه لايتقدم المضاف وكذلك باقى أخواتها « فاما مافى أوله حرف النفى » وحروف النفى أربعة ما ولم ولن ولا فان كان النفى بما نحو ما زال وما انفك وما فتىء وما برح فذهب سيبويه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال قائما ما زال زيد واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وذلك أن ما للنفى وانه يستأنف بها النفى ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بان واللام فى الايجاب فجرت فى ذلك مجرى حرف الاستفهام فكان له صدر الكلام وانما صار للاستفهام صدر الكلام لانه جاء لافادة معنى فى الاسم والفعل فوجب أن يأتى قبلهما لا بعدهما كما أن حروف الاستفهام لايعمل مابعدها فيما قبلها كذلك هنا ألاترى أنك لوقلت فى الاستفهام زيدا أضربت لم يجز كذلك ههنا لوقلت قائما مازال زيد لم يجز لانك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفى عليه ويجوز ذلك مع لم ولن ولا فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لن يبرح بكر وخارجا لايزال خالد وانما ساغ ذلك مع لم ولن ولا ولم يسغ مع ما لان لم ولن لما اختصتا بالدخول على الافعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما كأحد حروفه وأيضا فان لم أفعل نفى فعلت ولن أفعل نفى سأفعل وحكم النفى حكم ايجابه فكما يسوغ فى الايجاب التقديم فكذلك مع النفى فجرى النفى هنا مجرى الايجاب كما جرى مجراه فى لن إذلم يتلق به القسم ألاتري انك لاتقول والله لن أضرب كما لاتقول والله سأضرب وكذلك لاتقول والله لم أضرب كما لاتقول والله ضربت وأما لا وان كانت قد يتلقى بها القسم وتدخل على الاسماء والافعال فانها تصرفت تصرفا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها نحو قولك خرجت بلا زاد وعوقبت بلا جرم فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل مابعدها فيما قبلها وأجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان فيقولون

قائما ما زال زيد وكذلك ما كان فى معناها من أخواتها فانهم يشبهونها بلم وأما مادام فانها لاتستعمل الا بلفظ الماضى كما كانت ليس كذلك ولا يتقدمها الا فعل مضارع نحو لأ كلمك مادام زيد قائما ولا يتقدم عليها نفسها لان ما فيها مصدرية لانافية وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ألاترى انك اذا قلت لأفعل هذا مادام زيد قائما كان التقدير فيه من دوام قيام زيد كقولك جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج الا أنه حذف المضاف الذى هو الزمان للعلم به وأقيم المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت ما فى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صلتها وعاملها فلا يتقدم عليها وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بلاخلاف لان المقتضى لجواز ذلك موجود وهو كون العامل فعلا ولا مانع هناك فلذلك جاز أن تقول ما زال قائما زيد وما انفك عالما بكر وأما ليس ففيها خلاف فنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى ما النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها لايقولون ليس قائما زيد ولا قائما ليس زيد وعليه حمل سيبويه قولهم ليس الطيب الا المسك وليس خلق الله أشعر منه أجراها مجرى ما ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو قائما ليس زيد وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبى على واليه ذهب الفراء من الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى (ألايوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ووجه الدليل انه قدم معمول الخبر عليها وذلك ان يوم معمول مصروفا الذى هو الخبر وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل لانه لايجوز أن يقع المعمول حيث لايقع العامل لان رتبة العامل قبل المعمول وأما المعنى فانه فعل فى نفسه وانما منع المضارع للاستغناء عنه بلفظ الماضى وهذا المعنى لاينقص حكمها وصار كيدع ويذر لما منعنا لفظ الماضى منهما استغناء عنه بترك لم تنقص من حكم عملهما ومنهم من منع من تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبى العباس المبرد وقال السيرافي وأبو على لاخلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف فى تقديم الخبر عليها وحكى ابن درستويه فى كتاب الارشاد أن فيه خلافا على ما تقدم وقوله « وقد خولف فى ليس فجعل من الضرب الاول » يريد الذى لايجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان فى أوله ما فيه اشارة الى أن من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها وقوله « والاول هو الصحيح » يريد الاول من القولين وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذى أفتي به والثانى ماحكاه من قول المخالف وهو عدم جواز تقديمه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفصل سيبويه فى تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك ما كان فيها أحد خير منك وتأخيره اذا كان لغوا نحو قولك ما كان أحد خيرا منك فيها ثم قال وأهل الجفاء يقرؤن (ولم يكن كفؤا له أحد) ، ﴾

قال الشارح : سيبويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبرا مستقرا لانه يقدر باستقر ومتي لم يكن خبرا سماه لغوا وذلك نحو قولك زيد فيها قائما الظرف ههنا مستقر لانه الخبر والتقدير زيد استقر فيها وقائما حال فان رفعت قائما وجعلته الخبر فقلت زيد فيها قائم كان الظرف لغوا لانه ليس بخبر انما الخبر قائم والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ومتى جعلته خبرا كان ظرفا

ووعاء للاستقرار ومتى جعلته لغوا كان ظرفا للقيام فاذا فهمت القاعدة فسيبويه يختار تقديم الظرف اذا كان مستقرا لانه مضطر اليه وتأخيره اذا كان لغوا لانه فضلة وذلك نحو قولك « ما كان فيها أحد خير منك » فأحد اسم كان وخير منك صفته والظرف الخبر ولذلك قدمه فان نصبت خيرا وجعلته الخبر أخرت الظرف لانه ملغى نحو قولك ما كان أحد خيرا منك فيها فأحد الاسم وخيرا منك الخبر وفيها لغو من متعلقات الخبر وتقديم الظرف وتأخيره اذا كان مستقرا جائز قال سيبويه كل عربي جيد كثير وانما اختار تقديمه اذا كان مستقرا ولا كلام في جواز تأخيره فان قيل فما تصنع بقوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) فقدم الجار والمجرور مع انه لغو قيل لما كانت الحاجة ماسة والكلام غير مستغن عنه صار كأنه خبر فقدم لذلك ألاترى أن قوله تعالى (الله الصمد) مبتدأ وخبر وقوله (لم يلد ولم يولد) خبر ثان وقوله (ولم يكن له كفوا أحد) معطوف عليه وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر فلذلك لم يكن بد من العائد في قوله له لان الجملة اذا وقعت خبرا افتقرت الى العائد قال « وأهل الجفاء يقرؤن ولم يكن كفوا له أحد » فيؤخرون الجار والجرور لقوة التأخير في الملغى عندهم والمراد بأهل الجفاء الاعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف أولم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيَّا ... مادامَ فيهنَّ فصيلٌ حيًّا(١)

فانه قدم الظرف هنا وان لم يكن مستقرا وذلك ان فصيل اسم مادام وحيا الخبر وفيهن ظرف للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع انه قد تدعو الحاجة اليه ولايسوغ حذفه اذ لوحذف لتغير المعنى ويصير بمعنى الابد كما يقال ماطلعت الشمس وما حنت النيب فلما كان المعنى متعلقا به صار كالمستقر فقدمه لذلك والجلذي السير الشديد ويجوز أن يكون اسم ناقة ثم ناداها مرخما فاعرفه »

ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منها عسى ولها مذهبان (أحدهما) أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولا بالمصدر كقولك عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى (فعسى الله أن يأتي بالفتح) والثاني أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا أن مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم) ﴾

قال الشارح : معني قولهم أفعال المقاربة أي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة علي باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر والجامع بينهما دخولها على المبتدأ والخبر وافادة المعنى في الخبر ألاترى ان كان واخواتها انما دخلت لافادة معنى الزمان في الخبر كما أن هذه الافعال دخلت لافادة معني القرب في الخبر فمن ذلك عسى وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي قال سيبويه معناه الطمع والاشفاق أي طمع فيما يستقبل واشفاق أن لايكون (واعلم) أن أصل الافعال

---

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (ص ٩٦) من هذا الجزء

أن تكون منصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لاغنت المصادر عنها ولهذا قال سيبويه فأما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع وهذه عسى قد خالفت غيرها من الافعال ومنعت من التصرف وذلك لأمور (منها) أنهم أجروها مجري ليس اذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لان الراجى انما يرجو فى المستقبل لافى الماضى فصارت كليس فى انها بلفظ الماضى وينفى بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس (الثانى) انها ترج فشابهت لعل وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل قال وذلك أن شبه الحرف معنى مضعف للاسم لاللفعل ألا ترى أن أكثر الاسماء المبنية نحو كم ومن انما كان بشبه الحروف فأما الفعل فانه اذا أشبه بمعناه الحرف فانه لايمنع التصرف وذلك لان معانى هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الافعال ألا ترى ان الا فى الاستثناء نائبة عن استثنى والهمزة فى الاستفهام نائبة عن استفهم وما النافية نائبة عن أنفى والشئ انما يعطى حكما بالشبه اذا أشبهه فى معناه وأما اذا أشبهه فى معنى هوله أويساويه فيه فلا ولو جاز أن يمنع التصرف عسى لانها فى معنى لعل لجاز أن يمنع استثنى التصرف لمشاركة الا ولجاز أن يمنع أنفى التصرف لمشاركة ماوذلك قول من قال ان ليس ممنوعة التصرف لمشاركة مافى معناها والآخر انها لما دلت على قرب الفعل الواقع فى خبرها جرت مجرى الحروف لدلالتها على معنى فى غيرها إذ الافعال تدل على معنى فى نفسها الا فى غيرها فجمدت لذلك جمود الحروف فان قيل ماالدليل على انها أفعال مع جمودها جمود الحروف وعدم تصرفها فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالافعال نحو قولك عسيت أن أفعل كذا وعسيت بالكسر أيضا وهما لغتان قال الله تعالى (فهل عسيتم) وقرئ بالكسر والمؤنث عست فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلا ووقفاً على مايكون عليه الافعال ولما كانت فعلا افتقرت الى فاعل ضرورة انعقاد الكلام وهى فى ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى منصوب ومرفوع و يكون معناها قارب (والضرب الثانى) أن تكون بمنزلة كان التامة فتكتفى بمرفوع ولاتفتقر الى منصوب وتكون بمعنى قرب فالاول نحو قولك عسى زيد أن يقوم ولا يكون الخبر الا فعلا مستقبلا مشفوعا بأن الناصبة للفعل قال الله تعالى (فعسى الله أن يأتى بالفتح) فزيد اسم عسى وموضع أن مع الفعل نصب لانه خبر والذى يدل على ذلك قولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا» والمراد أن يبأس فقد انكشف الاصل كما انكشف أصل أقام وأطال بقوله

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما ... وِصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ (١)

(١) نسب سيبويه هذا البيت لعمر بن ابى ربيعة وقد بحثت ديوانه فلم اجده فيه ونسبه الاعلم للمرار الفقعسى قال سيبويه « و يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه لانه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قول عمر ابن ابى ربيعة * صددت فاطولت الصدود ... البيت * وانما الكلام وقلما يدوم وصال » وقال فى موضع آخر من الكتاب «ومثل ذلك هلا ولولا والا الزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم قال * صددت فأطولت . (البيت) اه كلامه وقال الاعلم « اراد وقلما يدوم وصال فقدم وأخره مضطرا لاقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم والفاعل لايتقدم فى الكلام

وابؤس

وأبؤس فى البيت جمع بأس لان فعلا يجمع على أفعل نحو كاب وأكاب ومما يدل أن خبرها فى موضع اسم منصوب وان لم ينطق به أن الفعل فى خبرها اذا تجرد من أن كان مرفوعا والفعل انما يرفع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

عسى اللهُ يُغْنِي عنْ بِلَادِ ابنِ قادرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ (١)

وقول الآخر

عسى الكَرْبُ الذي أمْسَيْتَ فيهِ ... يكونُ وراءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٢)

الا ان يبتدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزباء * ماللجمال مشيها وئيدا * اى وئيدا مشيها فقدمت واخرت ضرورة وفيه تقدير آخر وهو ان يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكانه قال وقلما يدوم وصال يدوم وهذا اسهل فى الضرورة والاول اصح معنى وان كان ابعد فى اللفظ لان قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يليها الاسم البتة وقد يتجه ان تقدر ما فى قلما زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف لان ما غاثر ادفى قل ورب لتليهما الافعال وتصيرا من الحروف المخترعة لها واجرى اطولت على الاصل ضرورة شبهه بما استعمل فى الكلام على اصله نحو استحوذ واغيلت المرأة وأخيلت السماء ... يقول ان العاشق الوصول اذا أديم هجرانه يئس فطابت نفسه بالقطيعة

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت وقد قال الاعلم . «والشاهد فيه إسقاط ان من يغنى والمنهمر السائل والجون الاسود والرباب ماتدلى من السحاب دون سحاب فوقه والسكوب المنصب» اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لهدبة بن الخشرم قالها وهو فى الحبس ومطلعها .

طربت وانت احيانا طروب ... وكيف وقد تعلاك المشيب

يجد النأى ذكرك فى فؤادى ... اذا ذهلت على النأى القلوب

يؤرقنى اكتئاب ابى نمير ... فقلبى من كآبته كئيب

فقلت له هداك الله مهلا ... وخير القول ذو اللب المصيب

عسى الكرب الذى .... (البيت) وبعده

فيأمن خائف ويفك عان ... ويأتى اهله الرجل الغريب

الاليت الرياح مسخرات ... بحاجتنا تباكر او تؤوب

فتخبرنا الشمال اذا اتتنا ... وتخبر اهلنا عنا الجنوب

فانا قد حللنا دار بلوى ... فتخطئنا المنايا او تصيب

والشاهد فى البيت حذف ان من خبر عسى قال سيبويه «واعلم ان من العرب من يقول عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله «عسى الغوير ابؤسا» فهذا مثل من امثال العرب اجروا فيه عسى مجرى كان قال هدبة * عسى الكرب الذى .... (البيت) * وقال * عسى الله يغنى عن بلاد .... (البيت) وقال

فاما كيس فنجا ولكن ... عسى يغتر بى حمق لئيم

قال الاعلم « الشاهد فى هذه الابيات اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل فى الكلام عسى ان يكون كما قال

فارتفاع يغني و يكون عند تجردها من الناصب دليل على ماقلناه فان قيل فلم لزم أن يكون الخبر أن والفعل قيل أما لزوم الفعل فلانه لما منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عوض المضارع فى الخبر وأيضا فانه لما كانت عسى طمعا وذلك لايكون الافيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثالا يفيد الاستقبال إذ لفظ المصدر لايدل على زمان مخصوص وأما لزوم أن الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه لان الفعل المجرد من أن يصلح للحال والاستقبال وأن تخلصه للاستقبال والذى يؤيد ذلك أن الغرض بأن الدلالة على الاستقبال لاغير وأما قول الشاعر

عسى طَيِّئٌ منْ طَيِّئٍ بعدَ هذِه　　ستُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوانحِ (١)

لما كانت السين كأن فى الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها وان اختلفت من حيث ان الفعل لايكون معها فى تأويل المصدر (والضرب الثاني) أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار الى منصوب وتكون عسى بمعني قرب الا أن مرفوعها لايكون الاأن والفعل نحو قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) فان تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذى كان فى الخبر ويجوز فى قولك عسى أن يقوم زيد أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم فى موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون فى الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر فى التثنية والجمع نحو قولك عسي أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون لان التقدير عسي الزيدان أن يقوما وعسى الزيدون أن يقوموا فيجوز لك فى ذاك وما كان نحوه وجهان أبدا (أحدهما) أن يكون أن والفعل فى موضع مرفوع وأن يكون فى موضع منصوب بأنه خبر مقدم فأما قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فلايجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون ربك فاعل يبعث وأن مع مابعدها فى موضع رفع بعسى ولا يجوز أن يكون أن فى موضع نصب على الوجه الآخر لانه يؤدى الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي لان مقاما محمودا منصوب بيبعث فلايكون الرب مرتفعا الا به والا كان أجنبيا اذ لم يكن عاملا فيه ،

الله عز وجل (عسى ان يبعثك ربك) و (عسى الله ان يأتي بالفتح) اه

(١) انشد ابو تمام فى باب المراثى من الحماسة هذا البيت رابع اربعة وعزاها لقسام بن رواحة السنبسي . وقبله .

لبئس نصيب القوم من اخويهم　　طراد الحواشي واستراق النواضح

ومازال من قتلي رزاح بعالج　　دم ناقع اوجاسد غير ماصح

دعا الطير حتى اقبلت من ضرية　　دواعي دم مهراقه غير بارح

يريد باخويهم صاحبيهم يقال ياأخا بكر و يا أخا بكر وبراديا واحدا منهم والحاشية صغار الابل ورذالها والنواضح جمع ناضح الابل التى يستقى عليها الماء جعلت كانها تنضح الزرع والنخل وطراد وماعطف عليه بدل من نصيب يقول انهم لايقدمون على القوم ويغيرون على حواشيها دون جلتها لان الصبيان يرعونها يعني بلغ من جبنهم الايتعرضوا للرعاة الايسرقون سرقة النواضح ويرضون الحواشي فيرضون بذلك من طلب الثار فبئس العوض ذلك من دم اخويهم ورزاح هو براء مهملة مفتوحة فزاى وآخره حاء مهملة قبيلة من خولان وعالج بالجيم موضع بالبادية فيه رمل والدم الناقع بالنون والقاف قيل الثابت

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها كاد ولها اسم وخبر وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأولا باسم فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الاصل * وما كدت آئبا * كما جاء عسى الغوير أبؤسا ﴾

قال الشارح : ومن قوله ومنها يعني من أفعال المقاربة كاد تقول كاد زيد يفعل أى قارب الفعل ولم يفعل الا أن كاد أبلغ فى المقاربة من عسى فاذا قلت كاد زيد يفعل فالمراد قرب وقوعه فى الحال الا انه لم يقع بعد لانك لا تقوله الالمن هو على حد الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه قال الله تعالى (يكاد سنا برقه يذهب بالابصار) ومن كلام العرب كاد النعام يطير وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر حملا لها على كان لدخولها على المبتدأ والخبر وافادة معناها فى الخبر واشترطوا أن يكون الخبر فعلا لانهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض وجرد ذلك الفعل من أن لانهم أرادوا قرب وقوعه فى الحال وان تصرف الكلام الى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين ولما كان الخبر فعلا محضاً مجردا من أن قدروه باسم الفاعل لان الفعل يقع فى الخبر موقع اسم الفاعل نحو زيد يقوم والمراد قائم ودل على أنه منصوب قول الشاعر * فأبت الى فهم وما كدت آئبا * (١) كما دل قولهم «عسى الغوير أبؤسا» على أن موضع أن ييأس نصب فأما البيت فهو لتأبط شرا ويروي «ولم أك آئبا» فلا يكون فيه شاهد والرواية الاولي أقيس من جهة المعني لان المراد رجعت الى فهم وهى قبيلة وكدت لا أؤوب لمشارفتى التلف قال ابن الاعرابى الرواية ما كدت آئبا ورواية من روي ولم أك آئبا خطأ وأرى أنها جائزة والمعني ولم أك فى نظرى واعتقادي أنى أسلم وقصته معروفة وأما قولهم فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » قال الاصمعى إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم أوأتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلا لكل شئ يخاف أن يأتى منه شر قال ابن الكلبى الغوير ماء لكلب وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمى بالاجمال الطريق المهيع وأخذ على

وقيل الطرى . والدم الجاسد ـ بالجيم ـ قيل القديم وقيل اليابس والماصح ـ بالصاد المهملة ـ من مصح كمنع مصوحا اذا ذهب وانقطع يقول لا يزال من مقتولى هذه القبيلة بهذا المكان دم طرى ويابس غير زائل يعنى ان دماءهم باقية بحالها لم يثأروا بها الان غسل تلك الدماء انما يكون بما يصب من دماء أعدائهم ولم يكتف بهذا الاغراء حتى قال « دعا الطير » الخ يقول دعا دواعى دمائهم طيور الاماكن البعيدة والجبال المطلة حتى اتت سباعها وطيورها فوقعت عليها تأكل منها وهراقه الهاء ضمير الدم يعنى انه مصبوب فى موضعه لم يزل ولم يحل وضرية اسم بلاد سميت باسم ضرية بنت ربيعة بن نزار وقوله « عسى طيء » الخ » قال المرزوقى عسى لفظة وضعت للترجى والتأميل الا أنها تؤذن بان الفعل مستقبل مطموع فيه ووضع السين بدل ان فى خبر عسى لاشتراكهما فى الدلالة على الاستقبال مع ان السين أشهر فيها ومعنى عسى طيء لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة فى القتال ينتصف من البطن الغالب منها فيه » اه وقال الدنوشرى « قال بعض شراح ألفية ابن معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتهما فى الاستقبال قال الشاعر * عسى طيء البيت * وكاد وكرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون اوشك مشاركة لكاد وكرب فى الدلالة على القرب والتقدير فى الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما اذ هي موضوعة للاسراع المفضى للقرب » اه

(١) سبق شرح هذا الشاهد بما لا مزيد عليه فارجع اليه (ص ١٣) من هذا الجزء

النوير فان قيل فهلا منعتم كاد من التصرف كما فعلتم ذلك بعسى إذ معناها واحد قيل له جوابان (احداها) ان كاد قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك كاد زيد يقوم أمس ويكاد يخرج غداً فلما أريد بها معنى المضى والاستقبال أتى لهما بالامثلة التي تدل على الازمنة وهو بناء الماضي والمضارع ولما كانت عسى طمعا والطمع يختص بالمستقبل فقط اختير له أخف الابنية وهو مثال الماضي ولم تكن حاجة الى تكلف زيادة المضارع (والجواب الثاني) انهم قد غالوا في عسى فاستعملوها موجبة ولم تأت في الكتاب العزيز الا موجبة الا في موضع واحد وهو قوله تعالى (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن) قال ومنه قول الشاعر

ظَنِّي بهم كَعَسَى وهُم بتَنُوفَةٍ ... يتنازعون جَوائزَ الأمثالِ (١)

والمراد ظني بهم كاليقين فلما تناهت عسى في بابها وكان فيها ماليس في كاد أخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيز الحروف وجودها وأما قول حسان

وتكاد تَكْسَلُ أن تجيءَ فِراشَها ... في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ (٢)

(١) هذا البيت لابن مقبل وقد استشهد به الرضى ايضا على ان اباعبيدة قال ان عسى تأتى بمعنى اليقين. وقال ابو حاتم وقطرب. ان عسى تكون شكا مرة ويقينا أخرى كما قال تعالى (عسى ربكم ان يرحمكم) وعسى في القرآن واجبة قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هي واجبة من الله تعالى وكل مافي القرآن من ذلك فهو واجب من الله قال ابو عبيدة ومنه قول ابن مقبل * ظنى بهم كعسى .... البيت * اى ظنى بهم كيقين » اه وقد استشكل الرضى ذلك فقال « انه لايعرف عسى في غير كلام الله لليقين ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى رجاء مع طمع » اه قال ابن السكيت « الظن يقين والظن شك . ومن اليقين قول ابن مقبل * ظن بهم كعسى .... البيت * يقول اليقين منهم كعسى وعسى شك » اه فجعل اليقين معنى الظن وعسى للشك على أصلها . وقال ابن الانبارى « عسى لها معنيان متضادان (احدها) الشك والطمع (والآخر) اليقين قال تعالى (وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم) معناه ويقين ان ذلك يكون وقال بعض المفسرين عسى في جميع كتاب الله واجبة » وقال غيره عسى في القرآن واجبة الا في موضعين في سورة بنى اسرائيل (عسى ربكم ان يرحمكم) يعنى بنى النضير فما رحمهم ربهم بل قاتلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واوقع العقوبة بهم وفي سورة التحريم (عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا) فما ابدله منهن ازواجا ولا بانت منه احداهن وقال تميم بن ابى مقبل في كون عسى ايجابا * ظن بهم كعسى .... البيت * اراد ظن بهم كيقين » اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصارى شاعر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم من قصيدة قالها يفتخر فيها بيوم بدر ويعير الحرث بن هشام بفراره عن أخيه أبى جهل بن هشام وقد حسن اسلامه بعد واستشهد باجنادين رضى الله عنه ومطلعها .

تبلت فؤادك في المنام خريدة ... تسقى الضجيع ببارد بسام
كالمسك تخلطه بماء سحابة ... او عاتق كدم الذبيح مدام
نفج الحقيبة بوصها متنضد ... بلهاء غير وشيكة الاقسام
بنيت على قطن اجم كانه ... فضلا اذا قعدت مداك رخام

فانه قد قيل ان تكاد فيه زائدة والمراد انها تكسل أن تجيء فراشها لدلالها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبه عسى بكاد من قال

عسى الكَرْبُ الذى أَمْسَيْتَ فيهِ يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وكاد بعسى من قال ﴿ قد كاد من طول البلى أن يمصحا ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاصل فى عسى أن يكون فى خبرها أن لما فيها من الطمع والاشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لايكون فى خبرها أن لان المراد بها قرب حصول الفعل فى الحال الا أنه قد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن فأما قوله ﴿ عسى الهم الذى أمسيت فيه الخ ﴾ (١) فالبيت لهدبة بن الخشرم والشاهد فيه اسقاط أن من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا الرجل من قومه أسر وقد تشبه كاد بعسى فيشفع خبرها بأن فيقال كاد زيد أن يقوم وقد جاء فى الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فأما قولهم ﴿ قد كاد من طول البلى أن يمصحا ﴾ (٢) فالبيت لرؤبة وقبله ﴿ ربع عفاه الدهر طولا فانمحى ﴾

وتكاد تكسل ...	(البيت) وبعده .
اما النهار فلا افتر أذكرها	والليل توزعنى بها احلامى
اقسمت انساها واترك ذكرها	حتى تغيب فى الضريح عظامى
يامن لعاذلة تلوم سفاهة	ولقد عصيت الى الهوى لوامى
بكرت الى بسحرة بعد الكرى	وتقارب من حادث الايام
زعمت بان المرء يقرب يومه	عدم لمنكر من الاصرام
ان كنت كاذبة الذى حدثتنى	فنجوت منجى الحارث بن هشام
ترك الاحبة ان يقاتل دونهم	ونجا برأس طمرة ولجام
جرواء تمزع فى الغبار كأنها	سرحان غاب فى ظلال غمام
تذر العناجيج الجياد بقفرة	مر الذمول بمحصد ورجام
ملأت به الفرجين فارمدت به	وثوى احبته بشر مقام
وبنو أبيه ورهطه فى معرك	نصر الاله به ذوى الاسلام
لولا الاله وجريها لتركنه	جزر السباع ودسنه بحوامى

(١) سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع اليه

(٢) نسب الشارح هذا البيت لرؤبة وقال ابن السيد فى شرح ادب الكاتب واللخمى فى شرح ابيات الجمل انهما لم يرياه فى ديوانه وقال البغدادى « ولم ارهذا الرجز فى ديوان رؤبة » وروى الشارح البيت الذى قبل الشاهد كما ترى وأنشده اللخمى ﴿ ربع عفاه الدهر دأبا وامتحى ﴾ ورواه غيرهما ﴿ ربع عفا من بعد ما قد انمحى ﴾ والربع المنزل حيث كان وروى بدله « رسم » والرسم أثر الدار وعفا يكون لازما بمعنى درس و يكون متعديا تقول عفت الريح المنزل اى محته والبلى ـ بكسر الباء والقصر ـ مصدر بلى الثوب يبلى اذا اخلق وبلى المنزل اذا درس و يمصح ـ بفتح الياء والصاد ـ مضارع مصح ـ بفتح الصاد ايضا ـ قال الجوهرى « مصح الشىء مصوحا ذهب وانقطع ومصح الثوب أخلق » اه ويستشهد

والشاهد فيه دخول أن على كاد تشبيها لها بعسى والوجه سقوطها وصف منزلا بالقدم وعفو الاثر ويصح في معنى يذهب يقال «صح الظل اذا انتعله الشخص عند قيام الظهيرة فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة ان عسى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل أقرب الى الحال من بعض فاذا قال عسى زيد يقوم فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد واذا ادخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى ومن قال عسى زيد يفعل فقد أجرى عسى مجرى كان ويجعل الفعل في موضع الخبر كأنه قال عسى زيد فاعلا وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك فقال

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا لاتُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائِمًا(١)

كما صرحوا في المثل فقالوا عسى الغوير أبؤسا ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب (أحدها) أن يقولوا عسيت أن تفعل وعسيتما الى عسيتن وعسى زيد أن يفعل وعسيا الى عسين وعسيت وعسينا (والثانى) ألا يتجاوزوا عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا (والثالث) أن يقولوا عساك أن تفعل الى عساكن وعساه أن يفعل الى عساهن وعسانى أن أفعل وعسانا ﴾

قال الشارح : اعلم ان عسى في اتصال الضمير بها « على ثلاثة مذاهب » أحدها أن تكون كليس في اتصال الضمير بها واستتاره فيها فتقول «عسيت أن تفعل كذا وكذا» فالتاء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدل من الالف التى كانت في عسى لانها في موضع متحرك ولما اتصل الضمير بها سكن فعادت

النحاة بهذا البيت على انه جاز اقتران خبر كاد بان قال سيبويه .« وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبهوه بعسى قال رؤبة ☆ قد كاد ... البيت ☆ وقد يجوز في الشعر ايضا لعلى ان افعل بمنزلة عسيت ان افعل »اه وقال ابن عصفور « ومن ذلك عند بعض النحويين دخول ان في خبر كاد نحو قول رؤبة ☆ قد كاد ... البيت ☆ وقول الآخر

كادت النفس ان تفيظ عليه اذ غدى حشو ريطة و برود

والصحيح ان دخولها في خبر كاد ضرورة الا انها ليست مع ذلك بزائدة لعملها النصب والزائدة لاتعمل بل هي مع الفعل الذى نصبته بتأويل مصدر وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد اقبال وادبار » اه وكان ابو عمرو والاصمعي يقولان لايقول عربى كاد ان يفعل وانما يقولون كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويين . والجماعة مخطئون قد جاء في الشعر الفصيح منه مافي بعضه مقنع فمن ذلك ما انشده ابن الاعرابى ☆ يكاد لولا سيره ان يملصا ☆ وانشد هو وغيره .

حتى تراه وبه إكداره يكاد ان ينطحه إجاره

وانشد أبو زيد وغيره في صفة كلب .

يرتم انف الارض في ذهابه يكاد ان ينسل من إهابه

وقال ذو الرمة .

وجدت فؤادى كاد ان يستخفه رجيع الهوى من بعض مايتذكر

وقد جاء في البخارى ، « كاد امية ــ ابن ابى الصلت ــ أن يسلم » وفي الحديث «كاد الفقر ان يكون كفرا»

(١) قد شرحنا هذا الشاهد شرحا وافيا فانظره (ص ١٤) من هذا الجزء

الياء الى أصلها كما كانت وتقول فى التثنية عسيتما وفى الجمع عسيتم كما تقول لست ولستما ولستم وتقول فى المتكلم عسيت أن أفعل وفي التثنية والجمع عسينا وتقول فى الغائب زيد عسى أن يفعل فزيد مبتدأ وعسى وما بعدها الخبر وفى عسى ضمير يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع فتقول الزيدان عسيا أن يقوما وفى الجمع الزيدون عسوا أن يقوموا وفى المؤنث عست وفى التثنية عستا وفى الجمع عسين أن يقمن (الثانى) أن تكون فى موضع رفع فاعله فتقول « زيد عسى أن يفعل » فان يفعل فى موضع رفع بأنه الفاعل والجملة في موضع خبر المبتدا وتقول فى التثنية الزيدان عسى أن يفعلا وفى الجمع الزيدون عسى أن يفعلوا وتقول فى المؤنث هند عسى أن تقوم والهندان عسى أن تقوما والهندات عسى أن يقمن فعسى في هذا الوجه منحطة عن درجة ليس الاترى أن ليس تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع فتقول زيد ليس قائما والزيدان ليسا قائمين والزيدون ليسوا قياما وليست عسى فى هذا الوجه كذلك فانها لاتتحمل الضمير ولذلك لايظهر في تثنية ولا جمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجودها وعدم تصرفها لفظا وحكما أما اللفظ فظاهر وأما الحكم فانها لزمت طريقة واحدة بأن لايكون منصوبها الا فعلا ولايقع اسمها الا ضرورة فتقول عسى زيد أن يفعل ولاتقول عسى زيد الفعل وليست ليس كذلك فانه يقع خبرها فعلا واسما نحو ليس زيد قائما وان شئت يقوم فلما انحطت عنها مع الظاهر انحطت عنها مع المضمر وأما « الوجه الثالث وهو قولهم عساك أن تفعل وعساكما أن تفعلا وعساكم أن تفعلوا » ومنه قول رؤبة

« ياأبتا علك أوعساك » (١) فذهب سيبويه الى أن الكاف فى موضع نصب وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف والكاف فى موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف كما أن علك فى قولك علك أو عساك خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها وهى منصوبة والذى يدل على ذلك انك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت عسانى قال عمران بن حطان الخارجي

ولى نفسٌ أقول لها اذا ما   تُنازِعُني لَعَلّى أو عَسانى (٢)

فالنون والياء فيما آخره ألف لايكون الا نصبا وكان لعسى فى الاضمار هذه الحال كما كان للولا فى قولهم لولاى ولولاك حال ليست لها مع الظاهر وكما كان للدن مع غدوة حال ليست لها مع غيرها من الاسماء وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع وحجته أن لفظ النصب استعير للرفع فى هذا الموضع كما استعير لفظ الجر فى لولاى ولولاك والقول الثالث قول أبى العباس المبرد ان الكاف والنون والياء في عساك وعسانى فى موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمر فيها مرفوع وجعله من الشاذ الذى جاء الخبر فيه اسما غير فعل كقولهم عسى الغوير أبؤسا وحكي عنه أيضا أنه قدم الخبر لانه فعل وحذف الفاعل لعلم المخاطب كما قالوا ليس الا فاعرفه «

---

(١) انظر (ج ٣ ص ١٢٠) تجدهناك شرح هذا الشاهدوافيا

(٢) هذا البيت لعمران بن حطان ـ بحاء مهملة مكسورة فطاء مشددة وبعد ألفه نون ـ والذى تراه فى نسخة الشرح تحريف . وانظر (ج ٣ ص ١٢٠) تجد شرح هذا الشاهد

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدتن وكدتُ فعل وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم ﴾

قال الشارح : يشير بذلك الى الفرق بين كاد وعسى وان كان تصرفهما يجرى على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرفة فتقول زيد كاد يفعل فيكون فى كاد ضمير مرفوع يعود الى زيد كما كان ذلك فى كان من قولك زيد كان قائما والزيدان كادا يقومان والزيدون كادوا يقومون كما تقول ذلك في كان وتقول فى المؤنث هند كادت تقوم كما تقول كانت وفي التثنية كادتا وفى الجمع كدن لما سكنت اللام لاتصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك مع المخاطب والمتكلم (واعلم) انهم قد اختلفوا فى ألف كاد أمن الواو هى أم من الياء والامثل أن تكون من الواو وأن تكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ونظيره من المعتل خفت أخاف وانما قلت انها من الواو لامور (منها) أن انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضعاف انقلابها عن الياء والعمل انما هو على الاكثر (الثاني) قولهم فى مصدره كود زعم الاصمعى انه سمع من العرب من يقول لا أفعل ذلك ولا كودا فقولهم كود فى المصدر دليل انه من الواو كما أن القول دليل ان ألف قال من الواو وقولهم فى المضارع يكاد دليل ان ماضيه فعل بالكسر نحو خاف يخاف ونام ينام فاذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب قلت كدت بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك امارة على تصرفه ودليلا على المحذوف ألا ترى انهم لما لم يريدوا في ليس التصرف لم يغيروا حركة الفاء بل أبقوها مفتوحة على ما كانت وليس فى كسر الفاء دليل انه من الياء كما لم يكن فى خفت ونمت دلالة انه من الياء وتقول كدنا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكي سيبويه عن بعض العرب كدت بالضم كانه جعله فعل يفعل بالفتح فى الماضى والمستقبل مثل ركن يركن وأبى يأبى وفى ذلك دلالة انه من الواو أيضا لان النقل الى فعل بالضم انما يكون من الواو لا من الياء فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والفصل بين معنى عسى وكاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله أن يشفى مريضك تريد ان قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان قربها من الغروب قد حصل ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن اعادته ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقوله تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) على نفى مقاربة الرؤية وهو أبلغ من نفى نفس الرؤية ونظيره قول ذى الرمة :

إذا غيَّرَ الهَجْرُ المُحبّينَ لم يكَدْ رَسيسُ الهَوَى من حُبّ ميّةَ يبْرَحُ ﴾

قال الشارح : قد اضطربت آراء الجماعة فى هذه الآية فمنهم من نظر الى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لان كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشرى والذى شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله (ظلمات بعضها فوق بعض) ومنهم من قال التقدير لم يرها ولم يكد وهو ضعيف لان لم يكد ان كانت على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمن نفى الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان

ومنهم

ومنهم من قال ان يكد زائدة والمراد لم يرها وعليه أكثر الكوفيين والذى أراه ان المعنى انه يراها بعد اجتهاد و يأس من رؤيتها والذى يدل على ذلك قول تأبط شرا * فأبت الى فهم وما كدت آئبا * (١) والمراد ما كدت أءوب كما يقال سلمت وما كدت أسلم ألا ترى أن المعنى انه آب الى فهم وهى قبيلة ثم أخبر ان ذلك بعد ان كاد لا يؤوب وعلة ذلك ان كاد دخلت لافادة معنى المقاربة فى الخبر كما دخلت كان لافادة الزمان فى الخبر فاذا دخل النفى على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن الا لنفى الخبر كانك قلت اذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غير واقع واذا اقترن بها حرف النفى كان الفعل الذى بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع فى هذا قوله تعالى (فذبحوها وما كادوا يفعلون) وقد فعلوا الذبح بلا ريب فاما قول ذى الرمة * اذا غير النأى المحبين الخ * (٢)

---

(١) ارجع الى شرحنا لهذا الشاهد (ص ١٣) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت من قصيدة لذى الرمة مطلعها.

أمنزلتى مى سلام عليكما ... على النأى والنائى يود وينصح

و بعد البيت المستشهد به .

فلا القرب يبدى من هواها ملامة ... ولا حبها ان تنزح الدار ينزح

اتقرح أكباد المحبين كلهم ... كما كبدى من ذكر مية تقرح

والنأى البعد ورسيس الهوى مسه و يبرح يزول وهو فعل تام لازم ومية اسم محبوبته يقول ان العشاق اذا بعدوا عمن يحبون دب السلو اليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون واما انا فلم يقرب زواله عنى فكيف يمكن ان يزول وقوله «فلا القرب يبدى الخ» نزحت الدار بعدت يقول ان حب مية ولو بعدت الدار لا يتغير بل هو لازم ثابت وقوله «أتقرح الخ» القرح الجرح وقال صاحب القاموس القرح — بالفتح ويضم — عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن او بالفتح الآثار وبالضم الالم وكمنع جرح وكسمع خرجت به القروح .. والقرح البثر اذا ترامى الى فساد وحرب شديد يهلك الفصلان» اه والنحاة يستشهدون بهذا البيت على ان بعضهم قال ان النفى اذا دخل على كاد تكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالاول . قال صاحب اللباب . «واذا دخل النفى على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون فى الماضى دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وماكادوا يفعلون) وبقول ذى الرمة * اذا غير النأى .... البيت * والجواب انه لنفى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ «وما كادوا» بل من لفظ «فذبحوها» اه . وقال القالى فى شرح اللباب . «واذا دخل النفى الخ» معناه نفى ما دخل عليه ادراجا له فى الامر العام المعلوم من اللغة وهو انه اذا دخل النفى على فعل أفاد نفى مضمونه وقيل يكون للاثبات اى لاثبات الفعل الذى دخل عليه كاد فى الماضى وفى المستقبل اما فى الماضى فلقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) والمراد انهم قد فعلوا الذبح واما فى المضارع فلان الشعراء قد خطأوا ذا الرمة فى قوله * اذا غير النأى .... البيت * وهو انه يؤدى الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا فى اللغة ان النفى اذا دخل على المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه ..وقيل يكون فى الماضى للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وماكادوا يفعلون) اذ المعنى قد فعلوا كما ذكرنا و بقول ذى الرمة * اذا غير .. البيت * اذ المعنى وما برح حبها من قلبى . فهذا القائل تمسك بقول ذى الرمة والقائل الاول تمسك بتخطئة الشعراء له ، والجواب انه لنفى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد ان نفى مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ كادوا بل من لفظ فذبحوها وهذا جواب عن

فقد قيل انه لما أنشده أنكر عليه وقيل له فقد برح حبها فغيره الى قوله لم أجد رسيس الهوى وعليه أكثر الرواة وان صحت الرواية الاولى فصحتها محملها على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيس الهوى من حب مية فهذا عليه أكثر الكوفيين والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب ومثله قوله

* وتكاد تكسل أن تجيء فراشها * (١) تكاد فيه زائدة فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى فى مذهبيها واستعمال كاد تقول يوشك زيد أن يجيءُ ويوشك أن يجيءَ زيد ويوشك زيد يجيءُ قال

يوشِكُ مَنْ فَرَّ من مَنيَّتِهِ   فى بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها ﴾

قال الشارح . اعلم ان « أوشك يستعمل استعمال عسى » فى المقاربة فيقال أوشك زيد أن يقوم فزيد فاعل وأن يقوم فى موضع المفعول والمراد قارب زيد القيام ويقال أوشك أن يقوم زيد فتكون أن وما بعدها فى موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أسقط من خبرها أن تشبيها بكاد نحو قولك أوشك زيد يقوم قال الشاعر * يوشك من فر الخ * (٢) البيت لامية بن أبى الصلت والشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك تشبيها بكاد كما أسقطت بعد عسى تشبيها بكاد ومعنى يوشك يقارب يقال أوشك فلان أن يفعل كذا اذا قارب وهو من السرعة من قولهم خرج وشيكا أي سريعا ومنه وشك البين أي سرعة الفراق فقولهم يوشك أن يفعل أى يسرع وضده يبطئ أى يبعد ومعنى أن فيه صحيح لانه فى معنى يقرب أن يفعل والغرة الغفلة عن الدهر ووقوع صروفه أى لا ينجى من المنية شئ فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعملن استعمال كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك وأخذ يقول قال الله تعالى (وطفقا يخصفان)، ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد تقول كرب يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنى قرب ولا يكون الخبر الافعلا صريحا ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع فى خبر كاد ولم يسمع فيه

القولين المذكورين بانا لا نسلم ان النفى الداخل على كاد يفيد الاثبات لا فى الماضى ولا فى المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفى المقاربة وليس ما تمسكوا به بشىء اما فى الآية فهو ان معناه ان بنى اسرائيل ماقاربوا ان يفعلوا للاطناب فى السؤال ولما سبق فى قولهم (أتتخذنا هزوا) وهذا التعنت دليل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفى المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب واما البيت فكذلك معناه ان حبها لم يقارب ان يزول فضلا عن ان يزول وهو مبالغة فى نفى الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من قولك ما يسافر زيد اى لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء اياه » اه .

(١) قد مضى هذا الشاهد (ص ١٢٠) من هذا الجزء

(٢) البيت لامية بن ابى الصلت الثقفى وهو من شواهد سيبويه وقال رحمه الله « وتقول توشك ان تجىء فان فى موضع نصب كانك قلت قربت ان تفعل وقد يجوز يوشك يجىء بمنزلة عسى يجىء قال الشاعر ☆ يوشك من فر . البيت ☆ » اه وقال الاعلم « والشاهد فيه اسقاط ان بعد يوشك ضرورة كما اسقطت بعد عسى . والمستعمل فى الكلام اثباتها ، ومعنى يوشك يقارب . يقال . اوشك فلان ان يفعل كذا و يوشك ان يفعله اذا قارب فعله . والوشيك السريع الوقوع والقريب . والغرة الغفلة عن الدهر وصروفه : اى لا ينجى من المنية شىء » اه

ان

أن ولا يمتنع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لوقلت قرب أن يفعل لكان صحيحا على معنى قرب فعله وهو من قولهم كرب الشئ أى دنا واناء كربان اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمس أى دنت للغروب « وأخذ وجعل وطفق » كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشئ والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الا فعلا محضا ولا يحسن دخول أن عليه لانهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهب المصدر فاذا قلت أخذ يفعل أو جعل يفعل كان المعنى انه داخل فى الفعل فهو بمنزلة زيد يفعل اذا كان في حال فعل وأخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه يقال طفق يفعل كذا بمعنى أخذ في فعله قال الاخفش و بعضهم يقول طفق بالفتح فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال * نعم الساعون في الامر المبر * وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفعل بكسرهما وكذلك كل فعل أو اسم على فعل ثانيه حرف حلق كشهد ونخذ ، ويستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا)﴾

قال الشارح : اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان فنعم للمدح العام وبئس للذم العام والذى يدل انهما فعلان انك تضمر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيد ونعم غلاما غلامك لاتضمر الا فى الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالافعال قالوا نعما رجلين ونعموا رجالا كما تقول ضربا وضربوا ، حكي ذلك الكسائى عن العرب ومن ذلك انه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلا ووقفا كما تلحق الافعال نحو نعمت الجارية هند وبئست الجارية جاريتك كما تقول قامت هند وقعدت ، وأيضا فان آخرهما مبنى على الفتح من غير عارض عرض لهما كما تكون الافعال الماضية كذلك الا انهما لايتصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعلة فى ذلك انهما تضمنا ماليس لهما فى الاصل وذلك انهما نقلا من الخبر الى نفس المدح والذم والاصل فى إفادة المعانى انما هى الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى ، هذا مذهب البصريين والكسائى من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين الي انهما اسمان مبتدآن واحتجوا لذلك بمفارقتهما الافعال بعدم التصرف فانه قد تدخل عليهما حروف الجر وحكوا ما زيد بنعم الرجل وانشدوا لحسان بن ثابت

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصارى رضى الله تعالى عنه ومطلعها .

الم تسأل الربع الجديد التكلما بمدفع اشداخ فبرقة أظلما
الى رسم دار الحى ان يتكلما وهل ينطق المعروف من كان أبكما

وقبل البيت المستشهد به .

سأهدى لها فى كل عام قصيدة واقعد مكفيا بيثرب مكرما
ألست بنعم الجار يؤلف بيته لذى العرف ذا مال كثير ومعدما

وحكي الفراء ان اعرابيا بشر بمولودة فقيل له نعم المولودة مولودتك فقال والله ماهي بنعم المولودة وحكوا يانعم المولى ونعم النصير ، فنداؤهم اياه دليل على أنه اسم ، والحق ماذكرناه وأما دخول حرف الجر فعلى معنى الحكاية ، والمراد ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك البواقي ، وأما النداء فعلى تقدير حذف المنادى والمعنى يامن هو نعم المولى ونعم النصير كما قال سبحانه (ألا يااسجدوا) والمراد ألا ياقوم اسجدوا أويا هؤلاء اسجدوا « وفيها أربع لغات » نعم على زنة حمد وعلم وهو الاصل ونعم بكسر الفاء والعين ونعم بفتح الفاء وسكون العين ونعم بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شيأ يختص هذين الفعلين وانما هو عمل في كل ما كان على فعل مما عينه حرف حلق اسما كان أوفعلا نحو فخذ وشهد فانه يسوغ فيهما وفي كل ما كان مثلهما أربعة أوجه ، والعلة في ذلك ان حرف الحلق يستثقل اذا كان مستقلا واخراجه كالتهوع فلذلك آثروا التخفيف فيه وكل ما كان أشد تسفلا كان أكثر استثقالا فمن قال « نعم وبئس » بكسر العين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الاصل وقد قرأ فنعما هي ابن عامر وحمزة والكسائي ، والذي يدل أن هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه أربعة أوجه وذلك انما يكون فيما كان على فعل مما عينه حرف حلق وأيضا فانه لايخلو من أن يكون فعل أو فعل أو فعل فلا يكون فعل بالفتح اذ لو كان مفتوح العين لم يجز اسكانه لخفة الفتحة الا ترى انهم لم يقولوا في نحو جبل وحمل جبل وحمل كما قالوا كتف وعضد في كتف وعضد وكسر أولهما دليل على أنه فعل دون فعل بالضم لان الثاني لوكان مضموما لم يجز كسر الاول لانه لا كسرة بعده فيكسر الاول للكسرة التي بعده وليس في أبنية الثلاثي من الافعال الماضية التي تسمي فاعلوها الاهذه الاقسام الثلاثة فصح بما ذكرناه أنه فعل مثل علم ومن قال نعم بكسر الفاء والعين أتبع الكسر الكسر لان الخروج من الشئ الى مثله أخف من الخروج الى ما يخالفه

وندمان صدق تمطر الخير كفه	اذا راح فياض العشيات خضرما
وصلت به ركني ووافق شيمتي	ولم اك عضا في الندامى ملوما
وابقى لنا مر الحروب ورزؤها	سيوفا وأدراعا وجمعا عرمرما
اذا اغبر آفاق السماء وأمحلت	كأن عليها ثوب عصب مسهما
حسبت قدور الصاد حول بيوتنا	قنابل دهما في المحلة صيما
يظل لديها الواغلون كانما	يوافون بحرامن سميحة مفعما
لنا حاضر فعم وباد كانه	شماريخ رضوى عزة وتكرما
متى ماتزنا من معد بعصبة	وغسان نمنع حوضنا ان يهدما
اذا استدبرتنا الشمس درت متوننا	كان عروق الجوف ينضحن عندما
ولدنا بني العنقاء وابني محرق	فاكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما

والشاهد في البيت قوله « بنعم الجار » فان حرف الجر داخل على محذوف اي بمقول فيه نعم الجار فحذف القول وبقي المحكي به . وذهب صاحب اللباب الى انه من باب حذف الموصوف غير القول قال تقديره بجار نعم الجار فالجر في الحقيقة دخل على الموصوف المقدر لا على الصفة ولا فرق بين التقديرين فان كلا منهما يحوج الى ارتكاب مالا يجوز الا الضرورة فتدبر والله يعصمك

ومن ذلك منتن ومنخر بكسر الميم اتباعا لما بعدها وعليه قراءة زيد بن علي والحسن ورؤبة (الحمدِ لله) بكسر الدال ومن قال نعم بفتح النون وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفا كما قالوا فى كتف كتف وفى فخذ فخذ وقد قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقبي الدار) ومنه قول الشاعر

فانْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُهُ (١)

أراد ضجر ودبرت فأسكن تخفيفا ومن قال نعم بكسر النون وسكون العين وهي اللغة الفاشية فانه اسكن بعد الاتباع كما قالوا فى ابل ابل وعليه أكثر القراء ، وقد يستعمل ساء استعمال بئس بمعنى الذم فيقال ساء رجلا زيد كما تقول بئس رجلا زيد فيكون فى ساء ضمير مستتر يفسره الظاهر كما يكون فى بئس وهو من ساءه الشئ يسوءه ضد سره فاذا نقلته الى معنى بئس نقلته الى فعل بضم العين وصار لازما بعد أن كان متعديا فيصير تقديره سوء مثل فقه وشرف وانما قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد طال «قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا)» وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الافعال الى مذهب نعم وبئس فتحولها الى فعل فتقول علم الرجل زيد وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه واذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب ، وحكي عن الكسائى انه كان يقول فى هذا قضو الرجل ودعو الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) وقال (وحسن أولائك رفيقا) وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقل حركة وسطه الى أوله وان شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل زيد فمن قال ظرف فأصله ظرف فنقل الضمة الى الظاء للايذان بالمراد والاصل ومن قال ظرف بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقة بدليل الحال كما قال

فقلتُ اقْتُلُوها عنكمْ بِمِزَاجِها وحُبَّ بها مقتُولَةً حين تُقْتَلُ (٢)

---

(١) انشده شاهدا على انهم قد يخففون الكلمة التى ككتف باسكان العين مع ابقاء فتحة الفاء على ما كانت والاستشهاد لقوله ضجر ودبرت فان اصلهما بوزان علم فلما اراد التخفيف سكن الثانى منهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى .

(٢) هذا البيت من قصيدة للاخطل التغلبي مدح بها خالد بن عبدالله بن اسيد بن ابى العيص بن امية وكان احد اجواد العرب فى الاسلام . وقبله .

وجاءوا ببيسانية هي بعدما يعل بها الساقى ألذ وأسهل
ونوقف احيانا فيفصل بيننا غناء مغن أوشواء مرعبل
فلذت لمرتاح وطابت لشارب وراجعنى منها مراح واخيل
فما لبثتنا نشوة لحقت بنا توابعها مما نعل وننهل
تدب دبيبا فى العظام كانه دبيب نمال فى نقا يتهيل
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها واطيب بها مقتولة حين تقتل

وبيسان هي بلدة بغور الشام تنسب اليها الخمر والعلل الشرب الثانى والشواء الكباب والمرعبل المقطع والمراح

يروى بفتح الحاء وضمها ولا تنتقل حركة وسطه الى أوله الا اذا كان بمعنى نعم وبئس ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به ، وأما مضمر مميز بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وذلك قولك نعم الصاحب أو نعم صاحب القوم زيد وبئس الغلام أو بئس غلام الرجل بشر ونعم صاحبا زيد وبئس غلاما بشر ﴾

قال الشارح : قد ثبت بما ذكرناه كون نعم وبئس فعلين واذا كانا فعلين فلابد لكل واحد منهما من فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة « وفاعلهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل اسما ظاهرا فيه الالف واللام أو مضافا الى ما فيه الالف واللام (والضرب الآخر) أن يكون مضمرا فيفسر بنكرة منصوبة . مثال الاول نعم الرجل عبد الله وبئست المرأة هند والمضاف الى ما فيه الالف واللام نحو نعم غلام الرجل عمرو وبئس صاحب المرأة بشر ، فالالف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد انما هي على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الاسد والدب ولست تعني واحدا من هذا الجنس بعينه انما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر) ألا ترى انه لو أراد معينا لما جاز الاستثناء منه بقوله (الا الذين آمنوا) ولو كانا للعهد لم يجز وقوعه فاعلا لنعم أو بئس لو قلت نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يجز وقول صاحب الكتاب « وفاعلهما إما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به » يريد تعريف الجنس لا غير وأما اطلاقه فليس بالجيد « فان قيل » ولم لا يكون الفاعل اذا كان ظاهرا الا جنسا قيل لوجهين (أحدهما) ما يحكى عن الزجاج انهما لما وضعا للمدح العام والذم العام جعل فاعلهما عاما ليطابق معناهما اذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض لان الفعل اذا أسند الى عام عم واذا أسند الى خاص خص وقد تقدم نحو ذلك في الخطبة ، (الوجه الثاني) انهم جعلوه جنسا ليدل ان الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجل زيد اعلمت أن زيدا الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم ، واذا قلت نعم الظريف زيد دللت بذكر الظريف أن زيدا ممدوح في الظراف من أجل الظرف ولو قلت نعم زيد لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح لان لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ

بالكسر — السرور والاخيل الخيلاء والعجب ونشوتها رائحتها والنشوة السكر ايضا وتوابعها ما لحق من كسرها والنهل الشرب الاول ونمال — بالكسر — جمع نمل والنقا الكثيب من الرمل ويتهيل يتصبب .... والاستشهاد بالبيت على ان حب — فيما رواه الشارح — المدح والتعجب واصلها بضم العين لتحويل الى المدح فان نقلنا حركة العين الى الفاء بعد حذف حركتها صار حب بالضم وان حذفنا ضمة العين صار حب بالفتح ، والادغام في الحالين واجب لاجتماع المثلين والاول منهما ساكن ، وفاعلها الضمير المؤنث المجرور بالباء لان هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى احبب بها ويدل لذلك روايتنا « واطيب بها » قال ابن الحاجب . « مقتولة » نصب على الحال من الضمير في بها وبها فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله (كفى بالله شهيدا) وقال صاحب التخمير الباء في بها ههنا للتعجب ونظيره قولهم كفاك بزيد رجلا وقال ابن السراج الباء دخلت لانها دليل التعجب كما قالوا انك من رجل عالم لم تسقط من لانها دليل التعجب وقيل هي كالباء في كفى بالله ومقتولة حال ، اه

زيد أيضا لايدل اذ كان اسما علما وضع للتفرقة بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدل انه ممدوح أو مذموم فى نوع من الانواع، والمضاف الى مافيه الالف واللام بمنزلة مافيه الالف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل فى الاول وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لايفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتواء على الاشخاص وهما فى هذا الحكم واحد « الثانى وهو ما كان فاعله مضمرا قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة » نحو قولك نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو ففى كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير فى تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له والاصل فى كل مضمر أن يكون بعد الذكر والمضمر ههنا الرجل فى نعم رجلا والغلام فى بئس غلاما استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التى فسرته لان كل مبهم من الاعداد انما يفسر بالنكرة المنصوبة ونصب النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل وانما خصوا بهذا أبوابا معينة «فان قيل» فلم خصت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة إذ كان لايفهم إلى من يرجع حتى يفسر وقد بينا ان نعم وبئس لاتليهما معرفة محضة فضارع المضمر هنا مافيه الالف واللام من أسماء الاجناس فان قيل فما الفائدة فى هذا الاضمار وهلا اقتصروا على قولهم نعم الرجل زيد . قيل فيه فائدتان (احداهما) التوسع فى اللغة (والاخرى) التخفيف فان لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام ، وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذين المذهبين قالوا نعم غلام رجل زيد فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى مالا ألف ولا لام فيه زعم الاخفش أن بعض العرب يقول ذاك وأنشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلى

فنِعْمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهُمْ ... وصاحبُ الرَّكْبِ عثمانُ بن عفّانا (١)

(١) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السيرافي في شرح ابيات الايضاح انه لكثير بن عبدالله النهشلي المعروف بابن الغريرة قال العيني «وقد راجعت ديوانه فلم اجده فيه» وقال جماعة هو لحسان بن ثابت الانصاري قال البغدادي «وقد راجعت ديوان حسان فلم اجده» ونحن قد راجعنا ديوان حسان ايضا فلم نجده. ونسبه ابو حاتم في كتاب الاصلاح الى اوس بن مغراء وذكر قبله .

ضحوا باشمط عنوان السجود به ... يقطع الليل تسبيحا وقرآنا

وهذا خلط فان هذا البيت الذى زعم انه قبل البيت الشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء امير المؤمنين عثمان بن عفان ومطلعها .

من سره الموت صرفا لامزاج له ... فليأت مأسدة في دار عثمانا

وليس في هذه القصيدة هذا البيت الشاهد .. ويستشهد بهذا البيت على أنه قد جاء قليلا فاعل نعم نكرة مضافة الى مثلها قال المرادي في شرح التسهيل «حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة فيقال على هذا نعم امرؤ زيد ونعم صاحب قوم عمرو ووافق الاخفش في كون الفاعل نكرة مضافة والى هذا ونحوه اشار (يعني ابن مالك) بقوله . «وفاعل في الغالب» ونقل اجازة كونه نكرة عن الكوفيين وابن السراج ومنع ذلك عامة النحويين الا في الضرورة كقوله * فنعم صاحب قوم .. البيت * وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على حذف التمييز لولا ان الاخفش حكى ان ذلك لغة للعرب . وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة . وليس كما زعم بل

قال أبو على . وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لان المرفوع بنعم وبئس لا يكون الا دالا على الجنس لو قلت أهلك الناس شاة وبعير لم يدل على الجنس كما يدل عليه الشاة والبعير ولو نصبت صاحب قوم فى غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة فى نحو قولك نعم رجلا لكنه ضعيف ههنا لعطفك فى قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوع لا يعطف على المنصوب وكأن الذى حسن ذلك فى البيت قوله وصاحب الركب لما عطف عليه ما فيه الالف واللام دل على انهما في المعطوف عليه مراده لان المعنى الواحد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجمع بين الفاعل الظاهر و بين المميز تأكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيكَ زادا ﴾

قال الشارح: قد اختلف الأئمة فى هذه المسئلة فمنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال « نعم الرجل رجلا زيد » وكذلك السيرافى وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو على الفارسى واحتج فى ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضا فان ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك انك رفعت اسم الجنس بانه فاعل واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بان الفعل فيه ضمير فاعل لان النكرة المنصوبة لا تأتى الا كذلك ، وحجة المبرد فى الجواز الغلو فى البيان والتأكيد والاول أظهر وهو الذى أراه لما ذكرناه فاما بيت جرير وهو:

« تزود مثل الخ » (١) فانه أنشده شاهدا على ما ادعى من جواز ذلك فانه رفع الزاد المعرف

ورد ولكنه اقل من المضاف ومنه قوله .

وسلمى اكمل الثقلين حسنا وفي اثوابها قر وريم

نياف القرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم تيم

والتيم الضجيع والضجيعة . واجاز بعض النحويين ان يكون فاعل نعم وبئس مضافا الى ضمير ما فيه الالف واللام فاجاز «القوم نعم صاحبهم انت» وينشد * فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها * قال بعضهم . والصحيح المنع وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه »اه وقال ابن برى . « زعم الاخفش ان قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة الى ما ليس فيه الالف واللام بنعم قال ابو على ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لان المرفوع بنعم لا يكون دالا على الجنس ولو قلت اهلك الناس شاة وبعير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعير ولا يجوز صاحب قوم بالنصب لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ولا يكون معطوفا على مضمر فى نعم لانه مضمر يحتاج الى التفسير فكانه لم يتم فلا يجوز اظهاره ولا تأكيده ولا العطف عليه واذا قبح العطف على المضمر المرفوع بالفعل دون تأكيده فان لا يجوز هذا أولى لما بيناه » اه وقال ابو على « اعلم ان العرب تجعل ما اضيف الى ما ليس فيه الف ولام بمنزلة ما فيه الالف واللام فترفعه كما ترفع ذلك فتقول نعم اخو قوم زيد وقال * فنعم صاحب قوم .... البيت * هو بمنزلة صاحب القوم فان قلت لعله ينشد بالنصب صاحب قوم قلت لا يكون ذلك لانك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة وهذا ضعيف ولو قلت نعم رجلا فى الدار وزيد لم يجز لانه ليس قبل زيد شىء يعطف عليه لان فى الدار ليس باسم ورجلا نكرة منصوبة »اه

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان وقبله .

بالالف

بالالف واللام بانه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير والقول عليه أنا لا نسلم ان زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول به لتزود والتقدير تزود زادا مثل زاد أبيك فينا فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد والمراد تزود تزودا وهو قول الفراء ويجوز أن يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد أبيك فينا كما يقال لى مثله رجلا ، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فان ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الاسود بن شعوب

ذَرَانِى أصْطَبِحْ يا بَكْرُ إنِّى ... رأيتُ الموتَ نَقَّبَ عن هِشَامِ

تَخَيَّرَهُ ولمْ يَعْدِلْ سِواهُ ... ونِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فقوله من رجل تهام كقوله رجلا لان من تدخل على التمييز وذلك كله من ضرورة الشعر فاعرفه ،

وسدت الناس قبل سنين عمر ... كذاك ابوك قبل العشر سادا

وثبت الفروع فهن خضر ... ولو لم تحى أصلهم لبادا

تزود مثل زاد ابيك ... (البيت) وبعده .

فما كعب بن مامة وابن اروى ... بأجود منك يا عمر الجوادا

وتبنى المجد يا عمر بن ليلى ... وتكفى الممحل السنة الجمادا

بورد الحلم منك على قريش ... وتفرج عنهم الكرب الشدادا

وتدعو الله مجتهدا ليرضى ... وتذكر في رعيتك المعادا

والاستشهاد بالبيت على انه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد . قال ابن جنى فى الخصائص . وان الرجل من قولهم نعم الرجل زيد غير المضمر في نعم اذا قلت نعم رجلا زيد لان المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظا به ولذلك قال سيبويه هذا باب مالا يعمل في المعرف الا مضمرا اى اذا فسر بالنكرة نحو نعم رجلا زيد فانه لا يظهر ابدا واذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير * تزود مثل زاد ابيك .. البيت * وذلك ان فاعل نعم مظهر فلا حاجة به الى ان يفسر فهذا يسقط ماقاله المبرد اه وقال المرادى فى شرح التسهيل منع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر واجاز ذلك المبرد والفارسى قال المصنف وهو الصحيح . اه وممن اجاز ذلك ابن السراج ويفصل بعضهم بين التمييز الذى يفيد فائدة لا يفيدها الفاعل وبين التمييز الذى لا يجيء بفائدة جديدة فيجيز في الحالة الاولى نحو نعم الرجل رجلا فارسا ويمنع في الثانية نحو نعم الرجل رجلا . اما ما احتج به سيبويه على منع هذا الجمع ان التمييز فى اصله انما يؤتى به لدفع الابهام والايهام وانت ترى ان هذين لا يوجدان مع كون الفاعل اسما ظاهرا فاى حاجة بنا الى التمييز حينئذ . نعم قد وردت ابيات من الشعر ظاهرها اجازة ذلك ولكن محملها على الضرورة فان الشعر بابها . مثل ذلك قول جرير

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقول الشاعر ... نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقا او بايماء

فاما ماذكروه من قول الحرث بن عباد . « نعم القتيل قتيلا اصلح بين بكر وتغلب » فهو متأول بما قال ابو حيان : « وعندى تأويل غير ماذكروه وهو اقرب . وذلك ان يدعى ان فى نعم وبئس ضميرا . وفحلا وفتاة وزادا تمييز لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة الندور والفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة وفحلهم وزاد ابيك أبدال من المرفوع قبلها » اه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقوله تعالى فنعما هي نعم فيه مسند الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهى نكرة لاموصولة ولا موصوفة والتقدير فنعم شيئاهى ، ﴾

قال الشارح :اعلم ان ما قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حدخولها في التعجب نحو ماأحسن زيدا والمراد شئ أحسنه ولذلك من الاستعمال قد يفسر بها المضمر في باب نعم كما يفسر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد أي نعم الشئ شيئا زيد وقوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فنعما هى) فما هنا بمعنى شئ وهى نكرة فى موضع نصب على التمييز مبينة للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئاهى أى نعم الشئ شيئاهى فهي ضمير الصدقات وهو المقصود بالمدح ، ومثله قوله تعالى(ان الله نعمايعظكم به) فما فى موضع نصب تمييزللمضمر ويعظكم به صفة للمخصوص بالمدح وهو محذوف والتقدير نعم الشئ شيئا يعظكم به أى نعم الوعظ وعظا يعظكم به وحذف الموصوف على حد قوله (من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه) والمعنى قوم يحرفون (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) أي قوم ، وكان الكسائى يجيز نعم الرجل يقوم وقام وعندك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بأن الفعل لايقوم مقام الاسم وانما تقام الصفات مقام الاسماء لانهاأسماءيدخل عليها مايدخل على الاسماء ، وان جاء من ذلك شئ فهو شاذ عن القياس فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفى ارتفاع المخصوص مذهبان (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل(والثانى)أن يكون خبر مبتدإ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين ﴾

قال الشارح : اعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم عبد الله مثلا من قولك نعم الرجل عبد الله وفى ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما أخر المبتدأ والاصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مررت به المسكين تريد المسكين مررت به ، وأما الراجع الى المبتدأ فان الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس كان عبد الله داخلا تحته إذ كان واحدا منه فارتبط به والقصد بالعائد ربط الجملة التى هى خبر بالمبتدإ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه فأجروا الذكر المنوى مجرى الذكر اللفظى ومثله قول الشاعر

فأمّا صُدُورٌ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ولَكِنَّ أَعْجازاً شديداً ضَرِيرُها (١)

فالصدور مبتدأ وقوله لاصدور لجعفر جملة فى موضع الخبر ولما كان النفى عاما شمل الصدور الاول ودخل الاول تحته فصارلذلك بمنزلة الذكر العائد ونحوه قول الآخر

فأما القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْرًا فى عِراضِ المواكبِ (٢)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت الى احد وستعلم مافيه في شرح الشاهد الذى بعده

(٢) البيت للحرث بن خالد المخزومى وهو مما هجا به قديما بنى اسد بن ابى العيص بن امية بن عبد شمس وقبل هذا البيت .

وانما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدما لامرين (أحدهما) انه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها (الامر الثاني) أنه كلام يجرى مجرى المثل والامثال لا تتغير وتحمل على ألفاظها وان قاربت.... الخ والوجه الثاني من وجهي رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خبر مبتدإ محذوف كأنه لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أثنى عليه فقال عبد الله أي هو عبد الله وهذا من المبتدءات التي تقدر ولا تظهر فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل له موضع من الاعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدإ وخبر وعلى الوجه الآخر يكون جملتين جملة أولى فعلية لا موضع لها من الاعراب وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الاولي وليست احداهما متعلقة بالأخرى تعلق الخبر كما كانت الاولى كذلك « فالاولى على كلام واحد والثانية على كلامين » ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب . ﴿ وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عز وجل (نعم العبد) أي نعم العبد أيوب وقوله (فنعم الماهدون) أي فنعم الماهدون نحن ، ﴾

قال الشارح : « الاصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان الا أنه قد يجوز اسقاطه وحذفه اذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفا قال الله تعالى (نعم العبد إنه أواب) والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال (والارض فرشناها فنعم الماهدون) أي فنعم الماهدون نحن وقال تعالى (فقدرنا فنعم القادرون) أي نحن وقال تعالى (ولنعم دار المتقين) أي دارهم وقال (فنعم عقبي الدار) أي عقباهم وقد جاء مذكورا قال (بئس ما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) فأن يكفروا في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم أي كفرهم ، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم ... قمدون سودان عظام المناكب

وقوله « ولكن سيرا الخ » فلكن اسمها محذوف وسيرا مفعول مطلق عامله محذوف وهو خبر لكن اى والكنكم تسيرون سيرا و يجوز ان يكون سيرا اسم لكن والخبر محذوف اى ولكن لكم سيرا وفي عراض جار ومجرور يتعلق بتسيرون المحذوف وهو جمع عرض — بضم العين وسكون الراء وآخره ضاد معجمة — ومعناه الناحية والمراكب الجماعة ركبانا او مشاة وقيل ركاب الابل للزينة . والقمدد بضم القاف والميم وتشديد الدال — الطويل وقيل الطويل العنق ، والسودان اراد به الاشراف وهو جمع سود الذي هو جمع اسود وهو افعل من السيادة و يروى « سيدان » . . واصل كلام الشارح لابن جني حيث يقول في قول الشاعر :

ألا ليت شعرى هل الى أم مَعمَر ... سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

هو بمنزلة قولهم « نعم الرجل زيد » وذلك ان الصبر عنها بعض الصبر لا جميعه وقوله فلا صبر نفي للجنس اجمع فدخل الصبر عنها وهو البعض في جملة ما نفى من الجنس كما ان زيدا بعض الرجال فاما البيت الآخر « فاما الصدور لا صدور لجعفر .. الخ » فالثاني هو الاول سواء وكذلك قول الآخر « فاما القتال لا قتال لديكم الخ » فالثاني هو الاول وكلاهما جنس . اه

مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لان المبتدأ قد يحذف كثيراً اذا كان في اللفظ ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعا فبعيد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب · ﴿ويؤنث الفعل ويثني الاسمان ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هند وان شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك وقال ذو الرمة

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ   دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

وتقول نعم الرجلان أخواك ونعم الرجال إخوتك ونعمت المرأتان هند ودعد و نعمت النساء بنات عمك﴾

قال الشارح . اعلم أن نعم و بئس اذا وليهما مؤنث كنت مخيرا في إلحاق علامة التأنيث بهما و تركها فتقول « نعمت الجارية هند » وبئست الامة جاريتك وإن شئت قلت نعم الجارية هند و بئس الامة جاريتك ، فان قيل فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم و بئس إذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك فى غيرهما من الافعال قيل أما من ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الايذان بأنه مسند الى مؤنث قبل الوصول اليه كما يكون فى سائر الافعال كذلك من نحو قامت هند ومن أسقطها فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس والجنس مذكر فاذا أنث اعتبر اللفظ واذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا تقول «هذه الدار نعمت البلد » فتؤنث لانك تعنى دارا فهو من الحمل على المعنى «ومثله قولهم من كانت أمك » فتؤنث ضمير من لانه فى معنى الام فأما قوله « أوحرة عيطل الخ » (١) فالشاهد فيه قوله نعمت زورق البلد أنث

---

(١) هذا البيت من قصيدة لذى الرمة مدح بها بلال بن ابى بردة . وقبله

ومنهل آجن قفر محاضره   خضر كواكبه ذى عرمض لبد
فرجت عن خوفه الظلماء يحملنى   غوج من العبد والاسراب لم ترد
باق على الاين يعطى ان رفعت به   معجا رفاقا وان يخرق به يخد
أوحرة ...   (البيت) و بعده
لانت عريكتها من طول ماسمعت   بين المفاوز تنآم الصدى الفرد
حنت الى نعم الدهنا فقلت لها   امى بلالا على التوفيق والرشد

المنهل المورد و الواوفيه واورب والآجن الماء المتغير الطعم واللون واجن الماء يأجن من باب ضرب ونصر اجنا واجونا وحكى أجن من باب فرح والمحاضر جمع محضر بزنة جعفر وهو المرجع الى المياه وكوكب الشيء معظمه والعرمض — بزنة جعفر — الطحلب وهو الاخضر الذى يعلو الماء والبد المتلبد المتراكب بعضه على بعض والظلماء مفعول فرجت وجملة يحملنى حال من تاء فرجت . والغوج — بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وآخره جيم — اللين المعاطف من الابل والخيل . والعبد — بكسر العين المهملة — فحل منجب من الابل . والاسراب جمع سرب وهو القطيع من القطا والظباء والوحش والنساء . والاين التعب والكلال والاعياء . والمعج — بفتح الميم وسكون العين بعدها جيم — مرعة السير والرفاق — بضم الراء — الرفيق . وتخرق — بفتح الراء — مضارع خرق بكسرها اذا عمل شيئا فلم يرفق به والاسم الخرق — بالضم — وهو العنف . ويخد من الوخد وهو ضرب من السير والعريكة الخلق . والتنآم تفعال من النئيم وهو صوت فيه ضعف كالانين . والصدى ذكر البوم الفرد — بكسر الراء — المتطرب فى صوته . . .

الفعل

الفعل مع انه مسند الى مذكر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأنث على المعنى كما أنث مع البلد فى قوله نعمت البلد حين أراد به الدار ، والحرة الكريمة ، والعيطل الطويلة العنق ، ونبجاء عظيمة السنام ، والمجفرة العظيمة الجنب يقال فرس مجفر وناقة مجفرة اذا كانت عظيمة الحزم ودعائم الزور قوائمها وصفها بانها عظيمة القوائم وكنى عن ذلك بدعائم الزور والزور أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانه معرفة والتمييز لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل فجرى مجرى الجمع والفعل اذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل كقوله تعالى (وقال نسوة فى المدينة) فصار قولك نعم المرأة بمنزلة نعم النساء فلهذا حسن التذكير فى هذين الفعلين ولم يحسن فى غيرهما من الافعال وتقول « نعم الرجال أخواك ونعم الرجال اخوتك » فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الالف واللام للعهد والمراد نعم هذا الجنس اذا ميزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميزوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأتان هند ودعد ونعمت النساء بنات عمك واذا قلت نعم رجلين أو نعم رجالا كان منصوبا على التمييز والفاعل مضمر كقولك نعم رجلا وهذا انما يصلحه ويفسده التقدير والاعتقاد فان اعتقد فى الالف واللام العهد امتنع ذلك لان فاعل نعم وبئس لا يكون خاصا وان اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف تجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) على حذف المضاف أى ساء مثلا مثل القوم ونحوه قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) أى مثل الذين كذبوا وربى أن يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا أى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ﴾

قال الشارح : « حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله » لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وماقبله الخبر فيلزم أن يكون من جنسه ليدل عليه بعمومه ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع اليه واما أن يكون خبر مبتدإ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له مع أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود فى جنسه ، واذا قلت بئس الرجل خالد كان المراد به انه مذموم فى جنسه واذا كان كذلك لم يكن بد من حذف المضاف فى قوله (ساء مثلا القوم) أي مثل القوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك أن ساء ههنا بمعني بئس وفيها ضمير فسره مثلا فيلزم أن يكون المخصوص بالذم من الامثال وليس القوم بمثل فوجب أن

والاستشهاد فى البيت على انه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وان كان الفاعل مذكرا فانه فى هذا البيت قد أنث نعم مع كونه مسندا الى زورق البلد وهو مذكر وذلك لانه اراد الناقة وهى مؤنثة فأنث على المعنى . ومثله قول الراجز.

نعمت جزاء المتقين الجنه دار الامانى والمنى والمنه

يكون هناك مضاف محذوف والتقدير ساء مثلا مثل القوم فيكون المخصوص من جنس المرفوع فاما قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) فيجوز أن يكون الذين هو المخصوص بالذم وأن يكون فى موضع رفع ولا بد من تقدير مضاف محذوف معناه مثل الذين كذبوا ثم حذف المضاف كما تقدم فى الآية المتقدمة ، و يجوز أن يكون الذين صفة للقوم و يكون فى موضع خفض والمخصوص محذوف تقديره بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحبذا مما يناسب هذا الباب ومعني حب صار محبوبا جدا وفيه لغتان فتح الحاء وضمها وعليهما روى قوله • وحب بها مقتولة حين تقتل • (١) وأصله حبب وهو مسند الى اسم الاشارة الا أنهما جريا بعد التركيب مجرى الامثال التى لا تغير فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع ذا غيره من أسماء الاشارة بل التزمت فيهما طريقة واحدة ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان حبذا تقارب في المعني نعم لانها للمدح كما ان نعم كذلك الا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريبا للمذكور من القلب وليس كذلك نعم ، وحبذا مركبة من فعل وفاعل فالفعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد وفيه لغتان حببت وأحببت ، وأحببت أكثر فى الاستعمال قال الله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله) فهذا من أحب وقال سبحانه (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) وقال عليه السلام ، من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه. وقال أحبب حبيبك هونا ما ، وأما حببت فمتعد فى الاصل ووزنه فعل بفتح العين قال الشاعر

فوَاللهِ لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ ولو كان أدْنَى من عُبَيْدٍ ومِشْرَقِ (٢)

فاذا أريد به المدح نقل الى فعل على ماتقدم فتقول حب زيد أى صار محبوبا ومنه قوله.

• وحب بها مقتولة حين تقتل • فضم الفاء منه دليل على ماقلناه وكذلك قول الآخر.

• هجرت غضوب وحب من يتجنب • وقد ذهب الفراء الى أن حب أصله حبب على وزن فعل مضموم العين ككرم واستدل بقولهم حبيب ، وفعيل بابه فعل كظريف من ظرف وكريم من كرم والصواب ماذكرناه لانه قد جاء متعديا وفعل لا يكون متعديا فأما قولهم حبيب فلا دليل فيه لانه هنا مفعول كحبيب

(١) سبق شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٢٩) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت لغيلان بن شجاع النهشلي وقبله :

أحب أبا مروان من أجل تمره واعلم ان الجار بالجار ارفق

وفي البيت المستشهد به على ما رواه الشارح الاقواء وهو اختلاف حركة الروى وكان ابو العباس المبرد يرويه :

فوالله لولا تمره ماحببته وكان عياض منه ادنى ومشرق

والاستشهاد فى البيت لقوله حببته قال المرتضى « وحكى عن الازهرى عن الفراء قال وحببته احبه بالكسر لغة حبا بالضم والكسر فهو محبوب قال الجوهرى : وهو شاذ لانه لا يأتى فى المضاعف يفعل بالكسر الا ويشركه يفعل بالضم اذا كان متعديا ما خلا هذا الحرف وكره بعضهم حببته وانكر ان يكون هذا البيت لفصيح . ثم ذكر البيت الشاهد » أه

ومحبوب واحد فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وحبيب من حب اذا أريد به المدح فاعل كظريف وحب فعل متصرف لقوله منه حبه يحبه بالكسر وهو من الشاذ لان فعل اذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه يفعل بالضم نحو رده يرده وشده يشده وقالوا في المفعول محبوب وقل حاب وكثر محب في اسم الفاعل وقل محب ، ولما نقل الى فعل لاجل المدح والمبالغة كما قالوا قضو الرجل ورمو اذا أحذق القضاء وأجاد الرمى منع التصرف لمضارعته بما فيه من المبالغة والمدح باب التعجب ونعم وبئس ..وحبذا ازم طريقة واحدة وهو لفظ الماضى وفاعله ذا وهو من أسماء الاشارة يستعمل هنا مجردا من حرف التنبيه وذلك لانهم لما ركبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئا واحدا لم يأتوا بحرف التنبيه لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد وليس ذلك من كلامهم ، وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذ كرا اذ كان المفرد أخف والمذكر قبل المؤنث فهو كالاصل له فلذلك تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون ولا يقال حبذه في المؤنث ولا حبذي قال الشاعر:

يا حَبَّذَا القَمْرَاءُ والليلُ السَّاجْ وطُرُقٌ مثلُ مُلاَءِ النَّسَاجْ (١)

وقال آخر:

لا حَبَّذاأَنتِ ياصنعاءُ منْ بلدٍ ولاشَعُوبُ هَوًى منِّى ولانُقُمُ (٢)

---

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت الى قائل ، والاستشهاد فيه لانه جاء باسم الاشارة مفردا مذكرا مع حب فان اعتبرت نسبة «لاحبذا» الى القمراء وحدها فقد ذكرت اسم الاشارة مع ان الاسم مؤنث بالالف الممدودة ، وان اعتبرت المعطوف مع المعطوف عليه كنت قد وحدت وكان في البيت الاستشهاد لتوحيد اسم الاشارة وافراده مع ان الاسم في حكم المثنى . وسترى قريبا استشهاد الشارح بهذا البيت لدخول حرف النداء على «حبذا» وبهذا يستشهد من زعم ان الذى يغلب جانب الاسم ، ويمكن ان يجاب على هذا ونحوه بان « يا »هنا ليست حرف نداء وانما هي لمجرد التنبيه او بأن المنادى الذى تقتضيه يا محذوف وكان اصل الكلام ياهذا حبذا الخ او نحو ذلك كما ذكروا في قوله تعالى، «ألا يا اسجدوا. ياليت قومى يعلمون» وقول الشاعر.

ألا يا اسلمي يادار مى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(٢) قال ابو عبيد . كان زياد بن منقذ العدوى نزل صنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد في وادى أشى فقال يتشوق بلاده

لاحبذا انت ياصنعاء من بلد ولاشعوب هوى منى ولا نقم
وحبذا حين تمسى الريح باردة وادى أشى وفتيان به هضم
مخدمون كرام في مجالسهم وفي الرحال اذا صاحبتهم خدم
الواسعون اذا ماجر غيرهم على العشيرة والكافون ماجرموا
لبست عليهم اذا يغدون اردية الاجياد فسى النبع واللجم
لم الق بعدهم قوما فاخبرهم الا يزيد هم حبا الى هم
ياليت شعرى عن جنبى مكشحة وحيث تبنى من الحناءة الاطم
عن الاشاءة هل زالت مخارمها وهل تغير من آرامها إرم

وذلك من قبل أن حبذا لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته ولا جمعه لانه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لايجوز فيه شئ من ذلك والذى يدل انهما بنيا وجعلا شيئا واحدا انه لايجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشئ ولايقال حب في الدار ذا ولاحب اليوم ذا فان قيل لم خص حب بالتركيب مع ذا من بين سائر الاسماء قيل لان ذا اسم مبهم ينعت بالاجناس وحكم حب هنا كحكم نعم فركبوه مع ذا لينوب عن أسماء الاجناس اذلاينعت الابها والنعت والمنعوت شئ واحد أيضا فان ذا مبهم فصار بمنزلة المضمر في نعم ولذلك فسر بالنكرة كما يفسر في نعم فتقول حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا فقياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية واعتقدوا انه اسم له موضع من الاعراب وموضعه هنا رفع بالابتداء ومابعده من الاسم المرفوع الخبر وليس في العربية فعل وفاعل جعلا في موضع مبتدإ إلا حبذا لاغير فان قيل ولم غلب هؤلاء معنى الاسمية فيه قيل لان الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما ركبا وجعلا شيئا واحدا غلب جانب الاسم لقوته وضعف الفعل واستدلوا على اسميته بكثرة ندائه نحو قولهم ياحبذا قال الشاعر

ياحَبَّذا جبَلُ الرَّيَّانِ منْ جبَلٍ ... وحبَّذا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا (١)

ياليت شعرى متى اغدو تعارضنى ... جرداء سابحة ام سابح قدم
نحو الاميلح او سمنان مبتكرا ... في فتية فيهم المرار والحكم
من غير عدم ولكن من تبذلهم ... للصيد حين يصيح الصائد اللحم
فيفزعون الى جرد مسححة ... افنى دوابرهن الركض والاكم
يرضخن صم الحصافى كل هاجرة ... كما تطايح عن مرضاخه العجم

(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدته التى مطلعها .

بان الخليط ولو طوعت ما بانا ... وقطعوا من حبال الوصل اقرانا

وقبل البيت المستشهد به .

ياام عثمان ماتلقى رواحلنا ... لو قست مصبحنا من حيث ممسانا
تخدى بنا نجب دمى مناسمها ... فقل الحزابى حزانا لحزانا
ترمى بأعينها نجدا وقد قطعت ... بين السلوطح والروحان صوانا

ياحبذا جبل الريان . . . (البيت) وبعده :

وحبذا نفحات من يمانية ... تأتيك من قبل الريان احيانا
هبت شمالا فذكرى ماذكرتكم ... عن الصفاة التى شرقى حورانا

وقوله «تخدى بنا نجب الخ» فان تخدى مضارع خدى البعير والفرس ونحوهما خديا وخديانا اذا اسرع وزج بقوائمه أوهو ضرب من سيرها . والنجب بضمتين جمع نجيب وهو الكريم من الابل وغيرها . والمناسم جمع منسم كمجلس وهو خف البعير وأراد أنها من طول ماسارت وشدة ما اجهدها قد دميت اخفافها . والسلوطح بفتح اوله وثانيه وثالثه موضع بالجزيرة قريب من البشر وفيه يقول جرير ايضا يخاطب الاخطل :

جر الخليفة بالجنود وانتم ... بين السلوطح والفرات فلول

وقال آخر

يا حبَّذا القمراء والليلُ الساجْ　　وطُرُقٌ مثلُ مُلاءِ النَّساجْ

وهو كثير ومنهم من غلب جانب الفعل ويجعل الاسم كالملغى ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل فاذا قلت حبذا زيد فحبذا فعل وزيد فاعل وذا لغو وانما غلبوا جانب الفعل هنا لانه أسبق لفظا ويدل على ذلك انهم قد صرفوه فقالوا لايحبذه بما لاينفعه والاول أمثل وقولهم لايحبذه كأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله وسبحل في حكاية سبحان الله فهذان وجهان عربيان كما ترى ومنهم من لايغلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجريهما مجرى نعم وبئس ويكون حب فعلا ماضيا وذا فاعل في موضع رفع والاسم الاخير يرتفع من حيث يرتفع بعد نعم من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلا من قولك حبذا زيد إما مبتدأ وحبذا الخبر كما كانت في نعم كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتدإ محذوف أي هو زيد ويضاف اليه الوجوه التي ذكرناها وهو أن يكون خبر حبذا على رأى من يجعل حبذا مبتدأ وأن يكون فاعلا على رأى من يجعل حبذا فعلا ويلغى الاسم الذي هو ذا وأن يكون بدلا من ذا فقد صار ارتفاع زيد في قولك حبذا زيد من خمسة أوجه وقوله «حبذا مما يناسب هذا الباب» يعني باب نعم وبئس لما فيها من معنى المدح والمبالغة وقوله «وفيه لغتان فتح الفاء وضمها» يعني حب اذا أريد بها المدح من غير اسنادها الى ذا وذلك انك اذا قلت حب رجلا فمعناه صار محبوبا جدا وأصله حبب مضموم الباء لانه منقول من حبب مفتوح الباء لما أريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى (ساء مثلا) حين أريد به المبالغة في الذم واجرائه مجرى بئس الا أن منهم من ينقل حركة العين الى الفاء عند الادغام إيذانا بالاصل ومنهم من يحذف الضم حذفا ويبقى الفاء مفتوحة بحالها وعليه قوله

فقلتُ اقتُلوها عنكُم بِمِزاجِها　　وحُبَّ بها مقتُولةً حينَ تُقتَلُ (١)

البيت لحسان والشاهد فيه قوله وحب بها مقتولة فانه قد روى بفتح الحاء وضمها لما ذكرناه يصف الخمر فاما اذا ركبت مع ذا فان الحاء لاتكون الا مفتوحة لانه لما أسند الى ذا ولزم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تغير الامثال بل يؤتي بها على لفظها وان قاربت اللحن نحو قولهم (الصيف ضيعت اللبن تقوله) للمذكر بكسر التاء على التأنيث لان أصله للمؤنث فاعرفه ،

والروحان بفتح الراء المهملة بعدها واو ساكنة فحاء مهملة قال السكري أقصى بلاد بني سعد وقال الحفصي أرض وواد باليمامة . والريان اسم لعدة جبال منها جبل في بلاد بني عامر عناه لبيد بقوله * فدافع الريان عرى رسمها * ومنها جبل اسود عظيم في بلاد طيء اذا اوقدت النار عليه ابصرت من مسيرة ثلاثة ايام وقيل هو اطول جبال أجأ واياه يعني جرير في هذه الابيات وحوران بفتح الحاء وسكون الواو كورة واسعة من اعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار وما زالت منازل العرب وذكرها في اشعارهم كثير منه قول امرئ القيس .

ولما بدت حوران والآل دونها　　نظرت فلم تنظر بعينك منظرا

(١) قد استشهد الشارح بهذا البيت مرارا وقد شرحناه فيما مضى شرحا وافيا فانظره في (ص ١٢٩، ١٣٨) من هذا الجزء

قال صاحب الكتاب ﴿ وهذا الاسم فى مثل ابهام الضمير فى نعم ومن ثم فسر بما فسر به فقيل حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فضل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد ولانه كان لاينفصل المخصوص عن الفاعل فى نعم و ينفصل فى حبذا ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان ذا من حبذا يجرى مجرى الجنس من حيث انها اسم ظاهر يكون وصلة الى أسماء الاجناس ولذلك لايوصف الابها ومجرى المضمر فى نعم من جهة ابهامه و وقوعه على كل شئ كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فسر بالنكرة فقيل حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا الا أنه في حبذا يجوز أن لاتأتى بالمفسر وتقول حبذا زيد ولا يجوز ذلك فى نعم فلا تقول نعم زيد وذلك لان ذا اسم ظاهر يجري مجري مافيه الالف واللام من أسماء الاجناس على ماذكرنا فاستغنى عن المفسر لذلك فكما تقول نعم الرجل زيد ولاتأتى بمفسر كذلك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد وأيضا فانه ربما ألبس فى نعم لوفصل ولا يلبس فى حبذا وذلك ان حب فعل عمل فى ذا واستوفى مايقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لايشكل بأن يتوهم أنه فاعل لان الفعل لايكون له فاعلان وليست نعم كذلك لان فاعلها مستتر لايظهر فافتقر الى تفسير فلو لم تأت بالمفسر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز أن يظن ظان انه فاعل نعم وأنه ليس فى نعم فاعل وهذا معنى قوله ولانه كان لاينفصل المخصوص عن الفاعل يعني فى نعم فاعرفه ،

﴿ومن أصناف الفعل فعلا التعجب﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نحو قولك ما أكرم زيدا وأكرم بزيد ولايبنيان الا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل الى التعجب مما لايجوز بناؤهما منه بمثل مايتوصل به الى التفضيل الا ماشذ من نحو ماأعطاه وماأولاه للمعروف ومن نحو ماأشهاها وماأمقته وذكر سيبويه انهم لايقولون ماأقيله استغناء عنه بما أكثر قائلته كما استغنوا بتركت عن وذرت ، ﴾

قال الشارح : اعلم أن التعجب معني يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل فى العادة وجود مثله وذلك المعني كالدهش والحيرة مثال ذلك أنا لو رأينا طائرا يطير لم تتعجب منه لجرى العادة بذلك ولو طار غير ذى جناح لوقع التعجب منه لانه خرج عن العادة وخفى سبب الطيران ولهذا المعنى لايصح التعجب من القديم سبحانه لانه عالم لايخفى عليه شئ فأما قراءة من قرأ (بل عجبت ويسخرون) بضم التاء فتأوله على رد الضمير الى النبي عليه الصلاة والسلام أى قل بل عجبت ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة فى استعمال المخلوقين تعظيما لامره وتفخيما له وانما قال فعلا التعجب بلفظ التثنية والتعجب معنى واحد لانه يكون بلفظين (أحدهما) أفعل ويبني علي الفتح لانه ماض نحو أكرم وأخرج (والثانى) أفعل ويبني على الوقف لانه على لفظ الامر فأما الضرب الاول وهو أفعل فلا بد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما أحسن زيدا وما أجمل خالدا وهى جملة مركبة من مبتدإ وخبر فما اسم مبتدأ فى موضع رفع وهى هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعني شئ كأنك قلت شئ أحسن زيدا ولم ترد شيأ بعينه انما هي مبهمة كما قالوا شئ جاء بك أي ماجاء بك الاشئ ونحو قوله تعالي (فنعما هي) أى نعم شيئا هى ولما أريد بها

الابهام جملت بغير صلة ولاصفة اذلو وصفت أو وصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولم خصوا التعجب بما دون غيرها من الاسماء قيل لابهامها والشيء اذا أبهم كان أفخم لمعناه وكانت النفس متشوقة اليه لاحتماله أمورا فان قيل فاذا قلتم ان تقدير ما احسن زيدا شيء أحسنه وأصاره الى الحسن فهلا استعمل الاصل الذى هو شيء فالجواب انه لو قيل شيء أحسن لم يفهم منه التعجب لان شيئا وان كان فيه ابهام الا أن (ما) أشد ابهاما والمتعجب معظم للامر فاذا قال ما أحسن زيدا فقد جعل الاشياء التى يقع بها الحسن متكاملة فيه ولو قال شيء أحسن زيدا كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشيء قد يستعمل للقليل/وأما أفعل فى التعجب ففعل ماض غير متصرف لايستعمل الا بلفظ الماضى ولايكون منه مضارع ولا أمر ولااسم فاعل فلا تقول فى (ما) أحسن زيدا مايحسن زيدا ولانحوه من أنواع التصرف وقد خالف الكوفيون فى ذلك وزعموا أن أفعل فى التعجب بمنزلة أفعل فى التفضيل واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا من هؤليائكُنَّ الضال والسَّمُرِ (١)

والافعال لايصغر شيء منها قالوا وأيضا فانه تصح عينه فى التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح انما يكون فى الاسماء نحو زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلا لاعتل بقلب عينه ألفا نحو أقال وأباع والحق ماذهب اليه البصريون وذلك لامور (منها) أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنى عندك وما أظرفنى فى عينك وما أعلمنى فى ظنك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلى الاسم فتقول أعلمني ولاتقول معلمني وتقول ضربني ولاتقول ضاربنى فان قلت فقد جاء ضاربنى قال * وليس حاملنى الا ابن حمال * فقليل من الشاذ الذى لم يلتفت اليه مع أن الرواية الصحيحة وليس بحاملى وأما قولهم قدنى وقطني فشاذ أيضا مع أنهم قد قالوا قدي من غير نون قال * قدنى من نصر الخبيبين قدى * ولم يقولوا فى التعجب ما أحسى فافترق الحال فيهما والذي حسنّ دخول نون الوقاية فى قدنى وقطنى كونهما أمرا فى معنى اكتف واقطع (الامر الثانى) انه ينصب المعارف والنكرات نحو قولك ما أحسن زيدا وما أجمل غلاما اشتريته وأفعل اذا كان اسما لاينصب الا النكرة على التمييز نحو زيد أكثر منك مالا وأكرم منك أبا ولو قلت زيد أكثر منك المال والعلم لم يجز ولما جاز ما أكثر علمه وما أكبر سنه دل على ماقلنا من أنه فعل الامر الثالث أنه مبنى على الفتح من غير موجب دل على ماقلنا/وأما الجواب عما تعلق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لان ثم أفعالا لاريب فيها وهى غير متصرفة نحو عسى وليس والذى منع فعل التعجب من التصرف انه تضمن ماليس له فى الاصل وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب والاصل فى افادة المعانى انما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى فى امتناع التصرف مجراها ووجه ثان ان المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود مشاهد والماضى قد يتعجب منه لانه شيء قد وجد وقد يتصل آخره

(١) سبق شرح هذا البيت شرحا وافيا فى باب التصغير فانظره (ج ٥ ص ١٣٥)

بأول الحال ولذلك جاز أن يقع حالا ان اقترن به فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من الزمانين فيصير اليقين شكا وأما التصغير فانما دخله وان كانت الافعال لا تصغر من قبل أنه مشابه للاسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى زيد أحسن من غيره فلذلك من الشبه حمل عليه في التصغير فان قيل ولم اختص هذا الفعل ببناء أفعل فالجواب لانه منقول من الفعل الثلاثي للتعدية فهو بمنزلة ذهب وأذهبته فاذا قلت ما أحسن زيدا فأصله حسن زيد فأردت الاخبار بأن شيأ جعله حسنا فنقلته بالهمزة كما تقول في غير التعجب زيد أحسن عمرا اذا اخبرت انه فعل به ذلك ولا يكون هذا الفعل الا من الافعال الثلاثية نحو ضرب وعلم وظرف فاذا تعجبت منها قلت ما أضربه وما أعلمه وما أظرفه لا يكون الفعل الا من الثلاثة فان قيل اذا زعمتم ان هذه همزة التعدية وهمزة التعدية أبدا تزيد مفعولا وأنت في التعجب اذا قلت ما أضرب زيدا فما زاد تعدية لانه بعد النقل يتعدي الي مفعول واحد على ما كان عليه قبل النقل بل اذا قلت ما اعلم زيدا فانه ينقص بهذا التعدى لانه قبل التعجب قد كان مما يتعدي الي مفعولين وفي التعجب صار يتعدى الى مفعول واحد لاغير فما بال ذلك كذلك فالجواب ان التعجب باب مبالغة مدح أو ذم وذلك لايكون الا بعد تكرر ذلك الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة فحينئذ ننقله في التقدير الى فعل بالضم فيصير ضرب وعلم كما قالوا قضو الرجل ورمو حين أرادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متعديا فاذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة فيتعدي حينئذ الى مفعول واحد لأنه قبل النقل كان غير متعد فان قيل ولم لايكون هذا النقل الا من فعل ثلاثي ولا يكون مما زاد علي الثلاثي قيل النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة في أول الثلاثي نحو دخل زيد الدار وأدخله غيره وحسن زيد وأحسنه الله فجروا في ذلك على عادة استعمالهم وأيضا فان فعل التعجب محمول على افعل في التفضيل لان مجراهما واحد في المبالغة والتفضيل وافعل هذا لايكون الا من الثلاثة نحو قولك زيد أفضل وأكرم واعلم ولذلك قال صاحب الكتاب لا يبني الا مما يبني منه افعل التفضيل وجملة الامر ان الافعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين أحدهما مازاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلا أو غير أصل والآخر الافعال المشتقة من الالوان والعيوب لان فعلها زائد على الثلاثة أصلا وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدى لخرج عن بناء أفعل وقد قالوا ما أعطاه للدرهم وأولاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجيز منه الا ما تكلمت به العرب فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ماورد عن العرب وزعم الاخفش انذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل لان أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على ما أعطاه وما أولاه كأنه يحذف الزوائد ويرده على الثلاثة وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه وذلك ضعيف لان العرب لم تقل ما أعطاه الا والفعل للمعطى لانه منقول من عطوت وعطوت للاخذ قال امرؤ القيس

وتعطو برخص غير شثن كأنه أساريع ظبي أو مساويك إسحل (١)

(١) هذا هو البيت السابع والثلاثون من معلقة امرىء القيس المشهورة وقبله.

وكذلك

وكذلك ماأولاه انماهو المولى لا للمن ولى شيئا وانما ساغ ذلك في أفعل عند سيبويه دون غيره من الابنية المزيد فيها لان أفعل أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما ساغ التعجب منه وأما غيره من الافعال المزيد فيها من نحو اقتطع وانقطع واستقطع فلو تعجبنا بشئ منها بحذف الزيادة لم يعلم أى المعانى تريد وكذلك لو وقع التعجب من اضطرب وقيل ماأضربه لم يعلم أضارب هو أم مضطرب في نفسه وأما الالوان والعيوب فنحو الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ماأبيض هذا الطائر ولا ماأصفره اذا أريد البياض والصفرة فان أريد كثرة البيض والصفير جاز وكذلك لا تقول ماأسود فلانا من السواد الذى هو اللون فان أردت السود جاز وكذلك ماأحمره ان أردت الحمرة لم يجز وإن أردت البلادة جاز وذلك لان

ويضحى فتيت المسك حول فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وبعده

تضيء الظلام بالعشاء كأنها منارة ممسى راهب متبتل

الى مثلها يرنو الحليم صبابة اذا ما اسبكرت بين درع ومجول

قال العلامة الخطيب في شرح القصائد العشر «فتيت المسك» ماتفتت منه اى تحات عن جلدها في فراشها وقيل كأن فراشها فيه المسك من طيب جسدها الا أن احداً فتت لها منه مسكا واحتج بقوله في قصيدة أخرى * وجدت بها طيبا وان لم تطيب * وقوله «ويضحى» اى يدخل في الضحى كما يقال اظلم اذا دخل في الظلام ولا يحتاج في هذا الى خبر ونؤوم الضحى منصوب على اعنى وفيه معنى المدح ولا يجوز ان يكون منصوبا على الحال لانك اذا قلت جاءنى غلام هند مسرعة لم يجز ان تنصب مسرعة على الحال من هند الا على حيلة بعيدة والعلة في هذا ان الفعل لم يعمل في الثانى شيئا والحيلة التى يجوز عليها ان معنى قولك جاءنى غلام هند فيه معنى تحته فنصبه به وقد روى نؤوم الضحى — اى بالرفع — على معنى هي نؤوم الضحى ويجوز نؤوم الضحى — اى بالجر — على البدل من الضمير الذى في «فراشها» والضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الالف فيها بالف تأنيث وانما هي بمنزلة موسى الحديد وتصغير ضحى ضحى — اى بياء مشددة — والقياس ضحية الا انه لو قيل ضحية لاشبه تصغير ضحوة والضحى قبل الضحاء ومعنى «عن تفضل» بعد تفضل وقال ابو عبيدة لم تنتطق عن تفضل اى لم تنتطق فتعمل وتطوف ولكنها تتفضل ولا تنتطق وقيل التفضل التوشح وهو لبسها أدنى ثيابها والانتطاق الا تزار للعمل .. وقوله «وتعطو برخص الخ» تعطو تتناول برخص اى ببنان رخص غير شثن اى غير كز غليظ . وظبى اسم كثيب والاساريع جمع أسروع و يسروع وهي دواب تكون في الرمل وقيل في الحشيش زهورها املس والاسحل شجر له اغصان ناعمة شبه انا ملها باساريع او مساويك للينها . وقوله «تضيء الظلام بالعشاء الخ» المتبتل صفة الراهب وهو المنفرد وقيل انه المنقطع عن الناس المشغول بعبادة الله وقوله بالعشاء معناه في العشاء وقوله كانها منارة اى كانها سراج منارة وقيل هو على غير حذف والمعنى ان منارة الراهب تشرق بالليل اذا اوقد فيها قنديله والمنارة مفعلة من النور وخص الراهب لانه لا يطفئ سراجه . وممسى راهب امساء راهب ومعنى البيت انها وضيئة الوجه اذا ابتسمت بالليل رأيت لثناياها بريقا وضوءا واذا برزت في الظلام استنار وجهها وظهر جمالها حتى يغلب ظلمة الليل ... وقوله «الى مثلها يرنو الحليم الخ» يرنو اى يديم النظر والصبابة رقة الشوق وهو مصدر في موضع الحال ويجوز ان يكون مفعولا من اجله واسبكرت امتدت والمراد تمام شأنها والدرع قميص المرأة الكبيرة . والمجول للصغيرة اى انها بين من يلبس الدرع وبين من يلبس المجول اى ليست بصغيرة ولا بكبيرة هي بينهما ان قيل كيف قال «بين درع ومجول» وانما هي تحتهما . فالجواب عن هذا ان يقال ان المجول الوشاح فهو يصيب بعض بدنها والدرع ايضا يصيب بعض بدنها فكانها بينهما . والوجه الجيد هو الاول » اه

أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو ابيض واصفر واحمر واسود وابياض واصفار واحمار واسواد وكذلك العيوب الخلقية لا يقال فى شئ منها ماأعوره ولا ماأحوله لما ذكرناه من أن أفعالها زائدة على الثلاثة فهى كالالوان نحو أعور وأحول واعوار واحوال فان قيل فقد يقال عور وحول نقل على هذا ماأحوله وماأعوره فالجواب ان هذا غير جائز لانه منقول من افعل والدليل على انه منقول منه صحة عينه اذلو كان أصلا غير منقول من غيره لاعتلت عينه فكنت تقول عارت وحالت كقالت وقامت وقال الخليل انه ما كان من هذا لونا أوعيبا فقد ضارع الاسماء وصار خلقة كاليد والرجل ونحوهما فلا تقول فيه ماأفعله كالم تقل ماأيداه وما أرجله فان قيل فقد جاء فى الكتاب العزيز (من كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلا) قيل يحتمل ذلك أمرين (أحدهما) أن يكون من عمى القلب واليه ينسب أكثر الضلال (والثانى) أن يكون من عمى العين ولا يراد به التفضيل ولكنه أعمى كما كان فى الدنيا كذلك وهو فى الآخرة أضل سبيلا فاذا أريد التعجب من شئ من ذلك فحكمه فى التعجب أن تبنى أفعل من الكثرة أوالقلة أوالشدة أونحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه الافعال كقولك ماأكثر دحرجة زيد وماأشد حمرة عمرو وماأقل حوله وانما بنيت أفعل من هذه الاشياء خاصة من أجل ان المتعجب منه لايخلو من كثرة أوقلة أوشدة خارجة عما عليه العادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه الاشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الافعال اذ كانت الافعال كلها غير منفكة من هذه المعانى كما عبر بكان عن الاحداث كلها ›

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعنى ماأكرم زيدا شئ جعله كريما كقولك أمر أقعده عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه تريد أن قعوده وشخوصه لم يكونا الا لامر الا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى منه مختص بباب التعجب وفى لسانهم أن يجعلوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره لمعنى › ﴾

قال الشارح : معنى ما أكرم زيدا شئ جعله كريما فما ههنا بمعنى شئ وهو اسم منكور فى موضع رفع بالابتداء وقد تقدم الكلام على ما والخلاف فيها بما فيه مقنع والمراد ههنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة وانما جاز الابتداء هنا لانه فى تقدير النفى وذلك ان المعنى فى قولك ما أحسن زيدا شئ جعله حسنا والمراد ماجعله حسنا الا شئ كما قالوا «شر أهر ذا ناب» أى ما أهره الا شر ومنه أمر أقعده عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه والمراد أن قعوده وشخوصه لم يكونا الا لامر فساغ الكلام لانه فى معنى النفى والنكرة فى تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به وأما قوله «الا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استثنى» منه فالغرض من ذلك ان نقل الفعل الثلاثى بالهمزة فى غير التعجب موقوف على السماع غير مطرد فى القياس لانه قد يكون بتشديد العين ألاترى انك تقول عرف زيد الامر وعرفته إياه ولم يقولوا أعرفته وقالوا غرم زيد وغرمته ولم يقولوا أغرمته فلا يسوغ النقل بالهمزة الا فيما استعملته العرب وهو فى باب التعجب قياس مطرد بالهمزة فى جميع الافعال الثلاثية إلا ما استثنى وهو ما كان من الالوان والعيوب › والالوان نحو سمر من السمرة وحمر من الحمرة وشهب من الشهبة وسود من السواد، والعيوب نحو عور وحول كل ذلك لاينقل بالهمزة فى التعجب ولا غيره فلا تقول فى شئ منها أفعل فلا يقال ماأسمره ولا ماأحمره ونحوهما من الالوان ولا ما أعوره ولا ما أحوله ونحوهما من العيوب، والكوفيون يجيزون التعجب من البياض والسواد خاصة

ويحتجون بقول الشاعر

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ أبيضُ من أختِ بني إباضِ (١)

ووجه الاستدلال به انه قال «أبيض من أخت بنى إباض» وأفعل من كذا وماأفعله مجراهما واحد في أن لايستعمل أحدهما الاحيث استعمل الآخر والجواب عنه انه شاذ محمول على فساد للضرورة فلا يجعل أصلا يقاس عليه مع انه يحتمل أن تكون أفعل ههنا التي مؤنثها فعلاء نحو حمراء وأحمر وليس الكلام في ذلك انما الكلام في أفعل التي معناها التفضيل وتكون من صفة متعلقة بمحذوف وتقديره كائنة من أخت بني اباض كما قال * بأبيض من ماء الحديد صقيل * أي كائن من ماء الحديد فان قيل لوكان الامر كماقلتم لقيل بيضاء لانه من صفة الجارية قيل انما قال أبيض لانه أراد في درعها الفضفاض جسد أبيض فارتفاعه بالابتداء والجار والمجرور قبله الخبر والجملة من صفة الجارية وانما اختاروا النقل بالهمزة في التعجب لانها أكثر في النقل ولزم هذا اللفظ الواحد ولم يتجاوزوا الى غيره وان كان غيره مستعملا في باب النقل وذلك حين منع فعله من التصرف وان كان أصله التصرف وهذا معنى قوله وفي «اسائهم أن يجعلوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره» لمعنى وذلك نحو ما ولا ولات ألاترى ان ما ولا ولات تشبه بليس فتعمل عملها من رفع الاسم ونصب الخبر كما أن ليس كذلك فلم يتصرفوا في ما كتصرفهم في ليس فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخول إلاعلى الخبر وقصروا لا على العمل في النكرة دون المعرفة وقصروا لات على العمل في الاحيان دون غيرها وان كان مجرى الجميع في الشبه واحدا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب « وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيد أى صار ذا كرم كأغد البعير أى صار ذا غدة إلاأنه أخرج على لفظ الامر مامعناه الخبر كماأخرج على لفظ الخبر مامعناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وفي هذاضرب من التعسف وعندى ان أسهل منه مأخذا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما أي بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في (ولا تلقوا بأيديكم) للتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم بزيد ويارجال أكرم بزيد ، »

قال الشارح : اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعل التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أنحز الرجل إذا صار ذا مال فيها النحاز وأجرب اذا كان ذا ابل فيها الجرب وأغد البعير إذا صار ذاغدة وكذلك لما أرادوا التعجب من الكرم والحسن نقلوه الى أكرم وأحسن ثم تعجبوا منه بصيغة الامر فقالوا أكرم وأحسن اللفظ لفظ الامر في تعلم همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر فالنقل هنا نظير النقل في ما أكرم زيدا ألاترى أنك ما عديته بالهمزة الا بعد أن نقلته الى أفعلُ التي معناها المبالغة لان التعجب لايكون الافيما قد ثبت واستقر حتي فاق أشكاله وخرج عن العادة فلا يقال لمن أنفق درهما ماأكرمه ولالمن ضرب مرة ماأضربه انما يقال ذلك لمن قدم تكرر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة

(١) انظر (ج ٦ ص ٩٣) تجد اننا قداستوفينا شرح هذا البيت بما لايترك لك رغبة في مزيد

وذلك قولك يازيد أكرم بعمرو وياهند أكرم بعمرو ويارجلان أكرم بعمرو وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى (أسمع بهم وأبصر) والمعنى ما أسمعهم وما أبصرهم وحدت لفظ الفعل وذكرته لانك لست تأمر المخاطبين الذين تحدثهم ولا تسألهم أن يكرموا أحدا انما تخبرهم ان عمرا كريم وقولك يازيد انما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديثك والفعل الذي هو أكرم ليس لزيد فيؤنث بتأنيثه ويثنى بتثنيته ويجمع بجمعه وانما هو لعمرو المجرور بالباء فموضعه رفع والباء زائدة على حد زيادتها في وكفى بالله والمراد وكفى الله والذي يدل على ذلك انك اذا أسقطت الباء ارتفع الاسم قال * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * (١) وانما قلنا ان المجرور في أحسن بزيد هو الفاعل لانه لا فعل الا بفاعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلا الا المجرور بالباء وهو الذي قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الاخبار ، فان قيل فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلا وهو في قولك ما أكرم زيدا مفعول فالجواب ان الفاعل هنا ليس شيئا غير المفعول الا ترى انك اذا قلت ما أحسن زيدا فتقديره شيء حسن زيدا وذلك الشيء ليس غير زيد فان الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو فكان ذلك الشيء مثلا عينه أو وجهه وليسا غيره فلذلك جاز أن يكون مفعولا في ذلك اللفظ وفاعلا في هذا اللفظ إذ المعنى واحد فان قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الامر وأدخال الباء معه قيل أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى اما التوسع فظاهر لان تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد وأما دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو اريد الامر لكان كسائر الافعال ويتعدى بما يتعدى تلك الافعال فكنت تقول في أحسن بزيد أحسن الى زيد لانك تقول أحسنت الى زيد ولا تقول أحسنت بزيد فأما قول صاحب الكتاب «وفي هذا ضرب من التعسف وعندي أن أسهل مأخذا منه أن يقال انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما الى آخر الفصل» فان المذهب الاول مذهب سيبويه والجماعة وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذا وعزاه الي نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحق الزجاج وذكر في الباء وجهين (أحدهما) أن تكون مزيدة للتأكيد على حدها في قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد أيديكم (والوجه الثاني) أن تكون التعدية ويكون معنى أكرم بزيد صير الكرم في زيد كما يقال نزلت بالجبل اي في الجبل وذلك بعيد من الصواب وذلك لامور (منها) انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمر وانما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح ان يقال في جوابه صدقت أو كذبت لانه في معنى حسن زيد جدا (ومنها) انه لو كان امرا لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب احوال المخاطبين (ومنها) انه كان يصح ان يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو أكرم بعمرو فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك على حد قولك أعطني فأشكرك فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واختلفوا في ما هي عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وهي

(١) قدمر هذا الشاهد مرارا فانظره (ص ٨٤) من هذا الجزء

مبتدأ وما بعده خبره وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيء أكرمه ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول في ما هذه التي للتعجب وأن مذهب سيبويه والخليل فيها انها اسم تام غير موصول ولا موصوف وتقديرها بشيء والمعنى فيها شيء حسن زيدا أي جعله حسنا وهي في موضع مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما وزيدا مفعول به والجملة في موضع الخبر كا تقول عبد الله أحسن زيدا وأما الاخفش فانه استبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك أحسن زيدا الصلة والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء وعليه جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لان فيه معنى النهي فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه ان الاخفش كان يقول مرة ما في التعجب بمعنى الذي الا انه لم يؤت لها بصلة ومرة يقول هي الموصوفة الا أنه لم يؤت لها بصفة وذلك لما أريد فيهما من الابهام والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة وأما الاول فضعيف جدا وذلك لامور (منها) أنه يعتقد ان الخبر محذوف والخبر انما ساغ حذفه اذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل ههنا فلا يسوغ الحذف (ومنها) انهم يقدرون المحذوف بشيء والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه لانه معلوم ان الحسن ونحوه إنما يكون بشيء أوجبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة (الثالث) ان باب التعجب باب ابهام والصلة موضحة للموصول ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب في ما هذه الى انها التي يستفهم بها في قولك ما تصنع وما عندك فهي بمنزلة من وأي في الابهام قال وانما وضع هذا في التعجب لاجل ان التعجب فيه ابهام وذلك ان التعجب انما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن العادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقولك ما أحسن زيدا في المعنى كقولك أي رجل زيد اذا عنيت انه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفراء من الكوفيين الا ان الفراء كان يذهب الى ان افعل بعدها اسم حقه ان يكون مضافا الى ما بعده والمذهب الاول وما ذكره من ان ما استفهام فبعيد جدا لان التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق او كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاما لم يسغ فيها صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال عبد الله ما أحسن ولا ما عبد الله أحسن ولا بزيد أكرم ولا ما أحسن في الدار زيداً ولا أكرم اليوم بزيد وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ﴾

قال الشارح : صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على ما ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو زيدا عبد الله أكرم وعبد الله زيدا أكرم وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه من نحو ما أميلحه وما أقومه فأما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه

فيختلف فيه فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالاخفش والمبرد الى المنع من ذلك واحتجوا بأن التعجب يجرى مجرى الامثال للزومه طريقة واحدة والامثال الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم «الصيف ضيعت اللبن» يقال ذلك بلفظ التأنيث وان كان المخاطب مذكرا وذهب آخرون كالجرمى وغيره الى جواز الفصل بالظرف نحو قولك ما أحسن اليوم زيدا وما أجمل فى الدار بكرا واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة إن فى الحروف وأنت تجيز الفصل فى إن بالظرف من نحو ان فى الدار زيدا وليت إلى مثلك صديقا واذا جاز ذلك فى الحروف كان فى الفعل أجوز وان ضعف لانه لايتقاصر عن الحروف فاما سيبويه فلم يصرح فى الفصل بشئ وإنما صرح بمنع التقديم فقال ولايجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئا عن موضعه فظاهر اللفظ انه أراد تقديم مافى أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف وقولهم «ماأحسن بالرجل أن يصدق» فشاهد على جواز الفصل لان ان يصدق فى موضع المفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل والجواب عنه ان هذا وان كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك ان التعجب وان كان واقعا فى اللفظ على أن وصلتها فيرجع التعجب فى المعنى الى الرجل المجرور وذلك أن أن وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم انما يلحقان الفاعلين فلما كان يرجع التعجب الى الرجل لم يقبح الفصل به اذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب فى الحقيقة وانما اختص التعجب بلفظ الماضى لان التعجب مدح ولايمدح الانسان الا بماثبت فيه وعرف به فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال ما كان أحسن زيدا للدلالة على المضى وقد حكى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها والضمير للغداة ، ﴾

قال الشارح : اعلم أنه قد تدخل كان فى باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وارادة معناها وهو الدلالة على الزمان وذلك نحو قولك ما كان أحسن زيدا اذا أريد أن الحسن كان فيما مضى فيما مبتدأ على ما كانت عليه وأحسن زيدا الخبر وكان ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضى كما تقول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يكلمك تريد من يكلمك فكان تدخل فى هذه المواضع وان ألغيت من الاعراب فمعناها باق وهى ههنا نظيرة ظننت اذا ألغيت فانه يبطل عملها ومعنى الظن باق وذلك ان الزيادة على ضربين: زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى على ماذكرناه وزيادة لايراد بها أكثر من التأكيد فى المعنى وان كان العمل باقيا نحو ماجاءنى من أحد والمراد ماجاءنى أحد ومثله قولهم بحسبك زيد والمراد حسبك وكفى بالله والمراد كفى الله وكان السيرافي يذهب الى جواز ان تكون كان ههنا غير زائدة وتكون خبر ما وفيها ضمير من ما وأحسن زيدا خبر كان وقد حكاه الزجاجي وفيه بعد لان فعل التعجب لايكون الا أفعل منقولا من فعل فحمله على غير هذا البناء عديم النظير وقد قالوا ماأحسن ما كان زيد ترفع زيدا هنا لاغير وكان تامة هنا وزيد فاعل وما مع الفعل مصدر والتقدير ماأحسن كون زيد وجاز التعجب من الكون وهو فى الحقيقة لزيد لان كونه ملتبس به ألاتري الى قول الشاعر

• كشرقت صدر القناة من الدم • (١) كيف أنث الفعل وهو الصدر إذ كان صدر القناة ملتبسا بالقناة ولا يجوز نصب زيد هنا لانه اذا نصب كان خبرا لكان ويكون اسمها مضمرا فيها وذلك المضمر هو زيد في المعنى لانه مفرد والخبر اذا كان مفردا كان هو الاول في المعنى وذلك الضمير راجع الى ما وما لا يعقل وزيد يعقل فكان يتنافى المعنيان فاعرفه....ولا يزاد في باب التعجب الا كان وحدها دون غيرها من اخواتها وذلك لانها أم الافعال لاينفك فعل من معناها وقد قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها حكى ذلك

---

(١) هذا عجز بيت للاعشى ميمون وصدره • ونشرق بالقول الذى قد اذعته • والبيت من قصيدة له طويلة ومطلعها :

الا قل لتيا قبل نيتها اسلمى ... تحية مشتاق اليها مسلم

على قيلها يوم التقينا ومن تكن ... على كذب الواشين يصرم ويصرم

وقبل البيت المستشهد به .

لئن كنت في جب ثمانين قامة ... ورقيت اسباب السماء بسلم

ليستدرجنك القول حتى تهره ... وتعلم انى عنكم غير ملجم

ونشرق بالقول ... (البيت) وبعده .

فلا توعدني بالفخار فانني ... بنى الله بيتى في الدخيس العرمرم

وقوله « لتيا » هو تصغير تا الذى هو اسم اشارة المفردة المؤنثة . وقوله « ونشرق الخ » هو من شرق بريقه اذا غص وهو من باب علم . وقوله « اذعته » هو بالذال المعجمة والعين المهملة من الاذاعة وهي الافشاء وقوله « صدر القناة » هى الرمح وتجمع القناة على قنا وقنوات وقنى وقناء . وقوله « فى الدخيس العرمرم » فالدخيس — بفتح الدال وكسر الخاء بعدها ياء مثناة فسين مهملة — هو المظيم . والعرمرم — بزنة زبرجد — الكثير والاستشهاد في قوله « شرقت » فانها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر وكان القياس « شرق » ولكن لما كان الصدر مضافا الى القناة وهى مؤنثة والمضاف بعض المضاف اليه اعطيناه حكمه فانثنا له الفعل كما لو كان مسندا الى مؤنث قال في شرح التوضيح . « قد يكتسب » المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه وبالعكس ويشترط لذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهى الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا ومنه قراءة الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) وقول الاغلب العجلى .

طول الليالى أسرعت في نقضى ... نقضن كلى ونقضن بعضى

فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التأنيث من الليالى . . . وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة انواع (الاول) ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث وليس المراد لفظ بعض بل المراد انه بعض المضاف اليه اى جزء أو كجزئه (الثانى) ماكان بعضا وهو مذكر (الثالث) ماكان وصفا للمؤنث وبقى عليه ماكان كلا كقوله تعالى (يوم تجد كل نفس . . . ووفيت كل نفس) ومالم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله .

فالى ابن ام اناس ارحل ناقتى ... عمرو فتبلغ حاجتى او تزحف

فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة » أه

الاخفش ولم يحكه سيبويه وأنث الضمير لانه اراد الغداة والعشية وفى ذلك بعد لانهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلة كان وليسا مثلها لانهما لايكونان زائدتين بخلاف كان ومن الفرقان بينهما ان كان لاتدل على شئ فى الحال وانما تدل على ماض نحو قولك كان زيد قائما وليس كذلك أصبح وأمسى فانهما يدلان على وجود الامر فى الحال نحو قولك أصبح زيد غنيا أى هو فى الحال كذلك (واعلم) أن كان فى حال زيادتها لا اسم لها ولاخبر ولافاعل لانها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبى على وكان السيرافى يذهب الى أنه لابد لها من فاعل بحكم الفعلية وذلك الفاعل مصدر منوى يقدر بالمصدر ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم من كذب كان شرا له أى كان الكذب فاعرفه ؛

﴿ ومن أصناف الفعل الثلاثى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المجرد منه ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل وكل واحد من الاولين على وجهين متعد وغير متعد ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يفعل ويفعل ومضارع فعل على يفعل ويفعل والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فمثال فعل ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد ومثال فعل شربه يشربه وفرح يفرح وومقه يمقه ووثق يثق ومثال فعل كرم يكرم ﴾

قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثية ورباعية لاغير كأنها نقصت عن درجة الاسماء لقوة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها ففضلت الاسماء بأن جاءت ثلاثية ورباعية وخماسية والافعال لاتكون الا ثلاثية ورباعية فأما الثلاثى فيكون مجردا من الزيادة وغير مجرد منها فالمجرد ثلاثة أبنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضم وأما فعل بضم الفاء وكسر العين فبناء مالم يسم فاعله وليس بأصل فى الابنية انما هو منقول من فعل أوفعل وقد تقدم الكلام عليه والخلاف فيه مستقصى وليس فى الثلاثى فعل ساكن العين انما ذلك من أبنية الاسماء نحو فلس وكعب فاما قول الشاعر

فإن أهجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بازِلٌ ... منَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحتاهُ وغارِبُهْ (١)

فانه أراد ضجر بالكسر ودبرت وانما أسكن تخفيفا كما قالوا فى علم علم وفى شهد شهد وقالوا فى الاسم كتف فى كتف ونخذ فى فخذ فاما قول الآخر

وما كان مُبْتاعٌ ولوْ سلْفَ صَفْقُهُ ... يُراجِعُ ما قد فاتَهُ بِرَدادِ

فانه أراد سلف بالفتح وانما أسكن ضرورة فاسكان المفتوح ضرورة واسكان المضموم والمكسور لغة فما كان من الافعال فعل بفتح العين فانه يجئ على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى ضربه وقتله وغير المتعدى قعد وجلس والمضارع منه يجئ على يفعل ويفعل بالكسر والضم ويكثران فيه حتى قال بعضهم انه ليس لاحدهما أولى من الآخر وقد يكثر أحدهما فى عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله وقال بعضهم اذا عرف ان الماضى فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لانه أكثر والكسر أخف من الضم وقيل هما سواء فيما لايعرف وقيل ان الاصل فى مضارع

(١) سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا فارجع اليه

المتعدى

المتعدى الكسر نحو يضرب وأن الاصل فى مضارع غير المتعدى الضم نحو سكت يسكت وقعد يقعد يقال هذا مقتضى القياس الا أنهما قد يتداخلان فيجئ هذا فى هذا وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرش يعرش ويعرش وعكف يعكف ويعكف وقد قرئ بهما وما كان فعل بكسر العين فانه على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى نحو شربه ولقمه وغير المتعدى نحو سكر وفرق والمضارع منهما على يفعل بالفتح نحو يشرب ويلقم ويسكر ويفرق وقد شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على فعل يفعل بالكسر فى المضارع والماضى وبالفتح فى المضارع أيضا قالوا حسب يحسب ويحسب ويئس ييئس وييأس ونعم ينعم وينعم وبئس يبئس ويبأس قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول

* فهل ينعمن من كان فى العصر الخالى * (١) والفتح فى هذا كله هو الاصل والكسر على التشبيه بظرف يظرف وقد يكثر فى المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضى والمضارع على قلته فى الصحيح نحو ورث يرث وولى يلى وورم يرم والعلة فى ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا يولى ويورث فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شئ على فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المستقبل قالوا فضل يفضل وهو قليل شاذ على ماسيوضح أمره بعد ان شاء الله وأما البناء الثالث وهو فعل مضموم العين فلا يكون الا غير متعد نحو كرم وظرف قال سيبويه وليس فى الكلام فعلته متعديا ولا يكون مضارعه الا مضموما نحو يكرم ويظرف لانه موضوع للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيأ بخلاف فعل وفعل اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شئ الا ماحكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت أكاد والقياس أكود،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما فعل يفعل فليس بأصل ومن ثم لم يجئ الا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين الا ماشذ من نحو أبى يأبى وركن يركن ، ﴾

قال الشارح أدام الله أيامه : أما فعل يفعل فلم يأت عنهم الا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق وليس ذلك بالاصل انما هو لضرب من التخفيف بتجانس الاصوات وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء هذا ترتيبها فالهمزة والهاء من أول مخارج الحلق مما يلى الصدر فأقصاه الهمزة ثم يليه الهاء والحاء والعين من وسط الحلق والحاء قبل العين والغين والخاء من الجانب الآخر مما يقرب من الفم والغين قبل الخاء لاعلى مارتبها صاحب الكتاب وذلك نحو قرأ يقرأ وجبه يجبه وقلع يقلع وذبح يذبح وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينا سأل يسأل وبعث يبعث ونعر ينعر ونخر ينخر وانما فعلوا ذلك لان هذه الحروف الستة حلقية مستفلة والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم فلما كان بينهما هذا التباعد فى المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالف أقرب الى حروف الحلق لتتناسب الاصوات ويكون العمل من وجه واحد وقد جاء شئ من هذا النحو على الاصل قالوا برأ يبرؤ وهنأ يهنؤ وزأر يزئر ونأم ينئم ونهق ينهق والاصل فى الهمزة والهاء أقل لانهما أدخل فى

---

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وصدره * ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وقد مضى البيت مع كثير من ابيات القصيدة فانظر (ص ١١٠) من هذا الجزء

الحلق وكلما سفل الحرف كان الفتح له ألزم وقالوا نزع ينزع ورجع يرجع ونطح ينطح وجنح يجنح والاصل في العين أقل منه في الحاء لانها أقرب الى الهمزة من الحاء والاصل في العين والحاء والغين والخاء أحسن من الفتح لانها أشد ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نزع ينزع وصبغ يصبغ ونفخ ينفخ وطبخ يطبخ فان كانت هذه الحروف فاآت نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق في المضارع والساكن لايوجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون وقالوا أبى يأبى وقلى يقلى وغسا الليل يغسى وسلا يسلا وقالوا ركن يركن وهلك يهلك وقرأ الحسن (و يهلك الحرث والنسل) فكان محمد بن السري يذهب في ذلك كله الى انها لغات تداخلت وهو فيما آخره ألف أسهل لان الالف تقارب الهمزة ولذلك شبه سيبويه أبى يأبى بقرأ يقرأ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿وأما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم بعون الله والزيادة لاتخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أومن غير جنسها كاذكر في أبنية الاسماء﴾

قال الشارح : لم يأت عنهم فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل الا أحرف يسيرة لااعتداد بها لقلتها وندورها قال أبو عثمان أنشدني الاصمعي

ذَكرتُ ابنَ عبّاسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مَرَّ منْ يَوْمِي ذكرتُ وما فَضِلْ

وقد منع من ذلك أبو زيد وأبو الحسن وقد جاء عن غير سيبويه حضر يحضر وقالوا في المعتل مت تموت ودمت تدوم وذلك كله من لغات تداخلت والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون فضل بالفتح يفضل بالضم وقوما يقولون فضل بالكسر يفضل بالفتح ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الاخرى لا أن ذلك أصل في اللغة وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لايكون الا لازما غير متعد لانه بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الانسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولا يكون مضارعه الا مضموما بخلاف فعل وفعل اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شئ الا ماحكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت بضم الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثية المجردة من الزيادة فأما ذوات الزيادة فمعني الزيادة إلحاق الكلمة ماليس منها إما لافادة معنى وإما لضرب من التوسع في اللغة فهي نيف وعشرون بناء على ماسيأتي الكلام عليها شيئا فشيئا والزيادة اللاحقة للافعال ضربان (أحدهما) مايكون بتكرير حرف من أصل الفعل نحو قولهم جلبب وشملل كررت اللام فيها لتلحق ببناء دحرج كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو مهدد وقردد وذلك قياس مطرد لك ان تقول من ضرب ضربب ومن خرج خرجج اذا أردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجلبب وشملل (الضرب الثاني) أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمعها (اليوم تنساه) من نحو جهور و بيطر زيد فيهما الواو والياء لتلحقا بدحرج وذلك مسموع يوقف عند ماقالوه من غير مجاوزة له الى غيره فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له (فالاول) على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو

شملل

شمال وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتفاقل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى ومصداق الالحاق اتحاد المصدرين (والثانى) نحو أخرج وجرب وقاتل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره (والثالث) نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط »

قال الشارح : اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثى على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على طريق الالحاق وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعى لا لافادة معنى كما توهما في اللغة والثانى موازن له لا على سبيل الالحاق وذلك ان الموازنة لم تكن الغرض وانما الزيادة لمعنى آخر والموازنة حصلت بحكم الاتفاق وغير موازن فالاول يكون على ضربين ضرب بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شملل وجلبب احدى اللامين فيه زائدة لانه من الجلب والشمل وانما كررت اللام للالحاق بدحرج وسرهف فصار موازنا له فى حركاته وسكناته ومثله في عدد الحروف ولا يدغم المثلان فيه كما ادغما في شد ومد لئلا تبطل الموازنة فيكون نقضا للغرض من الالحاق وهذا القبيل من الالحاق مطرد ومقيس حتى لو اضطر ساجع أو شاعر الى مثل ضربب وخرجج جاز له استعماله وان لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك وأما الثانى وهو ما ألحق بزيادة من حروف الزيادة التى هى «اليوم تنساه» فنحو الواو فى جهور وحوقل ونحو الياء فى شيطن وبيطر والالف فى نحو سلقى وقلسى والنون فى قلنس فهذا كله أيضا ملحق بدحرج وسرهف ويكون متعديا وغير متعد فالمتعدى نحو صومعه وبيطرته وغير المتعدى نحو حوقل وبيقر يقال حوقل الشيخ اذا أدبر عن النساء وبيقر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيل مقصور على السماع لقلته ومضارع هذه الافعال كمضارع الرباعى نحو يشملل ويجلبب ويحوقل ويبيطر ومصدره الشمللة والجلببة والحوقلة والبيطرة كمصدر الرباعى نحو الدحرجه والزلزلة والقلقلة وربما جاء على فيعال نحو حيقال قال الشاعر

يا قومُ قد حوقلتُ أوْ دنوتُ   وشرُّ حِيقالِ الرجالِ الموتُ (١)

ففيعال هنا ملحق بفعلال نحو السرهاف وقالوا سلقيته سلقاء فهو فعلاء ملحق بفعلال كالسرهاف والزلزال واعتبار الالحاق بالمصدر الاول لانه أغلب فى الرباعى وألزم وربما لم يأت منه فعلال قالوا دحرجته دحرجة ولم يسمع الدحراج ولذلك قال سيبويه تقول دحرجته دحرجة واحدة وزلزلته زلزلة واحدة تجىء بالواحد على المصدر لانه الاغلب الاكثر فأما قوله فى تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك انها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح لانه يوهم ان التاء مزيدة فيها للالحاق وليس الامر كذلك لان حقيقة الالحاق فى تجلبب

---

(١) قال العينى «اقول : قيل انه لرؤبة ولم اقف على صحته وهو من الرجز المسدس قوله «حوقلت» من حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا اذا كبر وفتر عن الجماع . وقوله «وبعض حيقال الرجال» ويروى «وبعض حوقال» بفتح الحاء واراد المصدر فلما استوحش من ان تصير الواو ياء فتحه واما حيقال فاصله حوقال بكسر الحاء وسكون الواو وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؟ والاستشهاد فيه فى قوله «وبعض حيقال» فانه على وزن فيعال وهو مصدر فوعل والقياس فى مصدره فوعلة كدحرج دحرجة ولكنه جاء فيعال كحيقال فافهم» اه

انما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج والتاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من أول الكلمة انما يكون حشوا أو آخرا وكذلك تجورب وتشيطن وترهوك الالحاق بالواو والياء لا بالتاء على ماذكرنا وأما تمسكن وتغافل وتكلم فليست الزيادة فيها للالحاق وان كان على عدة الاربعة فقولهم تمسكن شاذ من قبيل الغلط ومثله قولهم تمدرع وتمندل والصواب تسكن وتدرع وتندل وكذلك تغافل ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوا ملحقة لانها مدة محضة فلا تقع موقع غيرها من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت آخرا لنقص المد فيها مع أن حقيقة الالحاق اذا وقع آخرا انما هو بالياء لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة وتكلم كذلك تضعيف العين لا يكون ملحقا فاطلاقه لفظ الالحاق هنا سهو واما احرنجم فمفعل رباعى والنون فيه للمطاوعة فهو في الرباعي بمنزلة انفعل في الثلاثي نحو حسرته فانحسر وكسرته فانكسر واسحنكك واقعنسس ثلاثي ملحق باحرنجم وحقيقة الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدغم المثلان فيه والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يتعدى وأما الضرب الثاني وهو الموازن من غير الحاق فهي ثلاثة أبنية أفعل وفعل وفاعل نحو أخرج وأكرم وجرب وكسر وقاتل وحارب فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج في حركاته وسكناته فذلك شئ كان بحكم الاتفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذي يدل على ذلك أنك تقول أكرم اكراما وكسر تكسيرا وقاتل مقاتلة وقتالا فلم تأت مصادرها على نحو الدحرجة والزلزلة فلما خالفت مصادر الرباعي علم انها ليست للالحاق وان اتفقت في المضارع لان الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها وأمر آخر يدل على ماذكرنا أن ما زيد للالحاق ليس الغرض منه الا اتباع لفظ للفظ لا غير نحو واو جوهر وجهور دخلت لالحاق هذا البناء الثلاثي ببناء دحرج الرباعي فهو شئ يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى وهكذا الابنية الثلاثة التي هي أفعل وفعل وفاعل فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن قبل وقد استقصيت معانيها في كتابي في شرح الملوكي في التصريف وأما غير الموازن فهو سبعة أبنية على ماذكر وذلك نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط فهذه الابنية قد لزم أولها همزة الوصل وذلك لسكون أولها وانما سكن كراهية أن يتوالي فيها أكثر من ثلاث متحركات ألا ترى أنا لو حركنا النون من انطلق والطاء واللام والقاف متحركات لتوالى فيها أربع متحركات وذلك مفقود في كلامهم وكذلك افتعل نحو اقتدر وسائرها محمول على ماذكرناه

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فما كان على فعل فهو على معان لا تنضبط كثرة وسعة وباب المغالبة مختص بفعل يفعل كقولك كارمني فكرمته أكرمه وكاثرني فكثرته أكثره وكذلك عازني فعززته وخاصمني فخصمته وهاجاني فهجوته الا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كبعت ورميت فانك تقول فيه أفعله بالكسر كقولك خايرته فخرته أخيره وعن الكسائي انه استثنى أيضا مافيه أحد حروف الحلق وانه يقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد شاعرته فشعرته أشعره وفاخرته أفخره بالضم قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى انك لا تقول نازعني فنزعته استغنى عنه بغلبته ﴾

قال الشارح : يريد أن فعل مفتوح العين يقع على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسعا فيه لخفة البناء

والفظ واللفظ اذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه فهو يقع على ما كان عملا مرئيا والمراد بالمرئي ما كان متعديا فيه علاج من الذى يوقعه بالذى يوقع به فيشاهد ويرى وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما مما كان علاجا مرئيا وقالوا فى غير المرئى شكر ومدح وقالوا فى اللازم قعد وجلس وثبت وذهب وقالوا نطق الانسان وهدل الحمام وصهل الفرس وضبح ونحو ذلك مما معناه الصوت وقالوا فى خلافه سكت وهمس وصمت وقالوا فى القطع جدع أنفه وصرب النبات وصرم الصديق وقالوا نعس وهجع ورقد وهجد ونحو ذلك مما معناه النوم وقالوا أكل الانسان ورتع الفرس ورعى كله أكل وقالوا نكح وضربها الفحل وقرعها كله بمعنى الجماع ومما لايكون الافعل اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشاتمته فاذا غلب أحدهما كان فعله على فعل يفعل بفتح العين في الماضى والضم فى المستقبل نحو كارمنى فكرمته أكرمه وخاصمنى فخصمته أخصمه وهاجانى فهجوته أهجوه وإنما كان كذلك لان فعل أخف الابنية ولان الكسر يغلب عليه الادواء والاحزان والمغالبة موضوعة للفلج والظفر فتحاموه لذلك ولم ين على فعل بالضم لانه بناء لازم لايكون منه فعلته وفعل المغالبة متعد فلم يأت عليه ومضارعه مضموم لانه يجرى مجري الغرائز اذ كان موضوعا للغالب فصار كالخصلة له الا أن يكون لامه أوعينه ياء أوفاؤه واوا فانه يلزم مضارعه الكسر نحو خايرنى فخرته أخيره وراماني فرميته أرميه وواعدني فوعدته أعده وواحلني فوحلته أحله لان الكسر له فى الاصل قياسا مستمرا لاينكسر فجاءوابه هنا على منهاجه وليس كذلك ماتقدم من الابنية لان مضارعها مختلف وحكى عن الكسائى انه استثني مافيه أحد حروف الحلق وأنه يقال فيه أفعله والحق غيره لان مافيه حرف الحلق قد لايلزم طريقة واحدة ويأتى على الاصل نحو برأ يبرأ وهنأ يهنأ ونهق ينهق ونزع ينزع على ماسيأتى بيانه بعد وليس كماذكرناه مما يلزم فيه الكسر لاغير وقد حكى أبو زيد شاعرته أشعره أي غلبته فى الشعر وفاخرته أفخره بالضم وهذا نص على انه لايلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك فى كل شئ ألاترى أنه لايقال نازعنى فنزعته كأنهم استغنوا عنه بغلبته كما استغنوا عن ودعته ووذرته بتركته فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل والاحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح وجذل وأشر والالوان كأدم وشهب وسود وفعل للخصال التى تكون فى الاشياء كحسن وقبح وصغر وكبر ، ﴾

قال الشارح : وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضا فى معان متسعة نحو شرب الدواء وسمع الحديث وحذر العدو وعلم العلم ورحم المسكين ويكثر فيما كان داء نحو مرض وسقم وحبط البعير وحبج وهو أن ينتفخ بطنه من أكل العرفج وقالوا غرث وعطش وظمئ لانها أدواء وقالوا فزع وفرق ووجل لانه داء وصل الى فؤاده وقالوا حزن وغضب وحرد وسخط لانها أحزان وادواء فى القلب وقالوا فيما يضاد ذلك فرح وبطر وأشر وجذل وقد جاء فى الالوان قالوا أدم الرجل أدمة وهي الشقرة وشهب الشئ شهبة وهو بياض غلب على السواد يقال منه أشهب الرأس أى كثر بياض شعره وقالوا سود الرجل بمعنى اسود قال نصيب

* سودت ولم أملك سوادى * (١) وأمافعل بالضم فبناؤه موضوع للغرائز والخصال التى يكون عليها

(١) سيأتى قريبا في الشرح هذا البيت كاملا

الانسان من حسن وقبح ونحوهما فمن ذلك حسن الشئ يحسن وملح يملح و وسم يوسم وجمل يجمل وقبح يقبح وسهم وجهه يسهم وقالوا فى معناه شنع يشنع فهو شنيع وجهم وجهه جهومة وقالوا شرف وظرف وسهل سهولة وصعب صعوبة وقالوا عظم الشئ وضعف الى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وبابه ماذكرناه فاعرفه ٠

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتفعلل يجئ مطاوع فعلل كجورب به فتجورب وجلببه فتجلبب و بناء مقتضبا كتسهوك وترهوك ٠﴾

(١) ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب﴿وتفعل يجئ مطاوع فعل نحو كسرته فتكسر وقطعته فتقطع وبمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم

تَحَلَّمْ عنِ الأَدْنَيْنِ واسْتَبْقِ ودَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حتَّى تَحَلَّمَا (٢)

قال سيبويه وليس هذا مثل تجاهل لان هذا يطلب أن يصير حليما ومنه تقيس وتنزر و بمعنى استفعل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه وتقصاه وتثبته وتبينه وللعمل بعد العمل فى مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرقه وتفوقه ومنه تفهم وتبصر وتسمع وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تديرت المكان وتوسدت التراب ومنه تبناه و بمعنى التجنب كقولك تحوب وتأثم وتهجد وتحرج أي تجنب الحوب والاثم والهجود والحرج ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدى الى مفعول أو المتعدى الى مفعولين فان كان من المتعدى الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان من المتعدى الى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته

(١) هكذا بالاصول ليس لهذه الفصول شرح فانظره

(٢) هذا البيت لحاتم الطائى من قصيدة مطلعها

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدما كخطك فى رق كتابا منمنما

وقبل البيت المستشهد به

أهن للذى تهوى التلاد فانه اذا مت كان المال نهبا مقسما
ولا تشقين فيه فيسعد وارث به حين تخشى اغبر اللون مظلما
يقسمه غنما ويشرى كرامة وقد صرت فى خط من الارض اعظما
قليل به ما يحمدنك وارث اذا ساق مما كنت تجمع مغنما
تحلم عن الادنين ... (البيت) و بعده
متى ترق اضغان العشيرة بالانا وكف الاذى يحسم لك الداء محسما
وما ابتغانى فى هواى لجاجة إذا لم اجد فيها امامى مقدما
إذا شئت ناويت امرأ السوء مانزا اليك ولاطمت الكريم الملطما
وذو اللب والتقوى حقيق اذا رأى ذوى طبع الاخلاق ان يتكرما
فجاور كريما واقتدح من زناده وأسند اليه ان تطاول سلما

وهذه القصيدة كما قال ابن يسعون من احسن ماقيل من الشعر فى مداراة الاقارب وأبياتها ظاهرة المعنى فلا حاجة بنا الى شرحها ٠ والاستشهاد فى البيت فى قوله « تحلما » حيث ورد بمعنى تكلف الحلم وتصنعه وان لم تكن حليما

البغضاء

البغضاء تعدى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاء ويجيء ليريك الفاعل انه في حال ليس فيها نحو تغافلت وتعاميت وتجاهلت قال * اذا تخازرت ومابى من خزر * (١) وبمنزلة فعلت كقولك توانيت في الامر وتقاضيته وتجاوز الغاية ومطاوع فاعلت نحو باعدته فتباعد ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأفعل للتعدية في الاكثر نحو أجلسته وأمكنته وللتعريض للشيء وأن يجعل بسبب منه نحو اقتلته وأبعته اذا عرضته للقتل والبيع ومنه أقبرته وأشفيته وأسقيته اذا جعلت له قبرا وشفاء وسقيا وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أونحوها ولصيرورة الشيء ذا كذا نحو أغد البعير اذا صار ذا غدة وأجرب الرجل وانحز وأحال صار ذاجرب ونحاز وحيال فى ماله ومنه ألام وأراب وأصرم النخل وأحصد الزرع وأجز ومنه أبشر وأفطر وأركب وأقشم النيم ولوجود الشيء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا وأحييت الارض وجدتها حية النبات وفى كلام عمرو بن معديكرب لمجاشع السلمى لله دركم يابنى سليم قاتلنا كم فما أجبنا كم وسألنا كم فما أبخلنا كم وهاجينا كم فما أفحمنا كم وللسلب نحو أشكيته وأعجمت الكتاب اذا أزلت الشكاية والعجمة ويجيء بمعنى فعلت تقول قلت البيع وأقلته وشغلته وأشغلته وبكر وأبكر ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفعل يؤاخى أفعل فى التعدية نحو فرحته وغرمته ومنه خطأته وفسقته وزنيته وجدعته وعقرته وفى السلب نحو فزعته وقذيت عينه وجلدت البعير وقردته أى أزلت الفزع والقذى والجلد والقراد وفى كونه بمعنى فعل كقولك زاته وزيلته وعضته وعوضته ومزته وميزته ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه كقولك قطعت الثياب وغلقت الابواب وهو يجول ويطوف أى يكثر الجولان والطواف وبرك النعم وربض الشاه وموت المال ولا يقال للواحد ، ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك ضاربته وقاتلته فاذا كنت الغالب قلت فاعلنى ففعلته ويجيء مجيء فعلت كقولك سافرت وبمعنى أفعلت نحو عافاك الله وطارقت النعل وبمعنى فعلت نحو ضاعفت وناعمت ، ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وانفعل لايكون الامطاوع فعل كقولك كسرته فانكسر وحطمته فانحطم الاما شذ من قولهم اقحمته فانقحم وأغلقته فانغلق وأسفقته فانسفق وأزعجته فانزعج ولا يقع الا حيث يكون علاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ وقالوا قلته فانقال لان القائل يعمل فى تحريك لسانه ﴾

قال الشارح : فاما انفعل فهو بناء مطاوع لايكون متعديا البتة وأصله الثلاثة ثم تدخل الزيادة عليه من أوله نحو قطعته فانقطع وشرحته فانشرح وحسرته فانحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا انطرد استغنوا عنه بذهب فأما انطلق فانه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أزعجته فانزعج وأغلقت الباب فانغلق كأنهم طاوعوا به أفعل ومنه قوله * ولا يدى فى حميت السكن تندخل * جاء به على أدخلته فاندخل وهذا شاذ ولا يكون فعل الذي انفعل مطاوع له الا متعديا نحو كسرته فانكسر فأما قول الشاعر

وكَمْ منْزِلٍ لوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى بأجرَامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى (٢)

---

(١) قد مر هذا الشاهد مرارا فلا تغفل والله يرشدك

(٢) هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن ابى العاص الثقفى يعاتب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان

فانه استعمله من هوى يهوى وهو غير متعد كما ترى ضرورة مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب واعلم انه لايستعمل انفعل الا حيث يكون علاج وعمل فلذلك استضعف انعدم الشئ وقالوا قلت الكلام فانقال لان القول له تأثير في اعمال اللسان وتحريكه ؟

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة كقولك غممته فاغتم وشويته فاشتوي ويقال انغم وانشوي ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا واقتتلوا وبمعنى الاتخاذ نحو اذَّبح واطبخ واشتوى اذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه ومنه اكتال واتزن وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واختطف وللزيادة على معناه كقولك اكتسب في كسب واعتمل في عمل قال سيبويه أما كسبت فانه يقول أصبت وأما اكتسبت فهو التصرف والطلب والاعتمال بمنزلة الاضطراب﴾

قال الشارح : أما افتعل فهو بمنزلة انفعل في العدة ومثله في حركاته وسكناته وله معان أغلبها الاتخاذ يقال اشتوى القوم اللحم اذا اتخذوه شواء وأما شويت فكقولك أنضجت وكذلك اختبز العجين وخبزه وله معان أخر (أحدها) أن يستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك انفعل ولا يتعدى كقولك غممته فانغم واغتم وشويته فانشوى واشتوى وهو قليل (الثانى) أن يكون بمعنى تفاعل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا

ابن ابى العاص ، واولها ،

تكاشرنى كرها كانك ناصح وعينك تبدى ان صدرك لى دوى
لسانك لى أرى وغيبك علقم وشرك مبسوط وخيرك ملتوى

وقبل البيت المستشهد به ،

عدوك يخشى صولتى إن لقيته وانت عدوى ليس ذاك بمستوى
وكم موطن ...... (البيت) وبعده ،
نداك عن المولى ونصرك عاتم وانت له بالظلم والغمر محتوى
تود له لو ناله ناب حية ربيب صفاة بين لهبين منحوى

وقوله «تكاشرنى الخ» يقال كاشر الرجل الرجل اذا كشر كل واحد منهما لصاحبه وهو ان يبدى له اسنانه عند التبسم وكرها — بضم الكاف اوفتحها — مصدر وضع فى موضع الحال والدوى — بكسر الواو — وصف من الدوى — بالفتح مع القصر — وهو المرض وقوله «لسانك لى ارى الخ» الارى العسل والعلقم الحنظل وحذف اداة التشبيه للمبالغة وقوله «وكم موطن الخ» طاح الرجل يطيح او يطوح اذا هلك والاجرام جمع جرم — بكسر الجيم — وهو الجسم كانه جعل اعضاءه اجراما توسعة اى سقط بجسمه وثقله وليس معناه ههنا الذنوب كما فسره ابن الشجرى فانه غير مناسب . والنيق — بكسر النون — ارفع الجبل وقلته ما استدق من رأسه . وقوله «نداك عن المولى الخ» الندى الجود والمولى ابن العم وعن متعلقة بما تم اى بطئ يقال عتم — من باب ضرب — اذا أبطأ وقصر ونصرك معطوف على نداك والخبر محذوف والغمر — بكسر الغين المعجمة — الحقد والغل يقال غمر صدره على من باب فرح ومحتوى — بالحاء المعجمة — الجائر المسقط . وقوله «تود له لو ناله الخ» حية ممروقة تكون للذكر والانثى قالوا فلان حية ذكر والتاء للواحد من الجنس كبطة ودجاجة وهنا بمعنى الذكر بدليل الوصف بالربيب والصفاة الصخرة الملساء واللهب — بكسر اللام — هو الشق فى الجبل والمنحوى — بالنون والحاء المهملة — المجتمع

فى معنى تقاتلوا ومنه اعتونوا واجتوروا في معنى تعاونوا وتجاوروا الثالث أن يجيء بمعنى فعل لا يراد به زيادة معنى وتلزمه الزيادة نحو افتقل فى معنى فقر ولذلك تقول فى الفاعل منه فقيرا جاؤا به على المعنى ومن ذلك اشتد فهو شديد واستلم الحجر ولا يستعمل سلم ولا يسلم وأما قولهم كسب واكتسب قال سيبويه فرق بينهما كسب بمعنى أصاب مالا واكتسب تصرف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمعنى واحد ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب . ﴿ واستفعل لطلب الفعل تقول استخفه واستعمله واستعجله اذا طلب خفته وعمله وعجلته ومر مستعجلا أي مر طالبا ذلك من نفسه مكلفها اياه ومنه استخرجته أي لم أزل أتلطف وأطلب حتى خرج وللتحول نحو استتيست الشاة واستنوق الجمل واستحجر الطين وان البغاث بأرضنا يستنسر وللاصابة على صفة نحو استعظمته واستسمنته واستجدته أي أصبته عظيما وسمينا وجيدا وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستعلاه ﴾

قال الشارح : أما استفعل فهو على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى قولهم استحقه واستقبحه وغير المتعدى استقدم واستأخر ويكون فعل منه متعديا وغير متعد فالمتعدى نحو علم واستعلم وفهم واستفهم وغير المتعدى نحو قبح واستقبح وحسن واستحسن وله معان أحدها الطلب والاستدعاء كقولك استعطيت أي طلبت العطية واستعتبته أي طلبت اليه العتبى ومنه استفهمت واستخبرت الثانى أن يكون للاصابة كقولك استجدته واستكرمته أي وجدته جيدا وكريما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحول من حال الى حال نحو قولهم استنوق الجمل اذا صار على خلق الناقة واستتيست الشاة اذا أشبهت التيس ومنه استحجر الطين اذا تحول الى طبع الحجر فى الصلابة وقد يكون بمعنى تفعل لتكلف الشئ وتعاطيه نحو استعظم بمعنى تعظم واستكبر بمعنى تكبر كقولهم تشجع وتجلد وربما عاقب فعل قالوا قر فى المكان واستقر وعلا قرنه واستعلاه قال الله تعالى (واذا رأوا آية يستسخرون) أي يسخرون ويستهزءون أي يهزءون والغالب على هذا البناء الطلب والاصابة وما عدا ذينك فانه يحفظ حفظا ولا يقاس عليه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وافعوعل بناء مبالغة وتوكيد فاخشوشن واعشوشبت الارض واحلولى الشئ مبالغات فى خشن واعشبت وحلا قال الخليل فى اعشوشبت انما يريد أن يجعل ذلك عاما قد بالغ ، ﴾

قال الشارح : أما افعال فأكثر مايكون فى الالوان نحو اشهاب وابياض ولايكون متعديا وهو اذا لم يدغم بزنة استفعل فى حركاته وسكناته وقد يقصر افعال لطوله فيرجع الى افعل قال سيبويه وليس شئ يقال فيه افعال الا ويقال فيه افعل الا أنه قد تقل احدى اللغتين فى الكلمة وتكثر في الاخرى فقولهم ابيض واحمر واصفر واخضر أكثر من ابياض واحمار واصفار واخضار وقولهم اشهاب وادهام أكثر من اشهب وأدهم وقد يأتى افعال فى غير الالوان قالوا اقطار النبت اذا ولى وأخذ يجف وابهار الليل اذا أظلم وقد يأتى الالوان على فعل قال أدم يأدم وشهب يشهب وقهب يقهب وهو سواد يضرب الى حمرة وقالوا كهب يكهب وسود يسود قال نصيب

سَوِدتُ ولم أملِكْ سَوادِي وتحتَهُ قَمِيصٌ منَ القوهِيِّ بِيضٌ بنائِقُهْ

وربما ضموا اذاك جميعه وذكر بعض النحويين ان فعل مخفف عن افعال واستدل على ذلك بتصحيح العين نحو عوروحول قال صحت الواو هنا حيث صحت في اعوار اذ كان هو الاصل، وأما افوعل فبناء موضوع للمبالغة قالوا خشن المكان اذا حزن فاذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا اخشوشن وقالوا اعشبت الارض فاذا أرادوا العموم والكثرة قالوا اعشوشبت لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فمعنى خشن واعشب دون معنى اخشوشن واعشوشب وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى اذ الالفاظ قوالب المعانى وقد جاء متعديا قالوا احلوليته أى استطيبته قال حميد

فلمَّا مضَى عامانِ بعْدَ انْفِصالِه عنِ الضَّرْعِ واحْلَوْلَى دِماثًا يَرُودُها

وربما بني الفعل على الزيادة ولم تفارقه نحو اعروريت الفلو اذا ركبته عريا وهو مخالف لما قبله من افعالّ لان المكرر هنا العين وماقبله المكرر فيه اللام فزيادة الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا اذ لولى الرجل اذا أسرع ألحقوه باعرورى وبنوه على الزيادة ولم تفارقه، وأما افوعل نحو اجلوذ اذا أسرع واخروط السير اذا امتد واعلوط البعير إذا ركب عنقه، ومعناه المبالغة كافوعل لانه على زنته الا أن المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة،

﴿ ومن أصناف الفعل الرباعى ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ للمجرد منه بناء واحد فعلل ويكون متعديا نحو دحرج الحجر وسرهف الصبي وغير متعد نحو دربخ وبرهم وللمزيد فيه بناءان افعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر ، ﴾

قال الشارح : اعلم أن الرباعي له بناء واحد وهو فعلل وهو على ضربين متعد وغير متعد فالمتعدى نحو سرهفته اذا أصلحت غذاءه ودحرجته وغير المتعدى نحو دربخت الحمامة اذا خضعت لذكرها وبرهم أى أدام النظر وأسكن طرفه وللمزيد فيه بناآن افعنلل نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمع والمراد به هنا المطاوعة فهو فى الرباعى كانفعل في الثلاثى والثانى افعلل كاقشعر واطمأن وهو كاحمر واصفر فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى واسحنكك واقعنسس واحرنبأ كل ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكررتان ولذلك لا يدغم المثلان فيه كما لا يدغم نحو جلبب وشملل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وكلا بنائى المزيد فيه غير متعد وهما فى الرباعى نظير انفعل وافعل فى الثلاثى قال سيبويه وليس فى الكلام احرنجمته لانه نظير انفعلت فى بنات الثلاثة زادوا نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا وقال وليس فى الكلام افعللته ولا افعاللته وذلك نحو احمررت واشهاببت ونظير ذلك من بنات الاربعة اطمأننت واشمأززت ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول على هذين البناءين وان بناء احرنجم بناء مطاوعة فهو بمنزلة انفعل فى الثلاثى ولذلك لا يتعدى لانه اذا طاوع لا يفعل بغيره شيئا وكذلك افعلت وافعاللت لا يتعدي شئ من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احمررته ولا اشهاببته لانها مختصة بالالوان فهي جارية مجرى الخلق فلا تتجاوز الفاعل فاعرفه ،

قد تم — بعونة الله وحسن توفيقه — طبع الجزء السابع من شرح المفصل لابى البقاء موفق الدين ابن يعيش، ويليه — ان شاء الله تعالى — الجزء الثامن، ومطلعه قول المؤلف: « بسم الله الرحمن الرحيم.. القسم الثالث فى الحروف » نسأل الله الذى بيده الحول ومنه المعونة أن يوفقنا الى كماله انه ولى الاجابة وهو على ما يشاء قدير .

فهرست

الجزء السابع من شرح المفصل

صحيفة

٢ القسم الثاني في الافعال :
— تعريف الفعل ، وخصائصه
٤ من أصناف الفعل : الماضي
٦ ومن أصناف الفعل : المضارع
٩ متى يبنى المضارع
١٠ ذكر وجوه إعراب المضارع
١٢ المضارع المرفوع
١٥ « المنصوب
— النواصب التي تنصب بنفسها
١٨ ينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف
٢٨ متى يمتنع إظهار أن الناصبة للمضارع ومتى يجوز
٢٩ ليس بحتم أن ينتصب المضارع بعد الحروف الخمسة بل للعدول الى غير الرفع وجهة من الاعراب
٤٠ الفعل المضارع المجزوم
— عوامل الجزم ضربان : حروف ، وأسماء
٤٧ الجزم في جواب الامر والنهي
٤٩ مافيه معنى الامر كالامر

صحيفة

٥٠ إذا لم تقصد الجزاء في الجواب فرفعت فللرفع ثلاثة أوجه
٥٤ العطف على الجواب بالفاء أو بالواو فيه وجهان
٥٨ من أصناف الفعل مثال الامر
٦١ قد يؤمر الفاعل المخاطب
٦٢ المتعدى واللازم
— أقسام المتعدى
٦٤ للتعدية أسباب ثلاثة
٦٨ يستوى المتعدى واللازم فى نصب ماسوى المفعول به
٦٩ من أصناف الفعل : المبني للمجهول
٧٧ أفعال القلوب .
٨٤ الإعمال والالغاء .
٨٦ التعليق .
٨٨ اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد .
— أفعال أخرى نادرة تجرى ذلك المجرى
٨٩ الافعال الناقصة
٩١ الاصل فى اسمها وخبرها أن يكونا كالمبتدأ

صحيفة

والخبر
٩٧ كان على أربعة أوجه
١٠٣ معنى صار الانتقال وهى على استعمالين
" أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان
١٠٥ ظل وبات على معنيين
١٠٦ مايعمل عمل كان بشرط تقدم نفى أو شبهه
١٠٩ قد يحذف النافى
١١١ معنى « مادام »
١١٢ هذه الافعال فى تقديم خبرها على ضربين
١١٥ أفعال المقاربة
— عسى
١١٩ كاد
١٢١ قد تشبه عسى بكاد وكاد بعسى
١٢٢ العرب فى عسى ثلاثة مذاهب
١٢٤ الفرق بين عسى وكاد
— دخول النفى على كاد
١٢٦ أوشك
— كرب ، أخذ ، جعل ، طفق
١٢٧ نعم وبئس وما فى معناهما
١٣٠ فاعلهما إما مظهر معرف بأل أو مضاف الى المعرف بها وإما مضمر مميز بنكرة

صحيفة

١٣٢ قد يجمع بين فاعلهما الظاهر وبين المميز تأكيدا
١٣٤ بيان معنى « ما » وموقعها فى نحو قوله تعالى (فنعما هى)
— فى ارتفاع المخصوص مذهبان
١٣٥ قد يحذف المخصوص اذا كان معلوما
١٣٦ اذاولى نعم وبئس مؤنث كنت بالخيار بين تأنيثهما وتركه
١٣٧ ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل
١٣٨ حبذا تقارب نعم فى المعنى
١٤٢ فعلا التعجب
١٤٦ معنى صيغة التعجب فى قولك ما أكرم زيدا
١٤٧ « « « « « أكرم بزيد ، وأصل هذا التركيب
١٤٨ اختلاف العلماء فى ما التعجبية
١٤٩ صيغة التعجب كالامثال لايتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ولا نحوهما
١٥٠ تزاد كان بين ما وفعل التعجب
١٥٢ ومن أصناف الفعل : الثلاثى
١٦٢ « « الفعل : الرباعى

﴿ تمت الفهرست ﴾